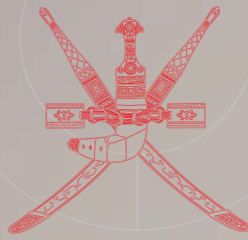


حققت
السلطنة
في تقرير
التنافسية العالمي
٢٠١٨
مؤشرات ومراتب
متقدمة

عالميا





مَكَّانٌ

٢٠١٨ م

إصدار

وَزَارَةُ الْإِعْلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا

صدق الله العظيم



حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تَقْدِيمٌ

تتناول أعوام الخير والنماء على عُمان، لتحصد المزيد من المكاسب والمنجزات، وتضيف إلى رصيدها التنموي الحافل، ثماراً طيبة للعمل الوطني الدؤوب والمخلص، ووقوداً تواصل به مسيرتها الظاهرة، وهي أكثر ثقةً وجدارَةً ورسوخاً، على طريق البناء والتنمية، ونشر الطمأنينة والرخاء والاستقرار، إعزازاً للإنسان العُماني، وتحقيقاً لأماله وتطلعاته، تحت مظلة الأمن والأمان، وصوناً لمنجزات نهضتها المباركة، مستنيرةً في تحقيق ذلك بالنهج الرشيد، والرؤية الواضحة السديدة، لحكيمها وقائدها الفذ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم - حفظه الله ورعاه -.

إن سلطنة عُمان تفاخر بصروحها الحضارية والتاريخية، وبمعالم التنمية الشاملة وروافدها التي تتدفق خيراً ونماءً في كل شبر من أرضها المعطاء، وبالمزيد من استحقاقات الثناء والإعجاب من الأشقاء والأصدقاء، وتزهو بقيمة السلام التي تصافح بها العالم، وبإسهامها الثقافي والفكري والإنساني، وبحضورها الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية، في إطار سياسة نبيلة المقاصد، واضحة الأهداف تحترم وتلتزم بكل العهود والمواثيق الدولية العادلة.

ولذلك لم يكن غريباً أن تنال السلطنة مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية الدولية، وتنبؤاً مركزها اللائق ضمن العشرة الأوائل عالمياً في عدد من مؤشرات تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٨م.

وقد حرص جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - منذ اليوم الأول للنهضة المباركة على أن يكون المواطن العُماني هو محور التنمية وصانعها وحارسها والمستفيد الأول منها، فبذل من أجل ذلك قصارى جهده لبناء المواطن العُماني، جسداً وروحاً وفكراً، وتهيئة بيئات مواتية للتعليم والتدريب والعمل والابتكار، واستثمار قدرات الشباب العُماني ليقوم بمهمته الوطنية الجليلة انطلاقاً من ثقة جلالته - حفظه الله ورعاه - وتقديره العميق للكفاءات العُمانية باعتبارها أغلى ثروات هذا الوطن العزيز.

ويعون من الله سبحانه وتعالى، وتوفيق منه، ستمضي مسيرة النهضة العُمانية الحديثة لتحقيق المزيد مما يصبو إليه أبناء السلطنة من طموحات، وبما يدفع حركة التطور والتقدم والازدهار في كافة القطاعات، ويضمن لعُمان مكانتها البارزة والمرموقة بين مصاف الدول العصرية.

إن هذا الكتاب، ما هو إلا إطلالة وجيزة على بعض الإنجازات التي تحققت للسلطنة في عهدها الميمون، سائلين الله عز وجل أن ينعم على جلالته بجزيل عطائه، وأن يمن عليه بثوب الصحة والعافية والعمر المديد وأن يديم على عُمان نعمة الأمن والرخاء والسلام.

والله الموفق.

وزارة الإعلام



الأمين ركيزة أساسية للنمو والإزدهار

١٦٤-١٩١



الإعلام العماني صورة مشرفة لمسيرة التنمية والبناء

١٣٢-١٦٣



عبر آية التاريخ واستراتيجية الموضع

٢٦-٥٩



حكمنا الفلاحة برسم معالم واضحة للبلد مأسسة العمانيّة

١٠-٢٥



البراق الشفاف الفنون نوافذ لوجه عمان الحضاري

٢٣٨-٢٦٩



إنجازات تنمية ونموذج مستقبل

١٩٢-٢٣٧



منظومة قضائية متكاملة تعزز دولة المؤسسات

٩٢-١٠٣



مؤسسات الدولة العصرية

٦٠-٩١



مرافق حديثة وبيئة نقية

٣٢٢-٣٥٤



النمى الاقتصادية

٢٩٦-٣٢١



القطاع اللوجستي
مركز رئيسي للتنوع الاقتصادي

٢٧٠-٢٩٥



مجلس عمان

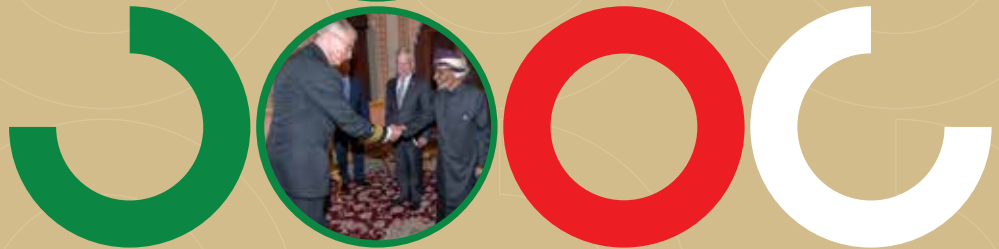
١١٤-١٣١



التسامح نهج ثابت للشخصية العمانيّة

١٠٤-١١٣

حِكْمَةُ الْفَلَاحِ تَرْسُمُ مَعَالِمَ وَاضِحَةٍ لِلدِّبْلُومَاسِيَةِ الْعُمَانِيَّةِ



"...أما سياستنا الخارجية فأساسها

الدعوة إلى السلام والوئام، والتعاون الوثيق بين
سائر الأمم والالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف،
وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وفض
المنازعات بالطرق السلمية وبما يحفظ للبشرية
جمعاء أمنها واستقرارها ورخاءها وازدهارها".

قابوس بن سعيد

(الانعقاد السنوي لمجلس عُمان ١٢ نوفمبر ٢٠١٢م)



حكمة القائد ترسم معالم واضحة للدبلوماسية العمانية



منذ انطلاق مسيرة النهضة العُمانية الحديثة حرص حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على بناء علاقات طيبة ووثيقة وقادرة على خدمة المصالح المشتركة والمتبادلة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في منطقة الخليج والمنطقة العربية وعلى المستوى الدولي، والإسهام في تحقيق السلام والأمن والطمأنينة لشعوب المنطقة.



وأعلن جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني المجيد في ١٨/١١/١٩٧٢م، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية، والتي تقوم على «انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وتدعيم علاقاتنا مع

الدول العربية وإقامة علاقات ودية مع دول العالم، والوقوف بجانب القضايا العربية في المجالات الدولية، والوقوف بجانب القضايا الأفريقية وتأييد نضالها من أجل الحرية والاستقلال».

وانطلاقاً من هذه الأسس، مضت الدبلوماسية العُمانية مهتدية بالفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، في مدّ جسور الصداقة لكافة الدول، وإقامة العلاقات الحسنة والمتكافئة مع الدول المحبة للسلام، والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، وانتهاج الطرق

وانطلاقاً من هذه الأسس، مضت الدبلوماسية العُمانية مهتدية بالفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، في مدّ جسور الصداقة لكافة الدول، وإقامة العلاقات الحسنة والمتكافئة مع الدول المحبة للسلام، والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، وانتهاج الطرق

ففي محيطها الخليجي، اضطلعت السلطنة بدور إيجابي نشط في تفعيل وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة، وسعت جاهدة لأن يتجاوب ذلك مع تطلعات دول وشعوب المجلس، وما تفرضه مصالحها المشتركة والمتبادلة.

وعلى الصعيد العربي تحظى سياسات السلطنة ومواقفها بتقدير واسع، نظراً لإسهامها الإيجابي المتواصل في مختلف القضايا العربية، ولمصادقية مواقفها في تطوير علاقاتها مع مختلف الدول الشقيقة، وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة والمتبادلة معها، والذي ينطلق من إيمان السلطنة بأهمية تعزيز العمل العربي المشترك وتوسيع نطاق التعاون بين الأشقاء واستثمار الإمكانيات المتاحة لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية كافة.

وتدعم السلطنة كل الجهود المبذولة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع المنطقة والإسهام في إيجاد الحلول للأزمات التي تواجهها بالطرق السلمية وتشجيع الحوار.

ولم يقتصر الاهتمام والإسهام العُماني الإيجابي والنشط على ما يتصل بالقضايا الخليجية والعربية، ولكنه امتد أيضاً إلى الإطار الدولي الأوسع عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا والمنظمات (الدولية والإقليمية التي تشارك السلطنة في

عضويتها). وذلك انطلاقاً من إدراكها العميق لأهمية الترابط الوثيق بين دول العالم وشعوبها والتعاون فيما بينها، ومن أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتأثر بما يجري في مناطق أخرى في العالم.

وتسعى السلطنة دوماً إلى تطوير وتعميق علاقاتها الطيبة مع مختلف الدول، فقد ظلت داعماً أساسياً لأنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها ومختلف المنظمات المتخصصة التابعة لها، ومنها على سبيل المثال منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وغيرها، وذلك تعزيزاً للسلام والتفاهم، ودعماً لجسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

كما حرصت السلطنة على الإسهام في أنشطة مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، دعماً لجهود السلام، وترسيخاً لاحترام حقوق الإنسان، ومشاركة في جهود مكافحة الإرهاب، ومكافحة أعمال القرصنة.

وقد شهدت السلطنة خلال الفترة الماضية نشاطاً سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً ملحوظاً؛ وذلك من منطلق حرصها على المضي في تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة وبما يحقق المصالح المشتركة والمتبادلة بين السلطنة ومختلف الدول.



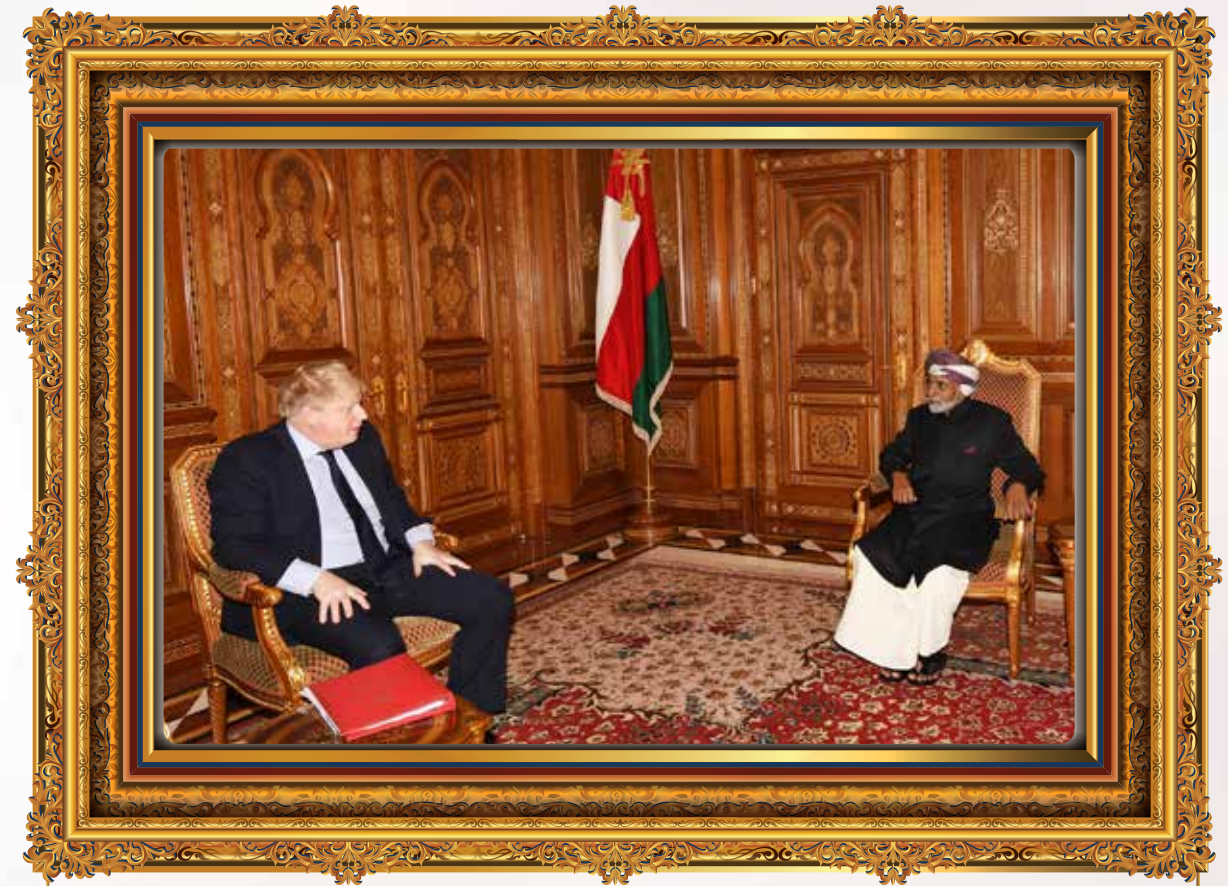
تعزيزاً للعلاقات الطيبة بين السلطنة وجمهورية الهند الصديقة، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ببيت البركة في ٢٠١٨/٢/١١م دولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الذي قام بزيارة عمل للسلطنة استغرقت يومين.



تتويجاً للعلاقات الأخوية المتينة والروابط الوثيقة بين السلطنة وجمهورية مصر العربية الشقيقة، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠١٨/٢/٥م، فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الذي قام بزيارة دولة للسلطنة استغرقت ثلاثة أيام.



استقبال حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -
ببيت البركة في ١١/٤/٢٠١٨م معالي جافين ويليامسون وزير الدفاع البريطاني.



في إطار العلاقات الوطيدة التي تربط السلطنة والمملكة المتحدة، والتعاون الثنائي
القائم بين البلدين الصديقين، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن
سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بيت البركة في ٢٤/١/٢٠١٨م معالي بورييس
جونسون وزير خارجية المملكة المتحدة.



في إطار العلاقات الأخوية الطيبة التي تربط السلطنة ودولة فلسطين والسعي إلى تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين العُماني والفلسطيني الشقيقين، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ببيت البركة في ٢٢/١٠/٢٠١٨م فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي قام بزيارة للسلطنة استغرقت ثلاثة أيام.



في إطار علاقات الصداقة الطيبة التي تربط السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ببيت البركة في ١٢/٣/٢٠١٨م معالي جيمس ماتيس وزير الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية.



نيابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في ٢٠١٨/١/١٥ م صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية.



نيابة عن جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في ٢٠١٨/٢/١١ م معالي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الذي زار السلطنة على رأس وفد من المسؤولين في المنظمة للمشاركة في حفل تدشين السياسة الوطنية وخطة العمل متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.



لبحث السبل الكفيلة بالدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومناقشة بعض القضايا التي تحظى بالاهتمام المشترك وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠١٨/١٠/٢٥ م في بيت البركة دولة بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي.



نيابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد مستشار جلالة السلطان في ٢٠١٨/٣/١٢ م معالي كارو جايا سوريا رئيس البرلمان السريلانكي والوفد المرافق له الذي قام بزيارة رسمية للسلطنة استغرقت عدة أيام.



نيابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان في ٢٠١٨/٣/٢٧ م معالي وليد المعلم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية العربية السورية، الذي قام بزيارة رسمية للسلطنة استغرقت عدة أيام.



نيابة عن جلالته - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان في ٢٠١٨/٧/٢٤ م دولة لي ناك يون رئيس وزراء جمهورية كوريا الذي زار السلطنة لمدة ثلاثة أيام.

تعتبر هذه الزيارات عن التقدير رفيع المستوى الذي يحظى به جلالة السلطان المعظم، وحرص العديد من القيادات على تبادل وجهات النظر مع جلالته، وهو ما يعزز الدور الإيجابي للسلطنة على جميع المستويات، وتحرص بصورة دائمة على المشاركة في القمم الخليجية والعربية والعالمية، ولم تدخر وسعاً في بذل جهودها الخيرة لرأب الصدع في العلاقات العربية والدولية، إيماناً منها بأهمية هذا الدور في دعم العلاقات بين الدول وتقويتها بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.



بناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - شارك صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان في مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية في مدينة اسطنبول التركية في ١٣/١٢/٢٠١٧م.



في هذا الإطار، أناب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء لحضور مؤتمر القمة الثامنة والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقيم في العاصمة الكويتية الكويت في ١٢/٥/٢٠١٧م.



أناب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء لحضور القمة العربية التاسعة والعشرين التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في ١٥/٤/٢٠١٨م.

بناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - شارك معالي يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في القمة الإسلامية الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مدينة اسطنبول التركية في ١٨/٥/٢٠١٨م.

عِراقِةُ النَّاسِخِ وَاسْتِرايِجِيَةُ المَوْقِعِ



"... إن هدفنا السامي

هو إعادة أجدادنا السالفة.

هدفنا أن نرى عمان وقد استعادت

حضارتها الآفلة وقامت من جديد واحتلت مكانتها

العظيمة بين شقيقاتها العربيات في النصف

الثاني من القرن العشرين، وأن نرى

العماني يعيش على أرضه

سعيدا وكريما"

قابوس بن سعيد

(العيد الوطني الثاني ١٨ نوفمبر ١٩٧٢م)

التاريخ والتواصل الحضاري

عبر حقب ممتدة من التاريخ، برزت عُمان كواحدة من المراكز الحيوية التي عرفت بريادتها البحرية وصلاتها التاريخية الكبيرة مع حضارات الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين، فضلاً عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال أفريقيا، وأسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية وسياسية مؤثرة.

وقد أطلق السومريون على عُمان اسم مجان أو جبل النحاس، وورد هذا الاسم في مئات النصوص الرافدية سواء أكانت سومرية أو أكادية والتي كتبت بالخط المسماري، وكانت تشير بشكل واضح إلى أهمية هذا المكان من النواحي الاستراتيجية ومصادره الطبيعية خاصة النحاس والأحجار الكريمة.

وتروي كتب التاريخ نزوح قبائل عربية عديدة إلى عُمان والاستقرار فيها منذ تاريخ موغل في القدم، وتذكر المصادر التاريخية أن أول هجرة منظمة وقوية هي تلك التي كانت تحت قيادة مالك بن فهم الذي كان ينتمي إلى القبائل الأزدية، في نهاية القرن الميلادي الأول.

ومع بزوغ شمس الإسلام، كانت عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندی بن المستكبر، ملكي عُمان آنذاك، يدعوهما إلى الإسلام فاستجاب عُمان بقيادة ابني الجلندی، وأصبحت من القلاع الحصينة للإسلام، وساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه

الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة براً وبحراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها.

وإذا كان وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي والخليج العربي في القرن السادس عشر الميلادي، قد أفقد العُمانيين سيظرتهم على تجارة الشرق، وتعرضت مدنها للنهب والتخريب، فإنهم نجحوا في توحيد صفوفهم، وإعادة تأسيس قوة بحرية ضاربة، وبناء سفن بحرية حديثة تمكنت باقتدار من طرد البرتغاليين من جميع المعازل التي كانوا يحتلونها في البلاد، وأتبعوا ذلك بإرسال حملات بحرية واحدة تلو الأخرى إلى غربي المحيط الهندي، وبلاد فارس، والخليج العربي، وشرقي أفريقيا، دمرت معازل البرتغاليين، وأنهوا وجودهم في المنطقة.

ومع قيام الدولة البوسعيدية على يد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، برزت عُمان ضمن القوى المؤثرة في محيطها، وشهدت تأسيس أكبر أسطول بحري لم تعهد له مثيلاً من قبل، بلغ تعداد عام ١٨٠٥م أربع فرقاقات، وأربع قرويطات، ومركبين من ذوي الشراع الواحد، وسبعة مراكب ذات الصاري، وعشرين مركباً تجارياً مسلحاً.

وقد تزامن ذلك مع نشاط تجاري ودبلوماسي غير مسبوقين، فقد أبحرت السفينة العمانية سلطنة إلى نيويورك في ٣٠ أبريل ١٨٤٠م وعلى متنها أحمد بن النعمان الكمبي أول مبعوث عربي يصل أمريكا، وتوجه حاكم ممباسا - إحدى المقاطعات العمانية آنذاك - على ظهر السفينة سلطنة أيضاً إلى لندن في عام ١٨٤٢م كسفير لدى الملكة فكتوريا، كما زارت السفينة العمانية «لا كارولين» مدينة مرسيليا في عام ١٨٤٩م.

ومع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مرت البلاد ببعض مراحل الضعف والعزلة والخلافات الداخلية، لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية، لكن فجراً جديداً أشرق على عُمان في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، وضع حداً لكل ذلك، فقد تولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم، ومعه شقت عُمان طريقها إلى المجد، واستعادت ماضيها العريق، وتبوأ مكانتها المرموقة والبارزة بين دول العالم.

أسماء عُمان

اختلفت الآراء في أصل تسمية عُمان فالبعض يرجعه إلى قبيلة عُمان القحطانية، والبعض يأخذه من معنى الاستقرار والإقامة، فيقول ابن الأعرابي: العُمن أي المقيمون في مكان، يقال رجل عامن وعمون، ومنه اشتقت كلمة عُمان، ويستطرد فيقول: أعمن الرجل أي دام على المقام بعُمان، أما الزجاجي فيقول: أن عُمان سميت باسم عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، بينما يذكر ابن الكلبي: أنها سميت باسم عُمان بن سبأ بن يغثان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه هو الذي بنى مدينة عُمان.

وقيل أن الأزد سمت عُمان (عُمانا) لأن منازلهم كانت على واد لهم بمأرب يقال له عُمان فشبهوها به، ومن أقدم المؤرخين الرومان الذين ذكروا عُمان بهذا الاسم يلينوس الذي عاش في القرن الأول للميلاد، فقد ورد في كتاباته اسم مدينة تسمى عُمانه، وكذلك ورد هذا الاسم عند بطليموس الذي عاش في القرن الثاني للميلاد، ويظن

وقد عرفت عُمان بأسماء أخرى، فقد أطلق عليها السومريون ودول بلاد ما بين النهرين اسم (مجان)، كما سماها الفرس باسم



حكم النباهة لعمان

أجمع المؤرخون العمانيون على أن حكم بني نبهان في عُمان استمر خمسة قرون، وكان على فترتين، الأولى عرفت بفترة النباهة الأوائل، واستمرت أربعمئة عام، وبدأت بوفاة الإمام أبي جابر

موسى بن أبي المعالي موسى بن نجاد عام (٥٤٩هـ/١١٥٤م)، وانتهت بالقضاء على حكم سليمان بن سليمان بن مظفر النبهاني الملك الشاعر المشهور، ومبايعة محمد بن إسماعيل إماماً لعمان سنة (٩٠٦هـ/١٥٠٠م). وقد تخللت هذه الفترة غزوات وحروب واجهت بني نبهان من الداخل والخارج، بالإضافة إلى تنصيب الأئمة بين فترة وأخرى.

أما الفترة الثانية والتي عرفت بفترة النباهة المتأخرين فاستمرت من عام (٩٠٦هـ إلى ١٥٠٣هـ/١٠٣٤م) وقد تخللتها أحداث مختلفة منها تنصيب الأئمة، والصراع على السلطة بين بني نبهان أنفسهم من جهة، وبينهم وبين بعض القبائل العمانية الطموحة في الوصول إلى الحكم من جهة ثانية، على أهم أحداث تلك الفترة كانت احتلال البرتغاليين للمنطقة الساحلية من عُمان. ويمكن القول بأن نفوذ النباهة قد اقتصر على المناطق الداخلية في بعض الفترات، إلا أنه امتد إلى الساحل في مراحل أخرى كثيرة، وفي أحيان أخرى تمكنت بعض القبائل المتمردة على حكم النباهة من الانفرد بالساحل بعيداً عن سلطة الدولة.

أما علاقة بني نبهان بالقوى الخارجية، فتشير بعض المصادر العمانية إلى تعدد علاقات النباهة بالقوى الخارجية، وخاصة العلاقات السياسية التي بدت أكثر وضوحاً من خلال تبادل الزيارات مع البلاد المجاورة وخصوصاً في منطقة الخليج وشرق أفريقيا وبعض الممالك الآسيوية.

أما ابن خلدون فقد كان أكثر وضوحاً في تعريفه لعمان، فقد ذكرها في جملة الأقاليم العربية التي ظهرت كدول مستقلة في جزيرة العرب وهي اليمن والحجاز وحضرموت والشحر وعمان، ووصف نظام حكمها، فقال بأنها (إقليم سلطاني منفرد).

ومهما كان الأمر، فإن اسم عُمان كما هو ملاحظ يعود إلى عصور تاريخية قديمة، وأن عُمان كانت تصطبغ بالصبغة العربية منذ أقدم العصور.

(مزون)، وهي مشتقة من كلمة (المزن) وتعني السحاب والماء الغزير المتدفق، ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً.

وورد اسم عُمان في المصادر العربية على أنها إقليم مستقل، فقد أشار الاصطخري وابن حوقل إلى ذلك في قولهما: وعُمان ناحية ذات أقاليم مستقلة بأهلها فسحة.

المساهمة في نشر الإسلام

شكلت رسالة الإسلام منعطفاً مهماً في تاريخ عُمان، حيث استجاب أهل عُمان لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ودخلوا الإسلام طوعية وسلماً، ثم ما لبثوا أن لعبوا دوراً رائداً في تثبيت دعائم الدعوة ونشر راية الإسلام شرقاً وغرباً.

وتجمع الروايات أن مازن بن غضوبة الطائي السمانلي كان أول من رحل إلى المدينة المنورة وأول المسلمين من أهل عُمان، وقد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له: يا ابن المباركين الطيبين قد هدى الله قوماً من عُمان ومن عليهم بدينك وقد أخصبت وكثرت الأرباح فيه والصيد، فقال صلى الله عليه وسلم: «ديني دين الإسلام سيزيد الله أهل عُمان خصباً وصيداً، فطوبى لمن آمن بي ورآني، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني، وطوبى ثم طوبى لمن آمن بي ولم يرني ولم ير من رآني، وإن الله سيزيد أهل عُمان إسلاماً».

وفعلاً كانت عُمان من أوائل البلاد التي اعتنقت الإسلام في عهد الرسول الكريم، فلقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندي بن المستكبر ملكي عُمان آنذاك، يدعوهما إلى الإسلام فاستجابت عُمان بقيادة ابني الجلندي، وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام، وساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

ومن هنا نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يدعو لأهل عُمان بالخير قائلاً: «رحم الله أهل الغبراء (أي أهل عُمان) آمنوا بي ولم يروني».

وما دعا الرسول الكريم لأن يثني ويدعو لأهل عُمان بالخير، إلا لأنه صلى الله عليه وسلم كان قد علم بإسلام ملكي عُمان إسلاماً خالصاً مخلصاً من كل شائبة وسوء.

والحق أن خطبة أبي بكر الصديق في الودع العماني برئاسة عبد بن الجلندي وفي جمع من المهاجرين والأنصار، لهي وثيقة مهمة في حسن أخلاق العمانيين وكرم وفادتهم، وفي حسن إسلامهم، وفي ثباتهم على الإسلام بعد أن أسلموا.

وقد ساهمت عُمان بدور بارز في الدعوة الإسلامية وشاركت في الفتوحات العظيمة براً وبحراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الأخرى.

كما حمل العمانيون الإسلام معهم إلى شرق أفريقيا والصين والموانئ الأفريقية والآسيوية التي تعاملوا معها، ومن المعروف أن الإسلام والقيم الإسلامية تعد رابطة قوية بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفون حوله.

اليعاربة وطررد البرتغاليين

بينما كان البرتغاليون يجهزون على كل القوى الإقليمية، ويسيطون سيطرتهم على أجزاء كبيرة من السواحل العُمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العُمانيين، كانت عُمان تشهد مولد عهد جديد وزعامة جديدة، فقد ظهر ناصر بن مرشد كأول إمام لدولة اليعاربة في عام ١٦٢٤م، واستطاع هذا الإمام أن يستوعب كل أبعاد القضية، وأن يدرك المتغيرات الجارية من حوله سواء على المستوى العُماني أو على مستوى المنطقة بشكل عام، وقدر كل أبعادها حيث اعتقد أن مواجهة البرتغاليين لا يمكن أن تكون حاسمة إلا إذا استند إلى جبهة وطنية متراسمة ومتماسكة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا خاض حروباً ضارية في سبيل توحيد كل القبائل العربية.

وقد تمكن الإمام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، ثم واصل الإمام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م.

لم يكتف العُمانيون بطرد البرتغاليين من سواحل عُمان بل شنوا عليهم حرباً تمثلت في سلسلة من الغارات ضدهم في المحيط الهندي وشرقي أفريقيا، وفي عهد الإمام سيف بن سلطان، وضعت عُمان حجر الأساس لبحريتها الشهيرة التي سيطرت على جميع الساحل الأفريقي الشرقي من (مبابسة) إلى (كلوه)، وبذلك أصبحت مسقط تتمتع بمركز التوزيع التجاري الرئيسي لمنطقة الخليج، وواحدة من الموانئ الرئيسية في المحيط الهندي والجزيرة العربية.



قلعتا الجلالي والميراني

البوسعيد .. استعادة المجد وبناء الدولة العصرية

تمثل مبايعة الإمام أحمد بن سعيد الذي كان واليا على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العُماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد أكثر من مائتين وثلاثة وسبعين عاماً حتى الآن، والجدير بالذكر أن تولي الإمام أحمد بن سعيد الإمامة في عُمان جاء نزولاً عند رغبة أهل الحل والعقد في عُمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.

وقد شهدت البلاد ولأول مرة في عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية نوعاً من السلطة المركزية بعد أن تمكن من توحيد القبائل المتناحرة، وبإدراكه

وتجمع المصادر العربية والأوروبية على أن هناك عوامل عديدة ساعدت العُمانيين على الانفراد بدور رائد تأتي في مقدمتها المهارة والخبرة الملاحية والتجارية، حيث اكتسب العُمانيون رصيداً ضخماً من التجربة تعد محصلة للأحداث التاريخية والموقع الجغرافي والتراث العُماني، ثم الاستقرار الذي شهدته عُمان وتمتع به الموانئ العُمانية في الوقت الذي سادت فيه الفوضى وعم الاضطراب أغلب موانئ الخليج، ثم تأتي شخصية أحمد بن سعيد الذي تميز بدرجة كبيرة من الانضباط والحزم والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى احترام القوى الأوروبية له وثقتها في سياسته التي جذبت الأجانب وحفزتهم على إنشاء وكالات تجارية لهم في المدن العُمانية وخصوصاً مسقط التي أصبحت سنة ١٧٩٠م من أهم المدن الآسيوية وفقاً لتقرير أعدته شركة الهند الشرقية الإنجليزية.

وبعد أن تولى الإمام أحمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الأئمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٣هـ/١٧٧٩م - ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. ومن المعروف أن الشعور العميق لدى العُمانيين بالانتماء إلى أرض عُمانية واحدة تترابط معاً بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية، ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العُماني، ومن ثم فإن استمرار أسرة البوسعيد

في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدّم في الواقع سباجاً آخر لدعم الوحدة الوطنية العُمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٧م - ١٨٥٦م) ثم في عهد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم باني نهضة عُمان الحديثة.

وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة التاريخية المستمرة قد أثمرت العديد من الإنجازات المهمة في مسيرة عُمان التاريخية، ولعل من أبرزها التخلص من كل صور

ومظاهر الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وبناء إمبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتغلب على

الجغرافيا وحيوية الموقع

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر تمثل حوار الطبيعة والإمكانات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة

مختلف التحديات الداخلية والإقليمية، وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً وإقليمياً ودولياً آتاه للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية، وكذلك بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الأم بالنسبة لكل أبنائها ويتمتع فيها العُمانيون بحق المواطنة على قدم المساواة، وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدته التاريخ العُماني واستعادة مجد عُمان وإسهامها الحضاري المتواصل.

مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله.

وتتملك سلطنة عُمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ٤٠ و ١٦ و ٢٠ و ٢٦ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥٠ و ١٥ و ٤٠ و ٥٩ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج، وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلايب وغيرها.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم، وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها، وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

كما تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة

ويشبه العُمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومتراً، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي تروىها المياه الجوفية، والباطنة تمتد شمالاً من مسقط حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والعوابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى

الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل وبدبد وغيرهما. وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في محافظة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه نحو ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر، ويضيق الساحل العُماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخرياً مليئاً بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد، ومن رأس الحد إلى منطقة فيلم على الشاطئ في خليج مصيرة تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مائة وستين كيلومتراً وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراضٍ منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومتراً تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام.



المحافظات والولايات

ومن أجل تطوير العمل الإداري والبلدي في كافة محافظات السلطنة وتسهيل الإجراءات على المواطنين أصدر جلالة السلطان المعظم في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦).

ومن أبرز سمات التنمية العُمانية أنها استطاعت عبر الخطط المتتابعة أن تحقق تكاملاً وتوازناً إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية على كل محافظات السلطنة، حيث انتشرت المشروعات الكبيرة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صحار، ومن نزوى حتى مسندم والبريمي، ومن عبري حتى الدقم في تكامل يسير في إطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل محافظة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني الجيد فإنه يتم الاحتفال بها انطلاقاً من مختلف محافظات السلطنة.

تم اعتماد التقسيم الإداري للسلطنة الذي يعد من الملامح المميزة للدولة العصرية، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، واشتمل على ١١ محافظة هي: مسقط ولفار ومسنم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

وتتمثل كل محافظة منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية، وتضم كل من هذه المحافظات عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى (٦١) ولاية، وتُعنَى وزارة الداخلية بالإشراف على كل هذه المحافظات باستثناء محافظتي مسقط وظفار، ويُعيّن جلالة السلطان محافظي المحافظات وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٥)، ويقوم الوالي في كل ولاية بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.



للمزروعات، أما منطقة جبال ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (٤٠٠) كيلومتر من قبالة جزر الحلايبات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٣ كيلومترا، وأقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءا من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر
الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى
مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة
بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض
المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من
أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد
الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني
- محافظة الوسطى ومحافظة ظفار - مسافة
٥٦٠ كيلومترا، حيث تسقط الأمطار الموسمية
على حوالي ١٣٠ كيلومترا منها، وتضم سهلا
ساحليا بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى
عشرة كيلومترات، تقع فيه ولاية صلالة،
وغيرها من الولايات مثل طاقة ومرباط وسدح
ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية
بمحافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها
الروبيان والهامور وكذلك سمك السردين الذي
يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا

الطبيعة في
محافظة ظفار في
أجمل صورها
(شلال وادي
دربات)





إطلالة على ميناء
السلطان قابوس
وفيه تشمخ قلعة
مطرح بمجدها
العريق

محافظة مسقط



تُعد محافظة مسقط بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة، ومقرّ الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى.

عدد سكانها وفقاً
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

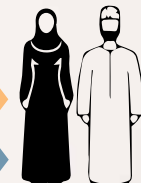
(١,٤٦٨,٦٧١)
نسمة

عدد سكانها وفقاً
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمباني

(٧٧٥,٨٧٨)
نسمة

٢٠١٠م

٢٠١٨م



والحدائق وإنشاء الأسواق والمرافق العامة وترقية الأحياء السكنية التجارية وتخطيط بعض المناطق، مما جعلها في مصاف المدن المتقدمة، ومن أبرز العواصم من حيث التطور والتخطيط الذي يتعاقب فيه الماضي التليد مع الحاضر المشرق والمستقبل الواعد.

وتضمّ محافظة مسقط ضمن حدودها الإدارية ست ولايات هي ولايات: مسقط، ومطرح، والسيب، وبوشر، والعامرات، وقریات، ومركز المحافظة ولاية مسقط، ويدير كل ولاية (وال) يعينه محافظ مسقط، والمحافظة بمثابة جهاز إداري يُعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسقط (٢٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتعتبر محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في السلطنة من بين المحافظات، ويبلغ عدد سكانها (٧٧٥,٨٧٨) نسمة، وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(١,٤٦٨,٦٧١) نسمة، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م.

وقد حظيت محافظة مسقط بالعديد من الإنجازات التي شملت كافة مجالات الحياة العصرية، وشهدت حركة تنموية نشطة في كل المجالات والأصعدة، كتفويض شبكة من الطرق الحيوية المزودة بكافة الأنظمة والتقنيات والخدمات التي تربط ولايات المحافظة، وتحسين الواجهات العامة ومجالات التشجير



محافظة ظفار
تشتهر بطقسها
الموسمي وتعيش
أحلى أوقاتها في
موسم الخريف

محافظة ظفار



تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والقديم على السواء، فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .

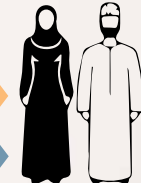
عدد سكانها وفقاً
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٤٥٣,٢٤٢)
نسمة

عدد سكانها وفقاً
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمباني

(٢٤٩,٧٢٩)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م



وتضمّ محافظة ظفار (١٠) ولايات هي ولايات صلالة وطاقة ومرباط ورخيوت وثمرت وضلكوت والمزيونة ومقشن وشليم وجزر الحلايب وسدح، ومركز المحافظة ولاية صلالة.

يبلغ عدد سكان محافظة ظفار (٢٤٩,٧٢٩) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٥٣,٢٤٢) نسمة، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م.

ويدير شؤون محافظة ظفار معالي وزير الدولة ومحافظ ظفار، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة ظفار (٢٤) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وكما كانت محافظة ظفار أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ألف كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتشتهر بطقسها الموسمي والذي يعرف محلياً «بالخريف»، حيث تعيش أحلى أوقاتها وتكسوها الخضرة ويلف الضباب الأبيض هضابها كما يهطل الرذاذ الخفيف ليلطّف الأجواء.



تكامُل بين الحاضر
المجيد «جامع
السلطان قابوس
بيخاء، والماضي
التليد «حصن
بخاء»

وتضمّ محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب ودبا وبخا ومدحاء، ومركز المحافظة ولاية خصب.

ويبلغ عدد سكان المحافظة (٣١,٤٢٥) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٤,٨٧٠) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسندم (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي . إذ يمرّ من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي، كما أنه يُعدّ البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي.

محافظة مسندم



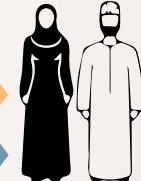
عدد سكانها وفقاً
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٤٤,٨٧٠)
نسمة

عدد سكانها وفقاً
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمنشآت

(٣١,٤٢٥)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م





مشاريع تنموية
عديدة شهدتها
محافظة البريمي
في عهد النهضة
المباركة

محافظة البريمي



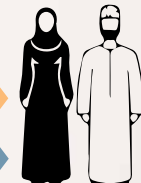
عدد سكانها وفقا
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(١١٤,١١٠)
نسمة

عدد سكانها وفقا
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمباني

(٧٢,٩١٧)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م



البريمي فحسب بل للسلطنة بشكل عام
وذلك لضخامة الإنشاءات وتعدد أدوارها.

تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات
هي البريمي ومحضة والسنية، ومركز
المحافظة ولاية البريمي، ويبلغ عدد سكان
المحافظة (٧٢,٩١٧) نسمة وفقاً لنتائج
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام
٢٠١٠م، و(١١٤,١١٠) نسمة وفقاً لإحصائيات
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر
أغسطس ٢٠١٨م، ويبلغ عدد الأعضاء
المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة البريمي
(٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تشتهر محافظة البريمي بموقعها
الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث
تقع في الشمال الغربي للسلطنة، وبسبب
ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه
(الوديان والأفلاج) بها فإنها كانت
طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح
والنخيل والفواكه.

وتشهد محافظة البريمي تنفيذ جملة من
المشاريع التنموية والحيوية المهمة والتي
ستشكل عامل جذب للمحافظة وتنشيطاً
للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها، من
بينها مشاريع سياحية تعد واجهة تنموية
وسياحية متطورة وواعدة جداً ليس لمحافظة



محافظة الداخلية
من المحافظات
الزراعية الرئيسية
في السلطنة
(ولاية بهلا)

محافظة الداخلية



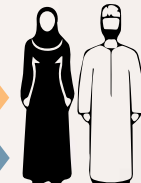
عدد سكانها وفقا
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٤٧٦,٣٢٠)
نسمة

عدد سكانها وفقا
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمنشآت

(٣٢٦,٦٥١)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م



وتتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني، وتضم ثماني ولايات هي ولايات نزوى وبهلا ومنح والحمراء وأدم وإزكي وسمايل وبدبد ومركز المحافظة ولاية نزوى، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٣٢٦,٦٥١) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٧٦,٣٢٠) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الداخلية (٢٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة.

إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا، وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة.



نهضة عمرانية
حديثة شهدتها
محافظة شمال
الباطنة
(ولاية صحار)

محافظة شمال الباطنة

تعتبر محافظة شمال الباطنة، والتي تمتد كسريط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم محافظات السلطنة جغرافيا واقتصاديا، وتضم ست ولايات هي صحار وشناص ولوى وصحم والخابورة والسويق ومركز المحافظة ولاية صحار.



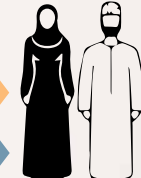
عدد سكانها وفقا
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٧٧٧,٢٢٤)
نسمة

عدد سكانها وفقا
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمباني

(٤٨٣,٥٨٢)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م



وسيساهم في تنمية القطاعات التجارية والصناعية القريبة منه، بوتيرة أسرع ويساعد على تشجيع الاستثمارات فيها، إلى جانب تطوير ميناء شناص، وربط محافظة مسندم بمحافظة شمال الباطنة عن طريق خطوط بحرية لنقل الركاب والبضائع، بالإضافة إلى مشروع طريق الباطنة السريع الذي يعد أضخم مشاريع الطرق في تاريخ السلطنة ومن بين المشاريع الاستراتيجية العصرية، وقد تم افتتاح الحركة المرورية لكامل أجزاء الطريق في ٢٠١٨/٥/٦م.

ويصل عدد سكان محافظة شمال الباطنة إلى (٤٨٣,٥٨٢) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٧٧٧,٢٢٤) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة (٢٨) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

ولكونها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لبحر عُمان، كانت محافظة شمال الباطنة نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي.

كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية.

ويمثل ميناء صحار الصناعي واحداً من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة خاصة في ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والألومنيوم والحديد، وعزز ذلك إنشاء المنطقة الحرة في صحار ومطار صحار الذي يمثل جهة جوية جديدة لعُمان،



العناية بتجميل
وتخطيط المدن
أحد سمات النهضة
الحديثة
(ولاية الرستاق)

وفي حين تحققت العديد من الإنجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) في ولاية الرستاق وعين (الثوارة) في ولاية نخل، وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة جنوب الباطنة (٢٢) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تتكون محافظة جنوب الباطنة من ست ولايات هي الرستاق والعبابي ونخل ووادي المعاول وبركاء والمصنعة ومركز المحافظة ولاية الرستاق، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٢٨٩,٠٠٨) نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٢٩,٢٠٩) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م.

وتمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً، وبحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على امتداد التاريخ العُماني.

محافظة جنوب الباطنة

عدد سكانها وفقاً
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٤٢٩,٢٠٩)
نسمة

عدد سكانها وفقاً
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمنشآت

(٢٨٩,٠٠٨)
نسمة



٢٠١٠م
٢٠١٨م





التنمية الحديثة
تمتد إلى كل
بقعة في عُمان
رغم التضاريس
الجغرافية المتباينة
(نيابة طيوي
بولاية صور)

أخرى، بجانب ما تشتهر به محافظة جنوب الشرقية من مشاريع عملاقة كما هو الحال مع مشروع الغاز الطبيعي المسال ومصنع سمارد اليوريا والامونيا، والمنطقة الصناعية في صور.

ويبلغ عدد سكان محافظة جنوب الشرقية (١٨٨,٠٣٢) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٣١٨,٤٦٥) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، فيما يبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة جنوب الشرقية (١٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تمثل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب، وتضم محافظة جنوب الشرقية خمس ولايات هي ولايات: صور والكامل والوايف وجعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي ومصيرة ومركز المحافظة ولاية صور.

وتشهد محافظة جنوب الشرقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة، تتمثل في تنفيذ شبكة الطرق، ومشاريع سياحية

محافظة جنوب الشرقية



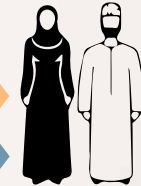
عدد سكانها وفقا
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٣١٨,٤٦٥)
نسمة

عدد سكانها وفقا
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمنشآت

(١٨٨,٠٣٢)
نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م





والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٢٨٢,٥٢٦) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م. ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الشرقية (١٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وقد حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها.

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية.

وتتكون محافظة شمال الشرقية من ست ولايات هي: إبراء والمضيبي وبدية والقابل ووادي بني خالد ودماء والطائيين ومركز المحافظة ولاية إبراء.

ويصل عدد سكان محافظة شمال الشرقية (١٦٢,٤٨٢) نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان

محافظة شمال الشرقية

عدد سكانها وفقاً
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٢٨٢,٥٢٦)
نسمة

عدد سكانها وفقاً
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمشآت

(١٦٢,٤٨٢)
نسمة



٢٠١٠م

٢٠١٨م





محافظة الظاهرة



عدد سكانها وفقا
لإحصائيات المركز
الوطني للإحصاء
والمعلومات لشهر
أغسطس

(٢٢١,١٠٩)
نسمة

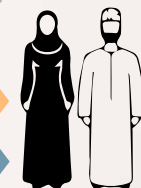
عدد سكانها وفقا
لنتائج التعداد العام
للسكان والمساكن
والمباني

(١٥١,٦٦٤)

نسمة

٢٠١٠م

٢٠١٨م



عبري، ويبلغ عدد سكان المحافظة (١٥١,٦٦٤) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٢٢١,١٠٩) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طريق القوافل الممتدة منذ قرون، وتضم محافظة الظاهرة العديد من حقول النفط والغاز وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الظاهرة (١٠) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطوراً كبيراً ولموسماً خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة في مختلف المجالات، ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب.

وتضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري وينقل وضنك ومركز المحافظة ولاية



محافظة الوسطى



تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوباً بمحافظة ظفار، وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

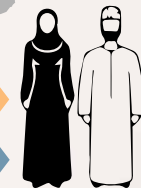
عدد سكانها وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٨,٠٠٦) نسمة

عدد سكانها وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٤٢,١١١) نسمة

٢٠١٠م
٢٠١٨م



من النجاحات، وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي، لما تمتلكه من مميزات تنافسية، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين.

وبالإضافة إلى ذلك يعكس مجمع الحوض الجاف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم استراتيجية الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى لكونه من المشاريع الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهاماً كبيراً في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتعزيز مكانة السلطنة دولياً.

وإلى جانب ذلك تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية.

وتضم محافظة الوسطى أربع ولايات هي: هيماء ومحوت والدقم والجازر ومركز المحافظة ولاية هيماء، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٢,١١١) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٨,٠٠٦) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٨م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الوسطى (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهم المشاريع القائمة في محافظة الوسطى، وتمثل واجهة اقتصادية عالمية متعددة الأغراض، ومركزاً أساسياً في المنطقة، نظراً لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، والمنفتح على بحر العرب، وقد حققت العديد

مؤسيات الدولة العصرية



".. إن التعاضد والتكاتف

بين جميع الجهات المسؤولة والتنسيق المباشر

بين إداراتها وتبادل الرأي والمشورة

بين القائمين عليها هو السبيل المؤدي

إلى نجاح الخطط والبرامج الوطنية في

أداء دورها المنشود في

التنمية الشاملة"

قابوس بن سعيد

(افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان ٣١ أكتوبر ٢٠١١م)

النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للدولة

كان بناء دولة عصرية وترسيخ دعائمها بالمؤسسات والنظم والقوانين التي تستجيب لتطور المجتمع وحركة التنمية في البلاد، من الأسس التي ارتكزت عليها النهضة العُمانية الحديثة، والتي أكد عليها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -، وسعى إلى تحقيقها وترسيخها وهو يقود دفعة مسيرة الخير والعطاء، ويرتقي بعمان إلى ذروة المجد والفخر، لتواكب عصرها في ميادين العلم والمعرفة، وتحافظ في الوقت ذاته على أصالتها وعراقتها.

وتتمثل أهمية ودلالة ما يتحقق على صعيد ترسيخ مؤسسات الدولة العصرية وتطوير وتفعيل أدائها في أن هذه العملية كانت ثمرة رؤية شاملة وتخطيط دقيق وقيادة كرسَتْ نفسها من أجل الوطن وأبنائه، وحكمة قيادة حرصت دوماً على جعل المواطنة القائمة على المساواة بين أبناء الوطن، وعلى حكم القانون ركيزة أساسية، وإطاراً يتسع ليشمل كل أبناء الوطن، وهو ما عبر عنه النظام الأساسي للدولة الصادر في ١٩٩٦/١١/٦م وتعديلاته والذي بلور كل جوانب وأسس بناء الدولة العصرية، والعلاقات بين مؤسساتها والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمهام

النظام الأساسي للدولة

تحقيقاً لمزيد من التقدم والرخاء والاستقرار ومشاركة المواطنين في عملية التنمية وتوجيهها على مختلف المستويات، وتصميماً على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل، وتعزيزاً للمكانة الدولية لسلطنة عُمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب، جاء إصدار النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) في ١٩٩٦/١١/٦م.

وشكّل النظام الأساسي للدولة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه مختلف أجهزة الدولة أسس ونطاق عملها. كما أنه يوفر في الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم وسيادة القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً. يتكون النظام الأساسي للدولة من (٨١) مادة مقسمة إلى سبعة أبواب.

وحددت هذه الوثيقة التاريخية نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس

كما حددت التعديلات في النظام الأساسي للدولة شروط عضوية مجلسي الدولة والشورى وعدد الأعضاء، حيث لا يجوز أن يكون عدد أعضاء مجلس الدولة مع رئيسه أكثر من أعضاء مجلس الشورى.

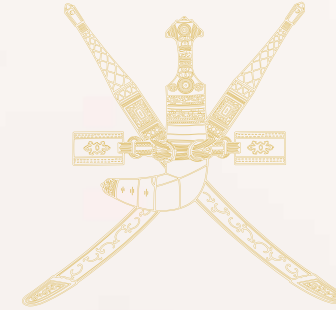


بناء دولة عصرية
وترسيخ دعائمها
بالمؤسسات والنظم
والقوانين من
الأسس التي ارتكزت
عليها النهضة
الحديثة

(شارع الوزارات -
الخوير)

أسس راسخة

ويقوم الحكم في السلطنة وفقاً لما تضمنته المادة التاسعة «على أساس العدل والشورى والمساواة»، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون. كما نصت المادة (٥٩) على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات». وكفل النظام الأساسي للدولة استقلال القضاء وجعل التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة «جريمة يعاقب عليها القانون». وفي ظل ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة في مواد مختلفة وما يكفله من ضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم ولعمل السلطات والمؤسسات المختلفة تتحدد كل جوانب النظام السياسي العُماني وآليات عمله في إطار القوانين المنظمة لذلك.



حدد النظام الأساسي للدولة أسساً راسخة ومبادئ واضحة للدولة ونظام الحكم، حيث نص في مادته الأولى على أن «سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط»، ونصت المادة الثانية منه على أن «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع»، كما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم ونصت المادة الخامسة منه على أن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلًا وإبناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين».

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات على النحو التالي:



أولاً: حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة، ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالتة.

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية :

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد
وزير التراث والثقافة

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدى
وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني
وزير المكتب السلطاني

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدى
الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدى
وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن علي الخليلي
وزير العدل

ثانيًا : مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الإطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، والإشراف على سير عمل الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، والإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها، وأية اختصاصات أخرى يخولها إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون، ولمجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله.

جلالة السلطان
المعظم يترأس
اجتماع مجلس
الوزراء الموقر



معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية
وزيرة التربية والتعليم

معالي الشيخ الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي
الأمين العام لمجلس الوزراء

معالي أحمد بن عبدالله بن محمد الشحي
وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن سالم الفطيسي
وزير النقل والاتصالات

معالي الشيخ خالد بن عمر بن سعيد المرهون
وزير الخدمة المدنية

معالي الشيخ سعد بن محمد بن سعيد المرضوف السعدي
وزير الشؤون الرياضية

معالي السيد سعود بن هلال بن حمد البوسعيد
وزير الدولة ومحافظ مسقط

معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن سعيد السعدي
وزير الشؤون القانونية

معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

معالي الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله السامي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور محمد بن حمد بن سيف الرمحي
وزير النفط والغاز

معالي الدكتورة راوية بنت سعود بن أحمد البوسعيدية
وزيرة التعليم العالي

معالي الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي
وزير التجارة والصناعة

معالي الشيخ سيف بن محمد بن سيف الشيببي
وزير الإسكان

معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري
وزير القوى العاملة

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن عبيد السعدي
وزير الصحة

ثالثاً: مجلس الدفاع

أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠٥) في ١٩٩٦/١٢/٢٨م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالتة وعضوية ثماني شخصيات بحكم مناصبهم، ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعاً: مجلس الأمن الوطني

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالتة، وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق، ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء، ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني.

معالي الدكتور فؤاد بن جعفر بن محمد الساجواني
وزير الزراعة والثروة السمكية

معالي محمد بن سالم بن سعيد التوبي
وزير البيئة والشؤون المناخية

معالي الشيخ محمد بن سعيد بن سيف الكلباني
وزير التنمية الاجتماعية

معالي السيد محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ ظفار

معالي أحمد بن ناصر بن حمد المحرزي
وزير السياحة

معالي الدكتور عبد المنعم بن منصور بن سعيد الحسني
وزير الإعلام

سادساً: مجلس محافظي البنك المركزي العُماني

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العُماني وضع السياسة النقدية الملائمة للسلطنة، ويقوم بإدارة البنك المركزي العُماني الذي تأسس في ١٩٧٤/١٢/١ م بمقتضى القانون المصرفي رقم (٧٤/٧) المعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العُماني إدارة صحيحة وإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في السلطنة. ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العُماني من ستة محافظين يعينهم ويرأسهم جلالة السلطان، وقد صدر في ٢٠١٧/٩/٥ م مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٧/٤٢) بتشكيل مجلس محافظي البنك المركزي العُماني برئاسة جلالة السلطان.

سابعاً: المجلس الأعلى للقضاء

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، ويكفل استقلاله ويتابع تطويره، ويعمل على ترسيخ قيم ومثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمته، وله في سبيل تحقيق أهدافه كافة الاختصاصات والصلاحيات، وله بصفة خاصة رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، وكذلك العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية ووظائف أعضاء محكمة القضاء الإداري ووظائف الادعاء العام بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها مرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وإبداء ما يراه في شأن ما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها.

وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩) الصادر في ٢٠١٢/٢/٢٩ م.

خامساً: مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها، وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية، وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والنقدية الأخرى، كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها.

ويعقد مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٦٠) الصادر في ٢٠١١/٥/٩ م.

وأقر المجلس في ٢٠١٨/٦/١٢ م تمديد فترة السماح لتطبيق الرسوم البلدية الرسوم والأثمان والتأمينات والضمانات المالية التي تحصلها مؤسسات القطاع البلدي بعد تعديلها إلى الأول من يناير ٢٠١٩ م.

واستعرض مذكرة بشأن العوامل المؤثرة في استدامة المالية العامة وإيجاد التوازن بين النفقات والإيرادات العامة آخذاً في الاعتبار الموارد المالية المتاحة ومستوى حجم العجز الآمن ومستوى الدين العام، وأقر عدداً من الخطوات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحسين التصنيف الائتماني للسلطنة.

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة، والتنسيق مع الوزارات المعنية. وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها. جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومرتكزات تستند عليها وتنطلق منها خطط التنمية الخمسية. كما تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه لتحقيق الأهداف الوطنية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

أنشئ جهاز الرقابة المالية للدولة «كجهاز قائم بذاته» في ٢٢/١١/١٩٩٩م، وفي ٢٧/٢/٢٠١١م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٧) بتعديل المسمى إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاصات الرقابة الإدارية ليصبح مسمى الجهاز «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة»، ويتمتع بالتبعية المباشرة لجلالة السلطان. وتوحيجا لمرحلة تطوير المؤسسة الرقابية صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١) كما تزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٢)، ليكونا بما تضمنهما من تحديد للأهداف وتوسيع في الاختصاصات داعمين كبيرين للجهاز على أداء دوره المنشود في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة. وفي ١٥/١/٢٠١٦م، أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - أوامره السامية بأن تشمل رقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة كلاً من: بلدية مسقط، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومحكمة القضاء الإداري، والهيئة العامة للصناعات الحرفية.

ثامناً: المجلس الأعلى للتخطيط

أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٣٠) في ٢٦/٥/٢٠١٢م، ويهدف المجلس الأعلى للتخطيط إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. وفي ٢٥/٣/٢٠١٨م استعرض المجلس الأعلى للتخطيط تقرير أداء الاقتصاد العماني الذي أشار إلى تحسن أداء الاقتصاد المحلي وتحقيقه مؤشرات جيدة في عام ٢٠١٧م، حيث استمر الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق معدلات نمو إيجابية، كما اطلع على الخطوات والجهود التي تمت في إطار إعداد الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠م والتفاعل الكبير من قبل العديد من شرائح المجتمع في المشاركة في إعداد الرؤية، كما اطلع المجلس على ما تم إنجازه من مراحل مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بالإضافة إلى المراحل القادمة، وناقش المجلس الموقف والإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها لمشروع الأحياء السكنية النموذجية في ولاية بركاء والإجراءات المتخذة بهدف البدء في تنفيذ المشروع.

تاسعاً: اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة

نصت المادة (٥٦) من النظام الأساسي للدولة على أن «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية»، ويضم الجهاز الإداري للدولة عدداً من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة، التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد. ويشارك في كل من اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقاً لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي إطار اختصاصها.

مجلس الخدمة المدنية

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية وما يتصل بها من خطط التنمية الإدارية والتطوير الإداري، والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين وإجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعمين ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة.

ويقوم المجلس بمهمة تطوير نظم الخدمة المدنية، وزيادة كفاءة أساليب ووسائل وإجراءات العمل، ومراجعة السياسات والنظم والجدول الموحد للرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت واقتراح التعديلات بشأنها لمجلس الوزراء، واعتماد النظم الخاصة بالرقابة الإدارية للتحقق من سلامة تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالخدمة المدنية.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به، وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي من خريجي جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات خطط التنمية الوطنية.

وقد اعتمد المجلس في يناير ٢٠١٨م طرح تخصص جديد (الإرشاد النفسي) ضمن

برنامج ماجستير الآداب في علم النفس بكلية التربية بالجامعة.

واعتمد المجلس وأيضاً ترفيع وحدة التعليم الطبي والنظم المعلوماتية بكلية الطب والعلوم الصحية إلى قسم أكاديمي ليكون باسم «قسم التعليم الطبي والنظم المعلوماتية»، وذلك تعزيزاً لدور التعليم الطبي بالكلية.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في ٣٠/٤/١٩٧٣م، وفي أكتوبر ١٩٨٤م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٨٤/٨٦) الخاص بإصدار قانون ونظام المناقصات تماشياً مع التطورات التي شهدتها السلطنة في مجال التشريع، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٨م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/٣٦) الخاص بقانون المناقصات الذي يعمل به حالياً كأداة فاعلة لحماية وإدارة المال العام مع تعديلاته التي صدرت بالمراسيم السلطانية (٢٠١١/١٩)، و(٢٠١١/١٢٠)، و(٢٠١٣/٦٠).

ويتولى المجلس مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة

والتحليل أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ثلاثة ملايين ريال عماني على اختلاف أنواعها وتُسْتَثْنَى من هذه الإجراءات عقود مشروعات وحدات الأمن والدفاع والشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو ما يرد باستثنائها نص في قانون آخر، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات وتقديم الخدمات بأفضل المواصفات وأرخص الأسعار، وكذلك ضمان إعطاء الفرص المتكافئة والمتساوية لكافة الشركات والمؤسسات للتنافس على تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الحكومية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على دعم منتجات الصناعة المحلية وتشغيل القوى العاملة الوطنية.

مجلس التعليم

تأكيداً للنهج القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، وتوجيهاته السامية بالنهوض بقطاع التعليم في السلطنة بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل فقد جاء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٤٨) بإنشاء مجلس التعليم ليكون امتداداً لمجلس التعليم العالي الذي أنشئ في عام ١٩٩٨م بالمرسوم السلطاني السامي رقم (١٩٩٨/٦٥).

وتأسيساً على ذلك وفي ضوء اختصاصات المجلس، فقد عمل المجلس على التنسيق مع الجهات المعنية بالتعليم كافة لإعداد الدراسات والخطط والبرامج التي من شأنها الإسهام في تطوير المنظومة التعليمية بالسلطنة والارتقاء بها، وتبني منذ إنشائه عدداً من البرامج والمشاريع الرامية إلى تطوير التعليم في السلطنة.

وقد شهد العام ٢٠١٧م اعتماد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لفلسفة التعليم في سلطنة عُمان وفقاً لما احتوته من مصادر رئيسية ومبادئ وأهداف عامة للتعليم في السلطنة لتكون مرجعاً لبناء السياسات التعليمية وموجهاً نحو التطوير المستمر للتعليم في جميع مراحله وأنواعه.

وفي العام ٢٠١٨م، وافق المجلس على إنشاء كلية للحقوق بجامعة ظفار، كما اعتمد المجلس وثيقة «جائزة الإجابة التربوية للمعلم العُماني» لتكون بذلك إضافة جديدة ضمن المبادرات الوطنية لتعزيز مهنة التدريس والارتقاء بها، وإذكاء روح التنافس المحمود في الحقل التعليمي، والتشجيع على إبراز أفضل الممارسات التربوية والتعليمية.

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

لواكبة التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات الصحية في السلطنة خلال عصر النهضة المباركة، وما تمخض عن ذلك من إنجازات غير مسبوقة في المجال الصحي، نتيجة لاهتمام حكومة السلطنة بتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، كان من الضروري التفكير في عملية توطيد المعرفة والمهارة في مجالي الطب العام والتخصصي، استجابة للتوجهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بتبني سياسة التعمين كهدف وطني يتحقق من خلاله الاعتماد على الذات، وعلى ذلك صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٣١) بإنشاء المجلس العُماني للاختصاصات الطبية، مع منحه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

ومند تأسيسه خطى المجلس خطوات ثابتة نحو تحقيق التطور المنهجي والعلمي في مجال التعليم الطبي التخصصي، ليستقر كمؤسسة أكاديمية رائدة في هذه المنطقة من العالم. وعاماً بعد عام، يشهد المجلس زيادة في أعداد الأطباء المتحقين ببرامجه التدريبية، إذ كانت البداية بقبول خمسة وسبعين طبيباً، ثم ارتفع العدد ليزيد عن مائة طبيب في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م، ثم استمر في الارتفاع سنوياً حتى وصل (١٤٥) طبيباً في العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م كما تخرج منه حتى نهاية عام ٢٠١٧م تسع دفعات شملت (٦٩٤) طبيباً عُمانيّاً في مختلف التخصصات الطبية.

مجلس البحث العلمي

حقق مجلس البحث العلمي العديد من الإنجازات منذ إنشائه بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٥/٥٤) من خلال اعتماده للاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والبدء الفعلي في تنفيذها، حيث تم وضع السياسات والآليات التي تحقق رؤيته لتأسيس منظومة إبداعية تستجيب للمتطلبات المحلية والتوجهات العالمية وتقود إلى الابتكار والتميز العلمي، وترجم أهدافه لبناء سعة وتميز بحثي، وتأسيس روابط بحثية، ونقل المعرفة، وتأسيس بيئة بحثية محفزة على أرض الواقع.

وقد أنشأ المجلس برنامج المنح البحثية المفتوحة، وبدأ اعتباراً من عام ٢٠٠٩م في وفي هذا الإطار اعتمد مجلس البحث العلمي خلال العام ٢٠١٧م تمويل عدد ٥٨ مقترحاً بحثياً طلابياً ضمن برنامج بحوث

تمويل المقترحات البحثية التي يتقدم بها الباحثون في مجالات اختصاصهم المختلفة بهدف زيادة السعة البحثية في السلطنة، وإيجاد بيئة محفزة للباحثين، ويعمل هذا البرنامج على استقبال المقترحات البحثية وتحكيمها وتمويلها ضمن القطاعات البحثية الستة، وهي (الطاقة والصناعة، نظم المعلومات والاتصالات، والبيئة والموارد الحيوية، والتعليم والموارد البشرية، والثقافة والعلوم الإنسانية، والصحة وخدمة المجتمع).

وفي هذا الإطار اعتمد مجلس البحث العلمي خلال العام ٢٠١٧م تمويل عدد ٥٨ مقترحاً بحثياً طلابياً ضمن برنامج بحوث

الطلاب في دورته الخامسة، وقد توزعت البحوث الممولة على عدد ١٩ جامعة وكلية من مختلف محافظات السلطنة موزعة على مختلف القطاعات البحثية الستة، وبلغ عدد الطلاب المستفيدين من الدعم ضمن هذه الدورة عدد ١٧٣ طالباً وطالبة.

وكان العام ٢٠١٧م قد شهد التدشين الرسمي

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

لمشروع المكتبة العلمية الافتراضية العمانية (مصادر)، وهي بمثابة البوابة للموارد العالمية الأساسية للبحوث والدراسات العلمية التي تتيح الوصول إلى مختلف أنواع المصادر والخدمات والمعلومات الإلكترونية التي تحوي دوريات البحوث المحكمة ورسائل الدكتوراه والمجستير وأوراق عمل المؤتمرات العلمية.

يستند على أفضل الممارسات العالمية، ويأخذ في الوقت نفسه متطلبات البيئة العُمانية المحلية بعين الاعتبار.

وقد تحققت في هذا الصدد الكثير من الإنجازات منها: وضع خطة لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة عرفت ب (خطة الجودة)، وقد جاءت هذه الخطة بناء على دراسة تحليلية شاملة لمتطلبات جودة التعليم العالي.

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي لتكون الجهة الرسمية المسؤولة عن عمليات الاعتماد وضمان جودة كافة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة، واعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات، كما أن للهيئة دوراً أساسياً في نشر ثقافة الجودة.

وقد عملت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي منذ فترة التأسيس على وضع نظام وطني لإدارة جودة التعليم العالي

الهيئة العامة للصناعات الحرفية

للتأهيل والتدريب والإنتاج، إلى جانب الحرص على تعميم مظلة الدعم والرعاية الحرفية والتي تؤكد سعي الهيئة الدائم نحو ترجمة قيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الحرفي.

وخلال عام ٢٠١٨م شهد القطاع الحرفي نمواً قياسيًّا وتزايداً في أعداد الحرفيين، فمع نهاية شهر فبراير ٢٠١٨م بلغ عدد الحرفيين (٢١١٤٢) حرفياً وحرفية، وتم تشغيل كافة المراكز الحرفية بهدف تأمين

مُنذ إنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية والقطاع الحرفي العُماني يشهد تنام قياسي ونوعي منسجماً بشكل تدريجي مدروس مع المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الدخل.

وتعمل الهيئة العامة للصناعات الحرفية على تطوير محصلة المهن التقليدية والصناعات الحرفية المتفردة بصورة دقيقة عبر استيفاء محاور التنمية المتكاملة من خلال تبني مبادرات ومشاريع ريادية

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية

تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها، وتحمل الهيئة رسالة العمل الإنساني باسم السلطنة حكومة وشعباً، وقد قامت بتقديم العديد من المساعدات الإنسانية في كثير من الدول بعضها يتم الإعلان عنه، والبعض الآخر لا يعلن عنه، فعلى سبيل المثال قدمت الهيئة مساعدات لأبناء الشعب الفلسطيني، وأسهمت في إعادة إعمار قطاع غزة، وإنشاء عدد من المرافق التعليمية في الضفة الغربية، وكذلك مساعدة الشعوب في اليمن وسوريا وليبيا وباكستان ودول أخرى نتيجة الصراعات

والحروب، أو الأنواء المناخية، بالتنسيق مع المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

كما تقدم الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، كضحايا الزلازل والمجاعات في مختلف مناطق العالم، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد.

المهارات للحرفيين عبر تنفيذ حزم من البرامج التأهيلية والتدريبية والإنتاجية بواقع (٥١) برنامجاً، وبلغ عدد المستفيدين من مختلف المبادرات التي نفذتها الهيئة حوالي (٨٠٧) حرفيين.

وفيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للحرف أودعت الهيئة العامة للصناعات الحرفية قرابة (٤٦٨) منتجاً من المصنفات الحرفية، تضم تصاميم مبتكرة للعديد من الحرف المطورة؛ وذلك بهدف تجويد مبادرات الهيئة في تطوير الأداء الحرفي وتجويد الصناعات الحرفية وتعزيز الحس الإبداعي

لدى الحرفيين وتحقيق التكامل في العمل على المستوى الإقليمي والدولي مع المنظمات والهيئات المختصة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

وتعد مسابقة السلطان قابوس للإجادة الحرفية انعكاساً للاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم للقيمة الحضارية والوطنية للصناعات الحرفية وتأكيداً على الرعاية العالية التي يخصصها لجلالته للحرفيين العُمانيين.

هيئة تقنية المعلومات

تعد هيئة تقنية المعلومات التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٥٢) في ٢١/٦/٢٠٠٦م، الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية (عمان الرقمية) حيث تقوم بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعمان الرقمية.

وتعمل الهيئة بالتنسيق مع جميع الوحدات الحكومية وقطاع الأعمال والأفراد على تنفيذ مجموعة من المشاريع والآليات الهادفة إلى رفع مستوى كفاءة وفاعلية الخدمات الحكومية، وتعزيز قطاع الأعمال، وتزويد المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة للتفاعل مع الخدمات الإلكترونية، بحيث ينساب الاتصال وتتدفق المعلومات وتوفر الخدمات ويتعزز التواصل بين هذه الفئات عبر الوسائط الإلكترونية بجودة وسرعة فائقة، تلبي احتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية.

وبادرت هيئة تقنية المعلومات إلى إطلاق مشروع السحابة الحكومية الذي يمثل البنية الأساسية المعلوماتية المشتركة التي أنشئت لخدمة متطلبات تقنية المعلومات الخاصة بالهيئة وبالجهاز الحكومية الأخرى، حيث توفر السحابة الحكومية بنية أساسية مشتركة تشمل الخوادم، والشبكات، والتخزين، والتطبيقات.

الهيئة العامة لسوق المال

سعت الهيئة العامة لسوق المال ومن منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا، وحماية كافة الأطراف المتعاملة مع هذه القطاعات سعياً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية؛ وصولاً إلى تحقيق التوازن والانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، وبناء قاعدة صلبة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواءم ومتطلبات العصر ويستوعب المستجدات التي تم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وشهد قطاعاً سوق رأس المال والتأمين تطورات متسارعة، لعل أبرزها هو اعتماد مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال لتحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مملوكة بالكامل للحكومة بما يواكب الممارسات العالمية في هذا الجانب ويتيح للسوق المزيد من المرونة التنظيمية.

وشهد سوق رأس المال العماني إقبالاً ملحوظاً من قبل المصارف التجارية على إصدار عدد من السندات والصكوك في خطوة تعكس الدور المنوط بقطاع سوق رأس المال لتمويل المشاريع الاستثمارية بأدوات التمويل طويل الأجل وتحقيق الشراكة مع الأفراد والمؤسسات وتوسيع ملكية القطاع الخاص كماً ونوعاً، ونتيجة لذلك ارتفع حجم القيمة السوقية لسوق مسقط للأوراق المالية ليقترّب من ١٨ مليار ريال عماني.

هيئة تنظيم الاتصالات

تعد هيئة تنظيم الاتصالات المؤسسة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات في السلطنة، وذلك من خلال سن القوانين ذات الصلة وتنظيم سوق الاتصالات وإصدار التراخيص المناسبة، إلى جانب مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز الوعي بالاستخدام الأمثل والسليم لأجهزة وخدمات الاتصالات.

وقد أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في ٢٠٠٢/٣/١٢ بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها، وتم تكليفها في عام ٢٠١٢ بتنظيم قطاع الخدمات البريدية في السلطنة وفقاً لقانون تنظيم الخدمات البريدية الذي صدر بموجب المرسوم

الهيئة العامة للكهرباء والمياه

أنشئت الهيئة العامة للكهرباء والمياه بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٩٢) الصادر في ٢٠٠٧/٩/٩، وذلك بعد تخصيص قطاع الكهرباء في عام ٢٠٠٤، وتختص الهيئة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة وفقاً للقانون، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها حق تملك الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وتعتبر أموالها أموالاً عامة.

وتعمل الهيئة العامة وفق الخطة الرئيسية لقطاع المياه التي أعدتها للفترة حتى عام ٢٠٤٠ والتي تستهدف المضي في مشاريع تحلية المياه ومشاريع نقل وتوزيع المياه للوصول إلى مستويات تغطية عالية ورفع موثوقية إمدادات المياه، مع العلم أن نسبة تغطية شبكات المياه في السلطنة ارتفعت من

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

تمثل هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية التي تأسست في ٢٠٠٧/٧/٢، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠)، مشروعاً وطنياً يسعى لحفظ التاريخ العُماني بمختلف مجالاته من جهة، وإرساء نظام متكامل في إدارة الوثائق العامة التي تتعلق بالوحدات الحكومية الخاضعة لقانون الوثائق من جهة أخرى.

ويعد تقديم الدعم الفني والمتابعة في مجال إدارة الوثائق الجارية والوسيط بالجهات المعنية من أهم اختصاصات الهيئة لتحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها، حيث تقوم الهيئة بتقديم الدعم الفني للجهات المعنية لمساعدتها في إعداد أنظمة لإدارة وثائقها الخصوصية، عليه فقد تم حتى مايو ٢٠١٨ اعتماد أنظمة لإدارة الوثائق الخصوصية لصالح (٥١) جهة من وحدات الجهاز الإداري للدولة الخاضعة لقانون الوثائق والمحفوظات.

الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات

جاء إنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) بمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٢)، في ٢٠١١/٣/٢٧، في إطار الاهتمام المتواصل الذي تبذله الحكومة لتنمية وتطوير قطاع الاستثمار، وتعزيز وتنمية الصادرات العُمانية من خلال توفير الدعم والمساندة من خلال طرح مجموعة من الحوافز والمميزات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وتهدف الهيئة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال الاستثمار والترويج للصادرات والمنتجات العُمانية غير النفطية إلى الدول الأخرى من أجل زيادة الميزان التجاري للسلطنة. كما تُعنى بجلب الاستثمارات الخارجية من حيث تهيئة كافة الجوانب التي تُعنى بتسهيل الاستثمارات للمستثمر الأجنبي، وإيجاد ثقل اقتصادي للسلطنة مواكبة لكافة التطورات الاقتصادية عالمياً.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

تبدل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جهوداً ملموسة وتقوم بدور مهم وحيوي تجاه فئة المؤمن عليهم من المواطنين العاملين في مختلف منشآت القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وقد أنشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٩٢/٧٢) لكي توفر المناخ والبيئة المناسبة التي تمكن من تيسير كافة الإمكانات والسبل لتحقيق هدف الحماية الاجتماعية.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف على مختلف الأصعدة، وتتمثل أهمها في تحسين خدماتها بما يضمن جودتها وبناء جسر الثقة بينها وبين أصحاب الأعمال والمتعاملين معها من

الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي

يعود إنشاء الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي إلى عام ١٩٨٠م بصدر المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٠/٦٢)، والذي حدد دورها واختصاصاتها الأساسية في العمل على توفير السلع الغذائية الأساسية بصفة دائمة، وتأمين تخزينها في مخازن ذات مواصفات عالية التقنية لتكون صالحة للاستخدام المحلي وملبية لحاجات التدخل السريع عند حدوث الحالات الطارئة في السلطنة كالأنتواء المناخية الاستثنائية وغيرها.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/٣) بإصدار نظام الهيئة وتحديد أهدافها

لاستيراد السلع الغذائية الأساسية من خارج السلطنة حيث تشكل هذه السلع عناصر مهمة لتغطية احتياجات المستهلك. وقد حققت الهيئة إنجازات كثيرة في مجال الأمن الغذائي، وانعكست جهودها

الهيئة العامة لحماية المستهلك

في ٢٦/٢/٢٠١١م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) في ٢٨/٢/٢٠١١م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي ٥/٤/٢٠١١م، صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٣).

وقد عملت الهيئة منذ الوهلة الأولى على سن التشريعات والأنظمة والقوانين والاختصاصات التي رسمت لها، والمتمثلة في استقرار الأسعار وتوعية المستهلك بماهية الإعلانات المضللة ومحاربتها، وتلقي الشكاوي من المستهلكين والجمعيات والتحقيق فيها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، والمتابعة المستمرة للنشاط التجاري ومراقبة حركة السلع والخدمات، والتأكد من توافر السلع الأساسية والعمل على تشجيع المنافسة ومحاربة الغش التجاري والاحتكار المضر بالاقتصاد الوطني، ووضع الخطط وبرامج العمل

فيما أبرزته المؤشرات العالمية المتخصصة من المستويات المتقدمة التي حققتها السلطنة في مجال الأمن الغذائي حيث تم تصنيف السلطنة عام ٢٠١٧م في المؤشر العالمي للأمن الغذائي في مستوى الدول الأفضل أداءً، وجاءت في المرتبة الثانية خليجياً وعربياً والمرتبة ٢٨ عالمياً.

حماية حقوق المستهلك وتعزيزها وتنميتها. وقد جاء صدور قانون حماية المستهلك وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٦) وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٧) لتلائم الوضع القائم في المعاملات الاستهلاكية الحالية في أسواق السلطنة وكذلك الأسواق العالمية، حيث حرصت السلطنة ممثلة في الهيئة العامة لحماية المستهلك وبالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بذلك على إيجاد قوانين رادعة تكفل حقوق المستهلك والمزود لجميع أساليب الغش والاحتيال، كما تهدف هذه القوانين إلى تنظيم العلاقة بين الفرد المستهلك وبين قطاع الأعمال الذي يبيع البضائع ويقدم الخدمات.

وجاء إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك في ٩/٣/٢٠١٧م، ليكمل المنظومة المتعلقة بقانون حماية المستهلك، ويعطي المجال للتطبيق الفعلي لمواد هذا القانون.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

سعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منذ إنشائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) في ٢٦/١٠/٢٠١١م إلى القيام بدور فعال لإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتوطيد العلاقات التجارية مع الشركات والمستثمرين في المنطقة، وعملت على استكمال بناء منظومة القوانين والتشريعات اللازمة لعمل المنطقة الاقتصادية والاهتمام ببناء قدراتها الذاتية من الكفاءات البشرية في المجالات الفنية والإدارية والمالية بما يمكنها من القيام بدورها.

وفي ٢٦/١٢/٢٠١٣م صدر نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٧٩)، الأمر الذي يعد نقلة نوعية في تحفيز الاستثمارات المحلية في المنطقة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال ما يتضمنه من حوافز وتسهيلات وضمانات للمشروعات التي

يتم تشييدها بالمنطقة خاصة الإعفاء من الضرائب، والسماح بالتملك الأجنبي للمشروعات بنسبة (١٠٠٪) والإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال المستثمر المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية والقوانين الأخرى، والإعفاء من أي قيود على جلب وتداول وتحويل العملات الأجنبية، والإعفاء من تطبيق أحكام قانون الوكالات التجارية.

وفي ٦/٩/٢٠١٧م بدأ العمل بلائحة التطوير العقاري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تستهدف تعزيز جهود الهيئة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتوفير البيئة التشريعية المشجعة للقطاع الخاص للاستثمار في تشييد مشروعات التطوير العقاري كالمجمعات السياحية والمباني المتعددة الطوابق التي يتم تخصيصها للاستخدامات السكنية أو التجارية أو السياحية.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون

أنشئت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في ١٩/١٠/٢٠١٠م، بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/١٠٨)، وقد أخذت على عاتقها تقديم نجاحات متوالية ومستمرة في قطاع الإعلام المسموع والمرئي، مرتكزة على رسالتها الإعلامية التي تهدف إلى تقديم رسالة إعلامية رصينة تعزز القيم النبيلة والمشاركة المجتمعية والانتماء الوطني، وتبرز سياسة الدولة وخططها وتوجهاتها، ورؤيتها بتحقيق الريادة في مجال الإعلام السمعي والمرئي، انطلاقاً من هوية عُمان وأصالتها التاريخية ونهضتها المعاصرة،

من خلال منتجات إعلامية عالية الجودة، تحظى بثقة الجمهور.

وقد سعت الهيئة إلى تطوير منتجاتها الإعلامية من حيث المضمون والمحتوى والإخراج، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة التي تشهد تطوراً متسارعاً في شتى المجالات، كما سعت إلى مواكبة التطورات في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني والمجالات التقنية المرتبطة بهما بما يخدم تقديم رسالتها وفق أحدث الوسائل في هذا الشأن.

الهيئة العامة لسجل القوى العاملة

في ١٩/٥/٢٠١٣م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣٢) بتعديل بعض أحكام نظام الهيئة العامة لسجل القوى العاملة، وحدد المرسوم اختصاصات الهيئة وهي إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن القوى العاملة في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) ومنشآت القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر وقيد الباحثين عن عمل، ووضع الإجراءات اللازمة لتوفير البيانات المتعلقة بالقوى العاملة الوطنية في سوق العمل بما في ذلك الربط الإلكتروني مع كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) ومنشآت القطاع الخاص.

وقد أشار مؤشر التشغيل بوزارة القوى العاملة عن تعيين (٣٢١٥٠) باحثاً عن عمل منذ بداية ديسمبر ٢٠١٧م، وحتى ٤ يونيو ٢٠١٨م في مختلف مؤسسات القطاع الخاص بمختلف المحافظات وفقاً لما أقره مجلس الوزراء الموقر في هذا الجانب.

الهيئة العامة للطيران المدني

ويعد افتتاح مطار مسقط الدولي الجديد أحد أهم الإنجازات التي تفخر بها الهيئة العامة للطيران المدني خلال عام ٢٠١٨م لدورها الأساسي في إنجاز هذا المشروع الذي يعد الركيزة الأساسية في قطاع الطيران المدني بالسلطنة، كما قامت الهيئة بتدشين رادار الملاحة الجوية بمطار صلالة، وتدشين مركز الطوارئ في مطار مسقط الدولي.

ومن خلال الاهتمام الذي توليه الهيئة في دعم شركات الطيران المحلية، فقد تم إصدار شهادة مشغل جوي لطيران السلام وإصدار الرخص التشغيلية التي تمكنها من التشغيل المحلي والدولي، بجانب ذلك فقد تم فتح الأجواء للرحلات الدولية بمطار صحار، كما تم إصدار الموافقة للمجموعة العمانية للطيران لإنشاء مناطق حرة في كل من مطارات مسقط وصاللة وصحار بما يتوافق مع قانون الطيران المدني.

حدد نظام الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٤٣) في ١٦/٩/٢٠١٣م، أهداف إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المساندة والوصول به إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والجودة وتأمين سلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وعملت الهيئة على توسيع شبكة النقل الجوي بين السلطنة ودول العالم بسياسة واضحة ترمي إلى فتح مجالات الاستثمار واستقطاب شركات طيران عالمية وفتح خطوط جوية للناقلات الوطنية، ليسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة، وليكون أحد القطاعات غير النفطية التي تصب إيراداتها في الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره قطاعاً مهماً في المنظومة اللوجستية للسلطنة.

الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣٦) الصادر في ٢٠١٣/٥/٣٠، على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات: الفنية، والتدريبية، والاستشارية المختلفة، والمتمثلة في البرامج التدريبية وخدمات الدعم الفني والمساندة وبرنامج التوجيه، ونظام الاستشارات ودراسة الجدوى، وبطاقة رواد الأعمال، وجائزة ريادة الأعمال، والحاضنات ومراكز الأعمال، والأراضي بحق الانتفاع، وتنظيم المعارض والفعاليات الداخلية والخارجية.

وتساعد الهيئة رواد الأعمال وأصحاب الأفكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومراجعتها، بما يتضمنه ذلك من جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالمشروع لمعرفة

وقد بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) بنهاية شهر مايو ٢٠١٨م، (٣٤٦٣٦) مؤسسة ارتفاعاً من (٣١٨٣٥) مؤسسة بنهاية عام ٢٠١٧ وفق ما أشارت إليه البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣)، الصادر في ٢٠١٣/١/٨، وتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي ٢٠١٤/١١/٣٠ صدر نظام الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨).

الهيئة العامة للشراكة من أجل التنمية

أنشئت الهيئة العامة للشراكة من أجل التنمية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٩)، الصادر في ٢٠١٤/٢/٣م، والتي منحت من خلاله الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي لتمارس دورها لضمان تطبيق برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست) من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدينة والعسكرية والأمنية) والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٥٠٪ في عقود تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وعقود توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية التي تفوق قيمتها عن خمسة ملايين ريال عماني والعمل على توجيه

الهيئة العامة للتأمين

أنشئت الهيئة العامة للتأمين بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٤٩) الصادر في ٢٠١٤/٩/٢١م؛ بهدف إعداد استراتيجية تتضمن الخطط والسياسات الخاصة بالبنية الجيولوجية الأساسية للسلطنة وتنمية قطاع التأمين.

وسعت الهيئة منذ إنشائها إلى الارتقاء بقطاع التأمين والمساهمة في التنوع الاقتصادي استناداً إلى الأهداف والاختصاصات المنوطة بها، والتي تتمثل في تطوير وتنمية قطاع التأمين، وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية والتنوع الاقتصادي في السلطنة.

وحدة دعم التنفيذ والمتابعة

أنشئت وحدة دعم التنفيذ والمتابعة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٥٠)، الصادر في ٢٠١٦/١٠/١٧، وتمتع الوحدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيها.

وجاء إنشاء الوحدة لدعم ومتابعة خطط الحكومة لتعزيز التنوع الاقتصادي، ولتكون الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة مشاريع ومبادرات الحكومة في قطاعات (الصناعات التحويلية، والقطاع السياحي، والقطاع اللوجستي، وقطاع المالية والتمويل المبتكر، وقطاع سوق العمل والتشغيل، وقطاع الثروة السمكية، وما يستجد من مشاريع وبرامج وفق القطاعات الـ (١٩) ضمن الخطة الخمسية التاسعة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط).

ولضمان إعطاء الوحدة مسؤولية أكبر حدد المرسوم السلطاني تبعيتها لوزير ديوان البلاط السلطاني، الأمر الذي يمنحها مزيداً من القوة في اتخاذ القرار.

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكسو، والاسيسكو) من ناحية، وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في السلطنة من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف والحديث عن التراث العُماني وعن جهود السلطنة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات.

وتعد جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام ١٩٨٩م بمبادرة من جلالة السلطان المعظم وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في السلطنة، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته في السلطنة، امتثالاً لاختصاصاتها التي منحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) في ٢٠٠٨/١١/١٥ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (مسمّاه سابقاً) بالشخصية الاعتبارية، وبالأستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة.

اللجنة الوطنية للشباب

تتبع اللجنة الوطنية للشباب التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٧) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٦م رئيس مجلس الدولة وتمتع بالشخصية الاعتبارية. وتهدف اللجنة إلى فتح قنوات تواصل هادف وحوار منتج مع أو بين فئة الشباب في السلطنة، للنهوض بكل ما من شأنه تعزيز الانتماء للوطن وقائده، والعمل على التمسك بالقيم الدينية وترسيخ قيم المواطنة الصالحة والموروث الحضاري العُماني، وأخلاقيات التواصل، والحوار بين مختلف فئات ومؤسسات المجتمع، ومفاهيم العمل وأخلاقياته، وخدمة المجتمع، وتوعية فئات الشباب بالتشريعات التي تحدد واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، وتكفل حقوقهم وحرياتهم الشخصية وفق ما حدده النظام الأساسي للدولة.

اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات

أنشئت اللجنة بأوامر سامية من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في ٢٠١٠/٦/٨م، وجاء إنشاؤها بهدف إدارة الأزمات وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الجاهزية التامة في الأحوال الاستثنائية في المجالات الخدمية والمعيشية والطبية. ومن ضمن أهداف اللجنة العمل على إعادة صياغة الخطة الوطنية لإدارة الأزمات، وإيجاد مركز مجهز لإدارة هذه الأزمات، وبناء قواعد بيانات محدثة لجميع المنشآت المدنية والطرق والتضاريس وأنظمة المعلومات الجغرافية، وكذلك إعادة توزيع مخازن الاحتياطي الغذائي في كافة محافظات السلطنة وتأسيس مستشفيات قابلة للنشر السريع بما في ذلك نقلها جواً وتأهيل وتجهيز المراكز المخصصة لعمليات الإيواء أثناء الأزمات وتوفير مخزون مائي للمستشفيات المرجعية يتم استخدامه عند توقف محطات تحلية المياه.

مَنْظُومَةُ قَضَائِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ تُعَزِّزُ دَوْلَةَ الْمَوْسِسَاتِ



".. ونحن بعون الله ماضون في تطوير

المؤسسات القضائية والرقابية بما يحقق تطلعاتنا
لترسيخ دولة المؤسسات. فدعمنا للقضاء واستقلاله واجب
التزمنا به واحترام قراراته بلا محاباة أمر مفروغ منه
فالكل سواسية أمام القانون..".

قابوس بن سعيد

(افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان - ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م)

منظومة قضائية متكاملة تعزز دولة المؤسسات

منذ بواكير النهضة العُمانية الحديثة، والسلطنة تمضي بخطى ثابتة نحو التقدم والرفق، وبناء دولة المؤسسات بكافة الأصعدة، وحرص حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على إرساء دعائم الدولة الحديثة، وفق منهجية اتسمت ببعد النظر في الارتقاء بحياة المواطن العُماني في شتى مجالات الحياة.



وباعتبارها أحد الأركان الرئيسية لدولة المؤسسات، بجانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد حظيت المؤسسات القضائية في السلطنة باهتمام كبير، وعناية فائقة من لدن المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - قولاً وعملاً، وأكد جلالته في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان ٢٠١١م، المضي قدماً في تطوير المؤسسات القضائية والرقابية بما يحقق التطلعات لترسيخ دولة المؤسسات واستقلالية القضاء، واحترام قراراته بلا محاباة لأن الكل سواسية أمام القانون.

وقد شكّلت الرعاية السامية للقضاء جزءاً مهماً في مراحل بناء الدولة، حيث تحققت للمنظومة العدلية والقضائية العديد من الإنجازات المشهودة في الحقبة الأخيرة من عمر المرفق القضائي العُماني، وشهدت المنظومة العدلية صياغة حديثة عزّزت من مكانة القضاء، ورفعت من مستوى الأداء فيه ليكون ركناً رئيسياً من أركان الدولة العُمانية الحديثة.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩) بشأن إنشاء مجلس أعلى للقضاء يترأسه جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - تكريماً للمنظومة القضائية، حيث أكد هذا المرسوم على أن الهدف من إنشاء المجلس الأعلى للقضاء هو العمل على استقلال القضاء وتطويره وترسيخ قيم ومثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمته، ليأتي بعدها المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/١٠) معلناً عن استقلالية القضاء في السلطنة، وعن بداية جديدة في مسيرة العمل القضائي في السلطنة حيث نقل هذا المرسوم مسؤوليات إدارة القضاء إلى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، وذلك حفاظاً على استقلالية القضاء، ودعمًا لمسيرة تطوير القضاء.

الأمانة العامة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء

جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٥٤)، منظمًا لعمل مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، ومُعينا له في أداء دوره في تطوير منظومة القضاء، حيث نصّ المرسوم على إنشاء أمانة عامة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء تعاون المجلس ورئيسه في ممارستهما لاختصاصاتهما المقررة قانوناً، كما اعتمد المرسوم الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء، حيث يتكون الهيكل التنظيمي من ست إدارات هي الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، الإدارة العامة للمحاكم، الإدارة العامة للتخطيط، الإدارة العامة لشؤون القضاء، الإدارة العامة لشؤون التنفيذ، الإدارة العامة للتفتيش القضائي.

وعتبر إنشاء الإدارة العامة لشؤون التنفيذ من أهم العلامات الفارقة في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء، حيث جاء تأسيس هذه الإدارة انعكاساً للاهتمامات المستقبلية للقائمين على تطوير المنظومة القضائية، وهو الاهتمام بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم، باعتبار تنفيذ هذه الأحكام هو الركيزة الأساسية التي ستسهم في تحقيق سياسة نشر العدالة الناجزة في ربوع السلطنة، حيث إن صدور الحكم القضائي لا يُعد كافياً لتحقيق مصلحة المتقاضين، بل إن تنفيذه هو الفيصل لحصول المتقاضين على العدالة.

لائحة التفتيش القضائي

فقد أصدر مجلس الشؤون الإدارية للقضاء في ٢٠١٧/٥/٧م لائحة جديدة للتفتيش القضائي، عوضاً عن اللائحة السابقة التي صدرت في ٢٠٠١/١/٢٥م.

وقد راعت اللائحة الجديدة الاستفادة من أحدث التجارب وأنجحها في أنظمة التفتيش القضائي بالدول التي سبقت في هذا المجال بما يساعد في تطوير الأداء القضائي، إذ وضعت ضوابط وآليات دقيقة للتفتيش المستمر لسير العمل القضائي بالمحاكم وتقييم مستوى انتظامه، كما وسّعت مجال التفتيش ليشمل كل جوانب عمل أصحاب الفضيلة قضاة محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وسائر الأعمال المساعدة في الأداء القضائي، وراعت

نصّ المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/١٠) في مادته الثانية على نقل تبعية المحاكم والإدارة العامة للمحاكم والإدارة العامة للتفتيش القضائي إلى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، حيث تهدف الإدارة العامة للتفتيش القضائي إلى القيام بأعمال التفتيش القضائي المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية، والإشراف على أعمال المفتشين القضائيين، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى المتعلقة بالتفتيش القضائي واتخاذ اللازم بشأنها، وإجراء الدراسات اللازمة لتطوير وسائل وطرق التفتيش القضائي.

وفي إطار تطوير التفتيش القضائي بما يخدم مسيرة العمل القضائي في السلطنة؛

المحكمة العليا

تتربع المحكمة العليا قمة الهرم القضائي في السلطنة، وقد أنشئت طبقاً لقانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٠) وتعديلاته، وهي محكمة واحدة مقرها مسقط.

وتتشكل المحكمة العليا من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والقضاة، وتتألف من دوائر للفصل في الطعون التي ترفع إليها، ويرأس كل دائرة رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أقدم القضاة بها، وتصدر الأحكام بها من خمسة قضاة، وفقاً للمادة (١٣٩) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٢٩).

وتختص المحكمة العليا في نظر الطعون المرفوعة أمامها على الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، أو إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

كما تختص وفقاً للمادة (٢٤٠) من القانون



مبنى المحكمة العليا
بنمطه المعماري
الجميل

مجمعات المحاكم أو مبنى المحكمة العليا، وتدشين برنامج مكتبي إلكتروني بديلاً للتعاملات الورقية.

ودشن مجلس الشؤون الإدارية للقضاء في ٢٠١٦/١١/٢١م برنامج إدارة القضايا والذي نقل العمل في المحاكم إلى مستوى المحاكم الذكية، من خلال إنجاز المعاملات إلكترونياً ابتداءً من تسجيل الدعوى وحتى استكمال إجراءات التنفيذ.

فضلاً عن ذلك جعل دور التفيش القضائي وقائياً قبل أن يكون أداة لتعقب الأخطاء بحيث يغدو التفيش أداة فاعلة وفعالة ليس لرصد الأخطاء وإنما لمنع وقوعها.

وقد مثلت سياسة السلطنة في تحقيق التحول الإلكتروني الكامل لضمان مجتمع معرفي مستدام، وتحسين جودة الخدمات الحكومية وطرق تقديمها، المحرك الرئيسي لسياسات تطوير المنظومة القضائية، بدءاً من تصميم

المحاكم الابتدائية

ويبلغ عدد المحاكم الابتدائية (٤٤) محكمة ابتدائية موزعة في جميع أنحاء السلطنة، وتختص هذه المحاكم بالفصل في الدعاوى العمومية والدعاوى المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى العمالية والضريرية والإجبارية، وغيرها التي ترفع إليها طبقاً للقانون.

المحاكم الابتدائية هي محاكم الدرجة الأولى، حيث يعرض النزاع أمامها لأول مرة، وتتألف من قاض فرد أو من ثلاثة قضاة (دائرة ثلاثية)، وقد بين قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٠) وتعديلاته في مادته السادسة طريقة تشكيل هذه المحاكم، وتتألف كل منها من رئيس وعدد كاف من القضاة.

محاكم الاستئناف

رئيس وعدد من القضاة، وتشكل بها دوائر حسب الحاجة، ويرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أقدم القضاة بها، ويتم إصدار الأحكام من قبل ثلاثة من القضاة.

وكان المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠١/١٤) قد أشار إلى إنشاء (٦) محاكم استئناف في مسقط وصحار ونزوى وصلالة وعبري وإبراء، إلا أنه ومع التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية، فقد ارتفع عدد محاكم الاستئناف ليصل إلى (١٣) محكمة استئناف، بواقع محكمة استئناف في كل محافظة باستثناء محافظة مسقط التي يوجد بها محكمتان هما السيب ومسقط.

تختص محاكم الاستئناف (وهي محاكم الدرجة الثانية) بالنظر في الطعون التي ترفع عن الأحكام - الجائز استئنافاً قانوناً - الصادرة من المحاكم الابتدائية باعتبارها من محاكم الدرجة الأولى، ولا يجوز عرض المنازعات أمام محكمة الاستئناف لأول مرة، لأن الاستئناف هو طريق من طرق الطعن العادية الغاية منه إصلاح الخطأ الذي قد يحصل في أحكام المحاكم الابتدائية وذلك بعرض النزاع أمام قضاة آخرين غير قضاة الدرجة الأولى.

وقد أنشئت محاكم الاستئناف وفقاً للمراسيم السلطانية السامية وتتألف كل منها من

محكمة القضاء الإداري



أحد اجتماعات
الجمعية العامة
لمحكمة القضاء
الإداري

المشروعية، بما مؤداه العمل بمنهج التكاملية في العمل بين المحكمة من جهة والجهات الإدارية الخاضعة لرقابتها القضائية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة حكم القانون، والالتزام بمبدأ المشروعية التي تعد المحكمة حصنه الحصين.

وتسهم محكمة القضاء الإداري من خلال الفصل في منازعات العقود الإدارية التي تبرمها مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة في المحافظة على حقوق والتزامات طرفي العقود المبرمة بشأن المرافق العامة، والعمل على الموازنة بين ما يتمتع به كل طرف من حقوق، وما يترتب عليه من التزامات، ودون الإضرار بالمصلحة العامة التي يسعى العقد الإداري إلى تحقيقها، إذ أن اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر منازعات العقود الإدارية هو اختصاص شامل لما يتفرع عن هذه العقود من منازعات، الأمر الذي يسهم في إيجاد بيئة استثمار آمنة يسودها الاطمئنان على حقوق كل طرف من أطراف هذه العقود، ويسهم كذلك في دفع مسيرة عجلة التنمية نحو الأمام والتقدم من خلال جلب مختلف الاستثمارات الاقتصادية للدولة، الخارجية منها والداخلية، كما تساهم المحكمة من خلال الفصل في المنازعات الإدارية التي تقيمها الجهات الإدارية في استرداد ما تم صرفه بدون وجه حق، الأمر الذي يسهم في المحافظة على الأموال العامة للدولة.

واستكمالاً للرعاية السامية لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله وراعه - للمحكمة، فقد تم افتتاح المبنى الرئيسي للمحكمة الكائن بحي العرفان بمرتفعات المطار في ولاية بوشر، والذي أنشئ بمواصفات عصرية تليق بمكانة المحكمة ودورها ضمن المنظومة القضائية في السلطنة.

السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣) الذي تضمن التوسع في اختصاصات المحكمة بعد أن كانت اختصاصاتها محدودة، وأصبحت المحكمة تختص بنظر الدعاوى التي يقدمها الموظفون العموميون في سائر شؤونهم الوظيفية بمراجعة القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بسائر شؤونهم الوظيفية، وهو الأمر الذي ولد لدى الموظف العام الشعور بالأمن الوظيفي، وانعكس إيجاباً على الوظيفة العامة، فضلاً عن اختصاصها بنظر الدعاوى التي يقدمها ذوو الشأن بمراجعة القرارات الإدارية النهائية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجان إدارية ذات اختصاص قضائي.

وقد واكبت المحكمة الزيادة المتنامية في عدد الدعاوى نتيجة التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة في مختلف المجالات من خلال سرعة البت في الدعاوى المنظورة أمامها؛ نظراً لما تمتاز به المنازعة الإدارية من ضرورة التصدي بالفصل فيها على وجه السرعة، وحتى لا تكون تلك المنازعات عقبة أمام الجهات الإدارية في ممارسة اختصاصاتها المقررة لها قانوناً، كما أن ضرورة سير المرافق العامة التي تديرها هذه الجهات يقتضي المسارعة في البت في المنازعة الإدارية على نحو لا يخل بإجراءات التقاضي المقررة قانوناً، وصولاً إلى تحقيق الغاية المنشودة من خلال تحقيق العدالة الناجزة، وهو ما دأبت عليه المحكمة منذ إنشائها.

وتقوم محكمة القضاء الإداري بمتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، ويمتاز تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة عن المحكمة بالسرعة والبساطة في الإجراءات، الأمر الذي أدى إلى التقليل من إشكالات التنفيذ في الأحكام الإدارية، فضلاً عن مبادرة الجهات الإدارية لتنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة في مواجهتها؛ إيماناً منها بأن المحكمة خير معين لها في تطبيق أحكام القانون، والالتزام بمبدأ

واللوائح والقرارات المختلفة المنظمة لعمل هذه الجهات، ومراعاة الصالح العام الذي يجب أن يكون هدف الجهات الإدارية في عملها وتحقيقها أهدافها التي أنشأت من أجلها، وضرورة سير كافة المرافق العامة في الدولة بانتظام واضطراد نحو تقديم الخدمات الأساسية المطلوبة للمواطنين في الدولة.

وتعمل محكمة القضاء الإداري جنباً إلى جنب مع القضاء العادي الذي يختص بنظر الخصومات التي تقع بين الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة كمنظومة قضائية متكاملة، إذ يؤدي كل منهما دوره المنوط به على النحو المحدد لاختصاصه.

وشهدت محكمة القضاء الإداري منذ العمل بقانونها في ٢٠٠٠/١٢/١م زيادة مضطردة في عدد الدعاوى المنظورة أمامها كما ونوعاً، ولا سيما بعد صدور المرسوم

ترسيخاً لدولة المؤسسات والقانون التي أرسى دعائمها عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله وراعه - رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وتأكيداً لما نصت عليه المادة (٦٧) من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) من أن القانون ينظم الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة.

وإيماناً من المشرع بأهمية وجود قضاء متخصص للنظر في المنازعات الإدارية، فقد أنشأت محكمة القضاء الإداري بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩١)، لتكون حصناً منيعاً لمبدأ المشروعية، وسيادة حكم القانون، وصون حقوق وحريات الأفراد، وذلك بإخضاع سائر التصرفات الصادرة عن وحدات الجهاز الإداري للدولة لرقابة المحكمة؛ للتحقق من تطبيق أحكام القانون

الكاتب بالعدل



تؤدي دوائر الكُتاب بالعدل دوراً كبيراً في تنظيم العلاقات وحفظ الحقوق للأطراف المستفيدة من توثيق العلاقات على كافة الأصعدة، سواء العلاقات الاجتماعية من توثيق علاقات الزواج والطلاق وإثبات الترميل والنفقات وغيرها، إلى تنظيم العلاقات التجارية والمالية للأفراد والمؤسسات، ضمن إطار قانوني يكفل الحق لكل طرف بموجب النظام المعمول به في السلطنة، ودوائر الكُتاب بالعدل هي دوائر مستقلة يبلغ عددها (٦١) دائرة منتشرة في كافة محافظات السلطنة.

وقد بلغ إجمالي عدد المحررات الرسمية الصادرة والمحررات العرفية المصادق عليها والمثبت تاريخها إضافة إلى إقرارات عدم الزواج وشهادات الطلاق والترمل في دوائر

الكاتب بالعدل خلال الثلث الأول من العام ٢٠١٨م، (٥٣٧١٨) وثيقة، من بينها (٣٤٩١٦) محررات رسمية، و(٤٤٤٩) إقراراً بعدم الزواج، و(٥١٧) شهادة ترميل، و(١٣٧٠٢) وثيقة تصديق على المحررات العرفية، بالإضافة إلى وثائق إثبات تاريخ المحررات العرفية البالغ عددها (١٣٤) وثيقة، وتصدرت المحررات الرسمية النسبة الأعلى بما يقارب ٢٣٪ من الإجمالي.

لجان التوفيق والمصالحة



انطلاقاً من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله روعاه- ، وتنفيذاً لتوجيهاته السامية، أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بتطوير قطاع العدل في البلاد، وكان من سمات هذا التطوير توفير المستلزمات المعينة على الحد من تأثيرات المنازعات بين المتقاضين، وذلك بجعل قيم الجنوح إلى الصلح قيمة راسخة في المجتمع تستمد نجاحها من التراث المجتمعي العُماني المتسامح عبر العصور.

وقد كُلِّت هذه المهمة بالنجاح، خاصة أن مفاهيم الصلح والنصح والتسامح المجتمعية قد تمت إعادة صياغتها في أنساق قانونية منبثقة من قيم التسامح في الشريعة الإسلامية، ومنسجمة مع روح النظم القضائية الحديثة.

وعلى هذه الأسس جاء إنشاء لجان التوفيق والمصالحة لتعمل على بسط العدل في المجتمع

من خلال الصلح الذي أوكل إلى شخصيات مختارة، وقد صدر قانون التوفيق والمصالحة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٩٨) ليضفي لبنة عريقة حديثة في صرح العدالة.

وحدد قانون التوفيق والمصالحة في مادته الرابعة اختصاص لجان التوفيق والمصالحة بنظر طلبات الصلح في النزاعات المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية.

ويبلغ عدد لجان التوفيق والمصالحة (٤٦) لجنة موزعة على جميع محافظات السلطنة.

المعهد العالي للقضاء

يمثل المعهد العالي للقضاء منارة علمية تعزز مسيرة التنمية الوطنية، وحكم القانون، وتسهم في ترسيخ وتوسيع الوعي بالقانون والجهود المبذولة لتعميق الالتزام به في كل جوانب الحياة، لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، وتم إنشاء المعهد بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/٣٥) الصادر في ٢٠١٠/٤/١١م، ويعد افتتاح المعهد العالي

للقضاء إنجازاً حضارياً يضاف إلى إنجازات النهضة المباركة.

وتتمثل رسالة المعهد في إعداد وتأهيل كوادر العمل القضائي والقانوني بما يواكب مستجدات التطور في الجانب التشريعي المستمر لمؤسسات القضاء والقانون اعتماداً على مناهج علمية متخصصة وكفاءات عالمية.



الادعاء العام

يُواصل الادعاء العام مسيرته العملية القضائية بخطوات حثيثة مدروسة في سبيل إنجاح أداء رسالته للمجتمع، وهو إلى جانب قيامه بأداء المهام الموكولة إليه، يضطلع اليوم لمواكبة النمو المضطرد الذي تشهده السلطنة في شتى مجالات التنمية الحديثة وتقدم آليات العصر.

وعمد الادعاء العام إلى تعزيز دوره في المجتمع عبر قنوات تلامس الواقع المجتمعي بالسلطنة، فهو إلى جانب اهتمامه الواضح بتقريب جهات التقاضي بين المتقاضين يقوم بمدّ بساط تعزيز الثقافة القانونية للرأي العام وتوظيف التقنية في القيام بأعماله عبر خدمات إلكترونية متطورة، وتعيين الكوادر

القضائية والإدارية الماهرة المتمكنة من أداء رسالته القضائية على أكمل وجه مع الاهتمام بالعنصر النسائي ومراعاة جوانب المشاركات الداخلية والخارجية له عبر قنوات يستفيد منها مستقبلة العملي.

ويمثل الكادر القضائي والإداري بالادعاء العام المحور الأهم في مسيرته العملية؛ ولذا كان من الأهمية بمكان إيلاء هذا الكادر أهميته البالغة من حيث الاختيار والتعيين والتأهيل، ومنذ السنوات الأولى لانطلاقة العمل بالادعاء العام فقد سارع إلى تعيين أفضل الكفاءات من مخرجات الشريعة والقانون للكوادر القضائية وشتى التخصصات للكادر الإداري.

الشؤون القانونية

أو القوانين، أو اللوائح، أو القرارات الوزارية.

وإضافة إلى اختصاصات وزارة الشؤون القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، فإنها تختص كذلك بمراجعة العقود التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز نصف مليون ريال عماني قبل توقيعها من أي جهة حكومية، كما تختص بدراسة ومراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية التي تعقدتها السلطنة، وإبداء الرأي في طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية من الأدوات القانونية المهمة لكون أحكامها تصبح لها قوة القانون المحلي بعد التصديق عليها من قبل السلطنة من خلال مرسوم سلطاني، وذلك وفقاً لحكم المادة (٧٦) من النظام الأساسي للدولة.

كما تختص الوزارة أيضاً بمراجعة مسودات مذكرات التفاهم التي تبرمها الجهات الحكومية مع الدول الأخرى.

وتصدر وزارة الشؤون القانونية - الجريدة الرسمية - التي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية التي تصدر في السلطنة، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية.

وتصدر الوزارة مجلد - القوانين السنوي - ، ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح ذات الصبغة التشريعية، بما يسهل على المهتم بالقانون الاطلاع على كافة التشريعات الصادرة في كل عام ببسر وسهولة.

كما تصدر كذلك - كتاب المبادئ القانونية في فتاوى الشؤون القانونية - بصفة سنوية، ويحتوي على نصوص الفتاوى القانونية الصادرة عن الوزارة في كل عام ميلادي، مسبقة بالمبادئ القانونية المستخلصة منها.

تضطلع وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي في صنع المنظومة القانونية العُمانية المتكاملة التي يترتب على قمة هرمها النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١)، والذي تستند إليه المراسيم السلطانية والقوانين التي تصدر من حين لآخر.

وتتولى الوزارة - حسبما نص عليه المرسوم السلطاني رقم (٩٤/١٤) بتحديد اختصاصات وزارة الشؤون القانونية - العمل على تطوير القوانين والأنظمة لمواكبة النهضة الحديثة التي تشهدها السلطنة، والتنسيق في هذا الشأن مع الوزارات، والجهات الحكومية المعنية، وإعداد مشروعات المراسيم السلطانية، والقوانين، واللوائح، والقرارات الوزارية المقدمة من الوزارات، وكافة الوحدات الحكومية قبل إصدارها، ونشرها في الجريدة الرسمية.

ولم يقتصر دور الوزارة في الواقع العملي على إعداد ومراجعة التشريعات واتخاذ إجراءات استصدارها، بل امتد ليشمل مراجعة التشريعات القائمة؛ لتقدير ما يحتاج منها إلى تطوير، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى اختصاصها في إبداء الرأي القانوني، وإصدار الفتاوى والتفسيرات الرسمية في السلطنة للمراسيم السلطانية، والقوانين، واللوائح، والقرارات الوزارية كلما تطلب الأمر ذلك، بما يؤدي إلى ترسيخ وتوحيد المفاهيم القانونية والالتزام بها، وتطبيق أحكامها.

كما أن وزارة الشؤون القانونية تمارس هذا الاختصاص المتعلق بإبداء الرأي القانوني، وإصدار الفتاوى الملزمة بناءً على طلب من إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، أو هيئاتها، أو مؤسساتها العامة، عندما ينشأ لديها خلاف في وجهات النظر حول استظهار حكم مسألة ما من مواد المراسيم السلطانية،

وكيل ادعاء عام ثان بعدد (٢٦) عضو ادعاء عام، بعد أن أكملوا المدة المقررة للتدريب في وظيفة معاون ادعاء عام البالغة سنتين، وقد اجتازوا الاختبارات المقررة للتعين في درجة وكيل ادعاء عام ثان، وبذلك يكون إجمالي عدد أعضاء الادعاء العام قد بلغ (١٧٩) عضواً، موزعين على (١٣) مديرية عامة و(٤٤) إدارة، و(١٥) إدارة تخصصية.



الوقت والجهد والنفقات، وحققت متطلبات الأمن والصحة، وذلك من خلال تدشين تقنية التحقيق عن بعد، بواسطة الفيديو المرئي، الذي يربط بين إدارة الادعاء العام لقضايا المخدرات بمحافظة مسقط ومركز التوقيف بسماثل وذلك في ١٤/٥/٢٠١٧م.

كما دشّن الادعاء العام أيضاً الملف الإلكتروني (كمحلة تجريبية)، في ثلاث إدارات هي: إدارة قضايا المخدرات بمحافظة مسقط، وإدارتي الادعاء العام في ولايتي صلالة وبهلا، بحيث يحضر عضو الادعاء العام إلى المحكمة، ويرافع في القضايا من خلال الملف الإلكتروني المخزن على الأجهزة الكفية، من دون استخدام الملف الورقي.

وعبر سنوات متلاحقة ومستمرة استطاع الادعاء العام أن يمتلك خبرات قضائية وإدارية واسعة عززت من مكانته العملية، واستطاعت بذلك أن تقوم بدور محوري ومهم في مجالات التحقيق والتصرف حتى مع أعقد ملفات القضايا.

وقد قام الادعاء العام خلال عام ٢٠١٧م بتعيين دفعتين من أعضاء الادعاء العام بوظيفة

وسجل مؤشر مجموع القضايا الواردة إلى الادعاء العام خلال عام ٢٠١٧م انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ عدد القضايا الواردة (٢٧٦٨٦) قضية، فيما كان عددها عام ٢٠١٦م (٣٧٩٧٢) قضية، بنسبة انخفاض ٢٧٪.

وشهد العام ٢٠١٧م افتتاح إدارة متخصصة تعنى بقضايا المخدرات في محافظة جنوب الباطنة، ومقرها ولاية الرستاق، وإدارة تخصصية أخرى لقضايا الإتجار بالبشر في محافظة مسقط، وإدارة لقضايا بلدية صحار في ولاية صحار.

كما أحرز الادعاء العام وبالتعاون مع شرطة عُمان السلطانية تقدماً كبيراً ونقله نوعية في مجال التحقيق، أسفر عنها توفير الكثير من

التسامح نهج ثابت للشخصية العمانية



"... إن التزمت في الفهم الديني

لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين،

وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم،

وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي

يرفض الغلو، وينهى عن التشدد،

لأنه دين يسر، ويحب اليسر

في كل الأمور..."

قابوس بن سعيد

(العيد الوطني الرابع والعشرون - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤م)

التسامح .. نهجٌ ثابتٌ للشخصية العُمانية

عرفت عُمان على امتداد التاريخ باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري والتسامح مع كثير من الشعوب والحضارات، مستمدة حضورها ومكانتها من الموروث الحضاري والإسلامي الذي طبع الصورة الحقيقية للدولة العُمانية، فعدا التسامح والتفاهم والتعايش السلمي وقبول الآخر، ومحاورته بالحسنى والحكمة، وكرم وفادته واستضافته، نهجاً ثابتاً من الثوابت العُمانية، وهوية وثقافة متأصلة في المجتمع العُماني والشخصية العُمانية.

تحفة معمارية
وهندسية جميلة
(جامع السلطان
قابوس بنزوى)



كما أصدر الادعاء العام تعميماً قضائياً رقم (٢٢/٢٠١٦م) قضى من خلاله بالتأكيد «على جميع أعضاء الادعاء العام بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة في القضايا المتعلقة بإثارة النعرات الدينية أو المذهبية نظراً لأهميتها، تحقيقاً للغاية التي ابتغاها المشرع من وراء تجريم تلك الأفعال المشينة».



ونتيجة لكل ذلك لم يكن غريباً أن يواصل التقرير السنوي للحريات الدينية في العالم الإشادة بدور السلطنة وجهودها في مجال ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاعتدال بين الأديان والثقافات في السلطنة وخارجها. «التمسك بالهوية الوطنية القوية للبلاد واضح في شوارع مسقط ومبانيها التاريخية والمنازل المنخفضة الارتفاع ذات الأقواس والنوافذ التقليدية المحاطة بأشكال شبكية خشبية منحوتة بطراز معماري نادر».

فقد أشاد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية الخاص بجهود دول العالم في مكافحة الإرهاب الذي صدر في سبتمبر ٢٠١٨م بالدور الذي تقوم به السلطنة في مكافحة الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط، وأكد تقديره لجهود السلطنة المتواصلة في هذا المجال للعام الثاني على التوالي، مثنياً دورها في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي والدولي والذي انعكس على حجم الأمن والاستقرار الذي تشهده السلطنة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

فيما أشاد تقرير نشرته مؤسسة بلومبرج الأمريكية في مايو ٢٠١٨م بالاستقرار والتسامح الديني في السلطنة، مشيراً إن: «التمسك بالهوية الوطنية القوية للبلاد واضح في شوارع مسقط ومبانيها التاريخية والمنازل المنخفضة الارتفاع ذات الأقواس والنوافذ التقليدية المحاطة بأشكال شبكية خشبية منحوتة بطراز معماري نادر».

وقد ارتكزت علاقات السلطنة مع الشعوب الأخرى، على سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، واحترام حرية الدين والمعتقد، وقامت في هذا الصدد بجهود ملموسة لتعميق مفهوم التعايش والتسامح، وسعت إلى ترسيخ مبادئ احترام الحريات الدينية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال العديد من الجهود الحديثة، التي قامت بها السلطنة والتي تهدف إلى زيادة التواصل مع الآخر، فكانت جهودها واضحة في نشر قيم التسامح والتفاهم، عبر آليات عديدة أبرزها تأسيس مراكز الحوار مع الديانات

وكانت دعوة جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى التسامح والتجديد في روح الفكر والحياة، ونبذ العنف والتطرف، وعدم المغالاة في الدين، دأمة وتتجدد في كل حين، ذلك لأن جلالته يدرك أن أسباب العنف والتطرف تكمن أساساً في المغالاة في الدين والتشدد والتعصب، وهذه كلها أمور ينهى عنها الدين الإسلامي الحنيف ويدعو أفرادها إلى المعاملة بالحسنى.

وفي هذا الصدد نستذكر النطق السامي وتأكيد جلالته - حفظه الله - في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان، في ٣١/١٠/٢٠١١م، على «إن الفكر متى ما كان متعددًا ومنفتحًا لا يشوبه التعصب كان أقدر على أن يكون الأرضية الصحيحة والسليمة لبناء الأجيال ورفي الأوطان وتقدم المجتمعات».

وعلى هذا يعد منهج التسامح الديني من المبادئ الأساسية التي أقرتها النهضة العُمانية الحديثة منذ انطلاقتها، فكفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمان ممارستها في حدود القانون، ونص في المادة (٢٨) منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب»، كما أن قانون الأحوال

وقد انطلقت سلسلة معارض «رسالة الإسلام من عُمان» من الرغبة في محو الصورة النمطية التي تبدو في مجملها سلبية عن الإسلام لدى الغرب، ومن أبعاده التأكيد على التسامح كمبدأ إنساني تقوم عليه العلاقات بين بني البشر.



وفي ٢٠١٨/٩/١٨ وصل المعرض إلى مقر منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في العاصمة الفرنسية باريس، وبذلك يكون المعرض قد زار (٣٥) دولة، و(١١٧) مدينة حول العالم، وخاطب بست وعشرين لغة عالمية أكثر من تسعة ملايين زائر منذ انطلاسته الأولى في عام ٢٠١٠م، حيث استطاع المعرض خلال سنوات قليلة أن تكون له مشاركات عالمية مع مؤسسات علمية وأكاديمية وجامعات ومعاهد ومتاحف في العديد من دول العالم، وأنتجت هذه المشاركات برامج متبادلة في جوانب الدراسات الدينية، وتعليم اللغة العربية، ومجالات بحثية أخرى وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وتم ترشيح المشروع لجائزة السلام الدولية مرتين متتابتين في كل من منظمة اليونسكو وجمهورية كوريا.

وتتلخص رسالة المعرض في فكرة مد جسور التعارف والتفاهم بين الشعوب الإنسانية، ومحاولة نقل تجربة السلطنة في مجال التعايش والتسامح الديني في عمان حيث تركز على ثلاثة محاور، وهي «التسامح الديني»، و«التفاهم المشترك»، و«التعايش السلمي»، ونشر مظلة هذه القيم بين شعوب العالم، وقد اكتسب المعرض قبولاً متنامياً في الأوساط العالمية، وتم التنسيق بشأنه مع عدد من المنظمات العالمية وأهمها منظمة اليونسكو، والعديد من المراكز الدينية المهتمة بنشر القيم المعتدلة، والدعوة إلى السلم والعيش المشترك بين الناس والثقافات والأديان.

ويحوي المعرض (رسائل عالمية)، وهي عبارة عن حملة إعلامية عالمية تهدف إلى نشر ثقافة التعايش والسلام والتسامح والوئام عبر نشر بطاقات تعبر عن هذه القيم في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بمختلف اللغات.

وتمثلت الحملة المصاحبة للمعرض عبارة «افعل شيئاً من أجل التسامح» التي تهدف إلى تمكين كل شباب وفتيات العالم من ابتكار الأفكار والأطروحات والتجارب والجهود التي يمكن أن تسهم في نشر ثقافة التسامح في المجتمعات الإنسانية وتقديمها كمبادرات فردية وجماعية ومؤسسية يكون لها إطارها العملي في المحيط الذي هي فيه.

وجاء اختيار هذا الشعار إيماناً بأهمية قيمة التسامح في ردم الهوة في العلاقات المتوترة، وتقريباً لوجهات النظر المختلفة وإيجاد مساحات مشتركة في أجواء تمكن من الحوار والتفاهم وتحقيق السلام.

وضمن اهتمامها العميق بمنظومة القيم التي تثري حياة الإنسان على نحو متكامل، تصدر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مجلة «التفاهم» وهي مجلة فكرية تهدف إلى التقريب بين وجهات النظر والدعوة إلى التسامح، حيث يشارك في المجلة عدد من العلماء والمفكرين من داخل وخارج السلطنة كما تعمل هذه المجلة على ترسيخ مبدأ حق الاختلاف وتعدد وجهات النظر وتجديد الفكر الإسلامي.



وبلغ عدد إصدارات هذه المجلة حتى سبتمبر ٢٠١٨م، (٦٠) إصداراً، كما صدر كتاب «التفاهم» وهو سلسلة دراسات تاريخية في الفلسفة والعلوم في الحضارة العربية والإسلامية.



عن بُعد فاز في شهر إبريل ٢٠١٨م بجائزة أفضل موقع إلكتروني لخدمة القرآن الكريم على المستوى الدولي ضمن جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم وقراءته وتجويد تلاوته في الدورة التاسعة.

وتقوم كراسي السلطان قابوس العلمية في عدد من أشهر الجامعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والأسترالية بدور حيوي ومفيد في دراسة الحضارة العربية والإسلامية وتعميق أسس ومجالات الحوار بين الأديان، وتوفير أطر علمية للفهم المتبادل، وتحقيق التواصل مع المجتمعات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك تنشط المراكز والمؤسسات الثقافية التي أقامتها السلطنة أو ساندت ودعمت إنشاءها في مناطق مختلفة من العالم لتحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب والثقافات، ومثال ذلك مركز السلطان قابوس الثقافي في واشنطن الذي يقوم بدور نشط في التواصل والتفاعل مع المجتمع الأمريكي، والمركز الثقافي اللبناني العُماني في بيروت، والمركز العالمي للحوار «لقاء» التابع لبطيركية أنطاكية وسائر المشرق لطائفة الروم الملكيين الكاثوليك في بيروت.

وفيما تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتطوير خدماتها، واستخدام التقنية الحديثة لتيسيرها للمستفيدين منها، تعمل كذلك على تنمية واستثمار أموال الأوقاف بكافة أنواعها كأوقاف المساجد وأوقاف المدارس والأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية، كما ترعى أكثر من ستة عشر ألف جامع ومسجد في إطار برنامج المساجد.

بدوره يشكل برنامج تعليم القرآن الكريم عن بعد نقلة نوعية في مجال الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لأبناء المجتمع، حيث يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة تعليم القرآن الكريم بين أبناء الوطن العزيز كافة، باعتباره رسالة الإسلام الخالدة، إلى جانب تعليم القراءة الصحيحة للقرآن الكريم وتدريب أحكام التلاوة والتجويد عبر الفصول الافتراضية المباشرة.

وقد بلغ عدد المسجلين في البرنامج للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ بمختلف الفصول الدراسية (٣٠٦٩) طالباً وطالبة تقريباً.

ومما هو جدير بالإشارة أن برنامج التعليم

ويقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام للسلطنة بدور بارز في بث الوعي الديني على أساس من المعرفة الصحيحة المنبثقة من الكتاب العزيز وهدى السنة النبوية المطهرة، فيما تبرز كلية العلوم الشرعية كمؤسسة علمية تهدف إلى ترسيخ قيم الإسلام ومبادئه النبيلة، وبث قيم التسامح والمحبة ومد يد التعارف مع الآخر وصولاً إلى التمازج الحضاري القائم على تبادل الثقافات واحترام الخصوصيات.

وتسعى كلية العلوم الشرعية من خلال برامجها الأكاديمية إلى إعداد متخصصين في العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، وتزويدهم بمستوى عال من المعارف والثقافة الشرعية، وما يتصل بها من المهارات اللازمة، وتعمل على تشجيع

البحوث والدراسات في العلوم الشرعية وما يتصل بها، وكذلك مواكبة التطور وأحدث التقنيات من خلال تنفيذ مشروع التعليم عن بُعد، الذي تسعى الكلية من خلاله إلى تسهيل سبل تلقي العلم بأحدث وأفضل وسائل التقنية، وتكوين بيئة علمية متكاملة في جوانب التعليم والبحث العلمي، وتوفير فرص دراسية وخدمات تعليمية مبتكرة.

ويتيح برنامج التعليم عن بُعد المجال للطلبة والطالبات الراغبين بالدراسة عبر التعليم الإلكتروني من داخل السلطنة وخارجها، ويمكنهم من نيل شهادة البكالوريوس في تخصصات الدراسات الإسلامية، والفقه وأصوله، بالإضافة إلى منحهم درجة الدبلوم في تخصصات العلوم الشرعية.



ومن منطلق الأوامر السامية التي تفضل وأمر بها جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - والمتضمنة بناء عدد من الجوامع والمساجد في عدد من محافظات السلطنة؛ لتعطي قطاع المساجد دافعا لمواكبة النمو المتزايد، تم بناء عدد من الجوامع والمساجد وترميم وإعادة بناء مساجد أخرى وتوفير الخدمات والاحتياجات اللازمة للمساجد.

وتحكي الجوامع التي تحمل اسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والتي بنيت على نفقة جلالته - حفظه الله ورعاه - فصلاً آخر من فصول اهتمام

مَجْلِسُ عُيُونِ



"... فإننا نتطلع إلى

نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم به
مجلس عمان في المرحلة القادمة في ضوء ما أتيح له
من صلاحيات موسعة في المجالين التشريعي والرقابي ولا ريب
أن التحديات كبيرة غير أننا على ثقة تامة من أن جميع أعضاء
المجلس سوف يمارسون دورهم الفاعل ويقدمون جهدهم
وعطاءهم الباذل من أجل السير قدما بهذا الوطن الغالي نحو آفاق
العزة والمجد والرفي والازدهار والأمن والاستقرار
واضعين نصب أعينهم تلك المسؤوليات الجسيمة
التي توجب على مجلسهم كهيئة
تشارك في صنع القرار"

قابوس بن سعيد

(افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان ٣١ أكتوبر ٢٠١١م)

الشورى .. مشاركة أوسع في صنع القرار



مجلس عُمان يشمخ في منطقة البستان بركنيه الدولة والشورى ص

توطدت مفاهيم الشورى والمشاركة كقاعدة ومرتكز من مرتكزات الحكم السديد في فكر قائد النهضة العُمانية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - منذ وقت مبكر، إذ نمت وتعمقت لدى جلالته المعرفة الشاملة بتاريخ عُمان العريق وبنسجها السياسي والاجتماعي، الذي تجلّى بظهور الإسلام وعقيدته السمحة وبرز في محيطه الإقليمي رافداً مؤثراً في الحضارة الإسلامية، حيث كانت الشورى فيه نهج الحكم وإدارة شؤون البلاد.

وقد أعلن جلالة السلطان المعظم في أول خطاب له للمواطنين وهو يتسلم مقاليد الحكم في البلاد، عن النهج القائم على الديمقراطية المستمدة من تعاليم الإسلام ومن الإرث والقيم العُمانية مع الأخذ بالمفيد من وسائل العصر الحديث وأدواته في هذا المضمار.

ومنذ تأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، ومن ثم إنشاء مجلس الشورى في عام

١٩٩١م، شهدت مسيرة الشورى العُمانية تطورات متلاحقة ومستمرة، وأصبح نظام الشورى المؤسسي يعمل بنظام المجلسين: مجلس الدولة المعين، ومجلس الشورى المنتخب اللذين يجتمعان معاً تحت مظلة مجلس عُمان، مع تمتع كل واحد منهما على حدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وإذا كانت الصلاحيات التشريعية والرقابية التي منحت لمجلس عُمان وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٣٩) الصادر في ٢٠١١/٣/١٢م، قد أعطت المجلس مساحة أكبر للتعبير عن تطلعات المواطنين، وإتاحة الفرصة أمامهم لمشاركة أوسع وأعمق في عملية صنع القرار، فإن المجالس البلدية شكلت هي الأخرى خطوة مهمة، وذات دلالة على صعيد دعم الممارسة الديمقراطية، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في خدمة مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز نهج الشورى العُمانية، وهو ما ترافق أيضاً مع خطوات عدة لتعزيز استقلال القضاء والادعاء العام.

مجلس عُمان

مثل إنشاء مجلس عُمان وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٨٦) الصادر في ١٩٩٧/١٢/١٦م، أحد أوجه التطور المهمة التي طرأت على مسيرة الشورى في السلطنة، وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي، بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص، ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام.

وأُلحقَ بمرسوم مجلس عُمان نظام مجلسي الدولة والشورى، متضمناً ثلاثة أبواب: الأول منها عالج الأحكام المشتركة بين المجلسين، وخصص الباب الثاني لمجلس الدولة، فيما تطرق الباب الثالث لمجلس الشورى، كما صدرت لكل مجلس لائحة داخلية بمرسوم سلطاني تنظم أعماله.

يتكون مجلس عُمان، من :

الذي يُعين جلالة السلطان أعضاء من بين أفضل الخبرات العُمانية

مجلس الدولة

الذي ينتخب المواطنون العُمانية ممثلين ولاياتهم فيه

مجلس الشورى

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ٢٠١١/١٠/١٩م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي ليؤكد ثوابت نهج تطوير الأداء، وترجمة صادقة للإرادة السامية في توسيع صلاحيات مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٣٩) الصادر في ٢٠١١/٣/١٢م، بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية.

وفي إطار الاهتمام الدائم الذي يولييه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لتعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة لما له من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الشاملة وتسخيرها لخدمة المواطنين في كافة أرجاء السلطنة، عقد في ٢٠١٨/٥/٢م اللقاء المشترك بين مجلس الوزراء ومجلس عمان (الدولة والشورى)، وذلك إيماناً بأهمية الحوار البناء وصولاً إلى رؤى تساعد على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية بأعلى معدلات الأداء.

مجلس الدولة .. دور حيوي في التنمية الوطنية

معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته، وقد شهد مجلس الدولة خلال فتراته المتعاقبة، تطورات ملحوظة في آلية العمل وتوظيف الصلاحيات الممنوحة له، مما أدى إلى تعزيز دوره في العمل الوطني.

يتمتع مجلس الدولة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، كما يضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والاختصاص، الأمر الذي يمكنه من الاضطلاع بالمهام المناطة به في إطار صلاحياته واختصاصاته، بكفاءة واقتدار تجسيدا لدوره في العمل الوطني ضمن منظومة دولة القانون والمؤسسات.

يجسد مجلس الدولة حرص السلطنة على تبني الشورى كنهج يسهم في تحقيق النهضة الشاملة، ويساعد في ترسيخ صرح الدولة الحديثة من خلال مشاركة شعبية فاعلة في صنع القرار، كما أنه يمثل مع مجلس الشورى، أحد أركان دولة المؤسسات التي أرسى قواعدها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

فالمجلس ووفقاً للإرادة السامية، لبنة قوية وراسخة في بنية المجتمع العُماني تؤكد على مبدأ ترسيخ دعائم الشورى الصحيحة النابعة من تراث الوطن وقيمه وشرعيته الإسلامية،



مكتب مجلس
الدولة

اختصاصات وصلاحيات

يتمتع المجلس بصلاحيات واختصاصات تشريعية ورقابية، وذلك وفقاً لما حددته المادة (٥٨) من النظام الأساسي للدولة بشأن مجلس عُمان، وتتمثل هذه الصلاحيات في إقرار أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، واقتراح مشروعات قوانين جديدة ومراجعة وتعديل قوانين نافذة، ومناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة وإبداء التوصيات بشأنها إضافة إلى الاطلاع على التقرير السنوي لجهاز الرقابة المالي والإداري للدولة وإبداء ملاحظاته حياله.

وحدد النظام الأساسي للدولة آليات مناقشة وإقرار مشروعات القوانين بالمجلس لتحقيق رسالته في خدمة الوطن والإسهام في تطوره.

ويقوم مجلس الدولة كذلك بتقديم الاقتراحات والدراسات الهادفة إلى تعزيز برامج التنمية، وإيجاد الحلول الملائمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أدوار الانعقاد

تمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سنوات، وتتكون من أربع أدوار انعقاد سنوية، ولا تقل مدة كل دور انعقاد عن ثمانية أشهر تبدأ مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان.

ويتضمن دور الانعقاد العديد من الجلسات العادية وفقاً لما يحدده مكتب المجلس بناء على ما يحال إلى المجلس من مواضيع أو مشروعات قوانين، أو ما تقتضيه لجانه الدائمة من موضوعات يقرها مكتب المجلس.

ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

عضوية المجلس

يتكون مجلس الدولة من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى ويعينون بمرسوم سلطاني ويتم اختيارهم من بين الفئات الآتية: الوزراء ووكلاء الوزارات السابقون ومن في حكمهم، السفراء السابقون، كبار القضاة السابقون، كبار الضباط المتقاعدون، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والأدب والثقافة، أساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، الأعيان ورجال الأعمال، الشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن ومن يرى جلالته السلطان المعظم تعيينهم أعضاء بالمجلس من غير هذه الفئات.

وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠١٥/١١/٨ المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٤٧) بتعيين أعضاء مجلس الدولة للفترة السادسة وعددهم (٨٤) عضواً عدا الرئيس، منهم (٦١) عضواً جديداً و(٢٣) من الأعضاء الذين سبق أن تشرفوا بعضوية المجلس في فترته الخامسة.

وتتضمن قائمة أعضاء المجلس للفترة السادسة الحالية (١٤) امرأة بما يمثل ١٧٪ من إجمالي عدد الأعضاء.

مجلس الدولة
تطور ملحوظ في
آلية العمل وتوظيف
الصلاحيات





أنشطة مكثفة.. وإنجازات عديدة

وأُنجز المجلس عدداً من المقترحات والدراسات، منها: دراسة اللجنة الاقتصادية حول إنشاء مناطق اقتصادية حرة في محافظتي البريمي ومسندم، وإقرار اللائحة الداخلية للمجلس المقدمة من اللجنة القانونية، وإقرار مقترح بشأن «قانون تنظيم طائرات التحكم عن بعد (الدرونز)» إضافة إلى إقرار المقترح المقدم من اللجنة الاجتماعية حول «تطوير منظومة الضمان الاجتماعي»، ومقترح حول «البرنامج الوطني للإجادة والإبداع الحكومي».

واستضاف مجلس الدولة خلال دور الانعقاد السنوي الثالث من الفترة السادسة عرضين لجهتين حكوميتين، حيث قدم مسؤولون من مجلس البحث العلمي عرضاً حول الاستراتيجية الوطنية للابتكار، كما قدم مسؤولو هيئة تقنية المعلومات عرضاً عن الهيئة.

شهد دور الانعقاد السنوي الثالث من الفترة السادسة لمجلس الدولة (٢٠١٥ - ٢٠١٩م) نشاطاً مكثفاً، وحفل بالعديد من الإنجازات، التي تجسد حرص المجلس على القيام بمهامه في إطار صلاحياته واختصاصاته.

وفي هذا الصدد عقد المجلس (٨) جلسات عامة اعتيادية منذ بداية دور الانعقاد السنوي الثالث حتى بداية شهر مايو ٢٠١٨م، أنجز خلالها عدداً من الدراسات المقترحة من المجلس، ومشروعات القوانين المحالة من الحكومة، إضافة إلى مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م.

وناقش المجلس مشروع قانون الشركات التجارية ومشروع قانون الثروة المعدنية ومشروع قانون الثروة المائية الحية المحالة من مجلس الوزراء.

أجهزة المجلس

تتكون أجهزة مجلس الدولة من

مكتب المجلس

رئيس المجلس

اللجان الدائمة

الأمانة العامة

رئيس المجلس

يشرف رئيس المجلس بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس، ويراعي مطابقتها لأحكام النظام الأساسي للدولة ولائحة عمل المجلس، وللرئيس نائبان يتم اختيارهما بالاقتراع السري المباشر وبالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في أولى جلسات دور الانعقاد الأول من كل فترة.

مكتب المجلس

يتشكل مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس، ويضع المكتب خطة لنشاط المجلس ولجانه ويتولى الإشراف عليها، ويعاون أعضاء المجلس في أداء مسؤولياتهم، كما يساعد اللجان في وضع القواعد المنظمة لأعمالها والتنسيق بين أنشطتها.

اللجان الدائمة

تضم كل لجنة من لجان المجلس الدائمة عدداً من الأعضاء يحدده المجلس بناء على اقتراح مكتبه في بداية كل دور انعقاد، وتقوم اللجان بدراسة ما يحال إليها من مشروعات قوانين واقتراح موضوعات لدراستها. ويضم المجلس في فترته السادسة الحالية خمس لجان دائمة هي: اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة التعليم والبحث، ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة.

الأمانة العامة

تتشكل الأمانة العامة من الأمين العام للمجلس الذي يعين بمرسوم سلطاني، يعاونه عدد من المساعدين وموظفي الإدارات والأقسام، لأداء الأعمال اللازمة لمساعدة المجلس وجميع أجهزته على مباشرة اختصاصاتها ومهامها وفقاً للقواعد التنظيمية التي يعدها مكتب المجلس ويقرها المجلس.

وتتكون الأمانة العامة من أربع أمانات مساعدة هي: الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات واللجان، والأمانة العامة المساعدة للشؤون الإدارية والمالية، والأمانة العامة المساعدة لشؤون الإعلام والعلاقات العامة، والأمانة العامة المساعدة لمركز المعلومات والبحوث.

وعقد مكتب المجلس منذ بدء دور الانعقاد السنوي الثالث من الفترة السادسة حتى بداية شهر مايو ٢٠١٨م (٩) تسعة اجتماعات استضاف خلالها عدداً من رؤساء ومقرري وأعضاء اللجان الدائمة بالمجلس لمناقشة التقارير المقدمة من لجانهم حول مشروعات القوانين الحالية إليها، ومقترحات الدراسات المقدمة منها، كما ناقش مكتب المجلس خلال اجتماعاته جملة من التقارير والرسائل الواردة للمجلس من عدد من الجهات واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

وعقد مكتب المجلس مع مكتب مجلس الشورى الاجتماع المشترك الأول لدور الانعقاد السنوي الثالث من الفترة السادسة، وذلك في إطار التنسيق بين المجلسين، وتطرق الاجتماع الى العديد من الموضوعات التي تسهم في تطوير مسيرة التنسيق المشترك بين المجلسين بما يكفل تكامل أدوارهما خدمة للصالح العام، ومن ذلك الموافقة على آلية اقتراح مشروع الأحكام الخاصة بمشروعات القوانين المقدمة من مجلس عُمان، وآلية تمثيل السلطنة في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية، وإقرار النظام الداخلي للشعبة البرلمانية لمجلس عُمان والتي تنشأ بعضوية المجلسين بهدف تنظيم مشاركتهما في أنشطة الاتحادات والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية، علاوة على إقرار آلية التعاون والتنسيق الإعلامي بين المجلسين.

فيما عقدت اللجان الدائمة بالمجلس واللجان الفرعية وفرق العمل المنبثقة عنها خلال نفس الفترة نحو (٧٠) اجتماعاً درست خلالها العديد من الموضوعات سواء كان مشروعات قوانين محالة إليها، أو مقترحات دراسات مقدمة منها، وتخلل هذه الاجتماعات استضافة مسؤولين بالجهات ذات العلاقة بالموضوعات التي تقوم اللجان بدراستها بهدف إثرائها بأفكارهم ومرئياتهم.

وفي إطار الحرص على تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية في تدعيم وشائج التعاون بين الدول العربية خاصة في مجالات العلوم والابتكار، احتضن مجلس الدولة في ٢٥/١٢/٢٠١٧م، الملتقى الإقليمي للبرلمانيين في مجال العلوم والدبلوماسية الذي استضافته السلطنة ونظمته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بمشاركة برلمانيين وخبراء ومفكرين من تسع دول عربية، وهدف الملتقى إلى تعزيز دور البرلمانيين في وضع التشريعات والسياسات الداعمة للعلوم والتكنولوجيا، وبناء جسور التعاون بين الدول الأعضاء عبر دبلوماسية العلوم وتدعيم التنسيق بينها بشأن اتخاذ القرارات حول قضايا العلوم والابتكار.

وعلى صعيد النشاط الخارجي، كان للمجلس زيارات متبادلة مع المجالس النظيرة بهدف مد جسور التواصل وتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات وخاصة في الجوانب البرلمانية، كما شارك المجلس بفاعلية في عدد من المحافل البرلمانية الإقليمية والعالمية، ومن ذلك المشاركة في اجتماعات البرلمان العربي والاتحاد البرلماني الدولي.

وتضطلع لجان الصداقة البرلمانية بالمجلس بدور مهم في تطوير العلاقات البرلمانية مع عدد من المجالس النظيرة، إضافة إلى تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي مع الدول التي تمثلها تلك البرلمانات.

وتعد هذه الأنشطة والإنجازات التي حققها المجلس خلال دور انعقاده السنوي الثالث من الفترة السادسة، شاهداً على أن مسيرة التطوير للشورى في السلطنة تمضي قدماً نحو آفاق أرحب واعدة بالمزيد من العطاء لخدمة الوطن الغالي.

مجلس الشورى..

نشاط بارز في صلاحياته التشريعية والرقابية

شهد مجلس الشورى خلال دور الانعقاد السنوي الثالث (٢٠١٧ - ٢٠١٨م) من الفترة الثامنة (٢٠١٥ - ٢٠١٩م) نشاطاً بارزاً في صلاحياته التشريعية والرقابية، جاء أهمها عقد عدد (٢٥) جلسة اعتيادية تشريعية ورقابية. حيث ناقش المجلس خلال جلساته الاعتيادية التشريعية، مجموعة من مشاريع القوانين الجديدة أو تلك المراد تعديل عليها سواء الواردة من الحكومة أو المقترحة من قبل أصحاب السعادة أعضاء المجلس، كما ناقش المجلس عدداً من الاتفاقيات الدولية بين السلطنة وبعض الدول، والتي تم إحالتها من الحكومة.

وكان المجلس قد دخل مرحلة متقدمة من العمل الوطني انطلاقاً من الصلاحيات التشريعية الجوهرية التي أضيفت إلى مهام واختصاصات مجلس عُمان الذي يضم مجلسي الدولة والشورى وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩)، والتي تعزز العمل البرلماني بتجسيد عالٍ للأداء الديمقراطي والشفافية وبشكل متناغم مع التطوير الشامل ومتطلبات المرحلة المقبلة التي تتسع لمشاركة المواطن في صنع القرار.

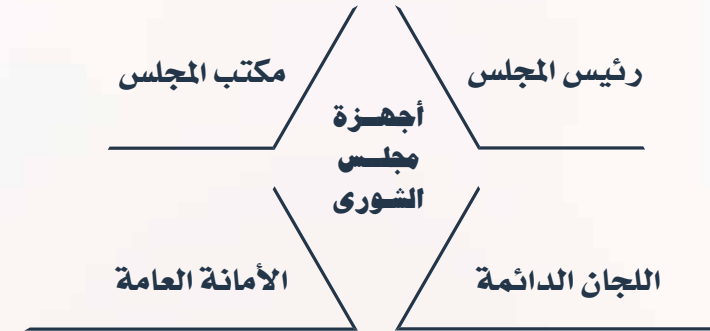
وفيما تضمنت الجلسات الاعتيادية التي عقدها المجلس خلال دور الانعقاد السنوي الثالث من الفترة الثامنة مناقشة وإقرار التقارير والدراسات من لجان المجلس الدائمة، واستعراض الردود الوزارية الواردة إلى المجلس، تضمنت الجلسات الرقابية مناقشة البيانات الوزارية من خلال استضافة أصحاب المعالي الوزراء، ومناقشة محاور البيانات الوزارية، وتقديم الحلول المناسبة لمواجهة كافة الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية.



أجهزة مجلس الشورى

تمتد فترة مجلس الشورى لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الشورى، وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس.

ويمارس المجلس صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزته الأربعة الرئيسية وهي:



اللجان الدائمة

أقر مكتب مجلس الشورى في أول اجتماع له خلال دور الانعقاد السنوي الأول من الفترة الثامنة تشكيل لجان المجلس الرئيسية وهي: اللجنة التشريعية والقانونية، واللجنة الاقتصادية والمالية، واللجنة الصحية والبيئية، ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي، ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية، ولجنة الشباب والموارد البشرية، ولجنة الأمن الغذائي والمائي، ولجنة الإعلام والثقافة.

وقد عقدت لجان المجلس الدائمة العديد من الاجتماعات واللقاءات واستضافت عدداً من الجهات المعنية بموضوعات دراساتها، إلى جانب تشكيل فرق العمل والتي من شأنها الرقي بمختلف القطاعات المؤسسية في الحكومة والقطاع الخاص وتقديم المقترحات للتطوير والتنمية المستدامة.

رئيس المجلس

يتولى الإشراف على أعمال المجلس وإدارة جلساته، وتمثيله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، كما أن له الحق في الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم انتخاب الرئيس ونائبين للرئيس في جلسة استثنائية بدعوة من جلالة السلطان المعظم عملاً بالمادة (٥٨) مكرراً (١٢) من النظام الأساسي للدولة.

الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة لمجلس الشورى من الأمين العام للمجلس الذي يتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدد من الموظفين والمختصين، وتقوم الأمانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، وتيسير كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة، وللأمانة العامة دور حيوي في إنجاح عمل المجلس، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس ناقش مشروع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية للعمل بالمجلس لتطوير الأداء.

وخلال العام ٢٠١٨م، وفي إطار التواصل المجتمعي وشارك المجتمع المحلي في الرأي والمشورة نظمت الأمانة العامة جملة من الجلسات الحوارية تناولت العديد من الموضوعات التي تهم المجتمع، لعل أبرزها جلسة «شباب ممكن» التي تهدف إلى تمكين الشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، إلى جانب تنظيم جلسة حوارية حول «تحديات الاقتصاد الوطني في إطار الخطة الخمسية التاسعة».

مكتب المجلس

يحدد خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها، وذلك في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليها، أو المطروحة أمام المجلس، كما يباشر المكتب أعمال المجلس فيما بين أدوار انعقاده. وعقد مكتب مجلس الشورى العديد من الاجتماعات الأسبوعية بلغت حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٨م (١٩) اجتماعاً، وتم استعراض (٧٠) سؤالاً برلمانياً، تم إجازة (٦١) منها، وخمس طلبات إحاطة، كما بلغت عدد الرغبات المبداء المقدمة من قبل أعضاء المجلس (٢٧) رغبة، وبلغ عدد مقترحات مشروعات القوانين المقدمة من قبل الأعضاء خمسة مقترحات، كما تمت متابعة العديد من الردود الوزارية التي أرسلها أصحاب المعالي الوزراء حول العديد من الأسئلة البرلمانية التي تم توجيهها إليهم.

أنشطة تشريعية ورقابية

يمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أدوات العمل الشوري المعروفة، وقد زادت الصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها المجلس، في ضوء تعديل النظام الأساسي للدولة بهذا الخصوص، ومنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، الأمر الذي رفع من قدرة المجلس على المشاركة بشكل أعمق وأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار من ناحية، وعن التعبير عن تطلعات المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم المجلس بمتابعة أداء الأجهزة الحكومية والتعرف على السياسات والخطط والبرامج التي تنفذها اعتماداً على مجموعة من أساليب الممارسة المتاحة.

وفي هذا الشأن، وخلال دور الانعقاد السنوي الثالث ناقش أعضاء المجلس بيان معالي درويش

بن إسماعيل البلوشي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية حول مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨م، وذلك في جلسة تم التصويت على سريتها من قبل أعضاء المجلس.

كما استضاف المجلس معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة لإلقاء بيان وزارته، والذي تضمن ستة محاور، وهي خطة عمل الوزارة وبرنامجها التنفيذي، ودور الوزارة في تنمية قطاعات التنوع الاقتصادي في الخطة الخمسية التاسعة، والمنظومة التشريعية والاتفاقيات، والمناطق الصناعية والمناطق الحرة، وجهود الحكومة في تحسين بيئة الأعمال، وكذلك تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في سياسة التنوع الاقتصادي.

وفي جلسة أخرى استضاف المجلس معالي الدكتور أحمد بن محمد الفطيسي وزير النقل والاتصالات، وضم البيان مختلف قطاعات النقل والاتصالات في السلطنة منها: قطاع اللوجستيات، وقطاع النقل، وقطاع الطيران، وقطاع الموانئ والشؤون البحرية، وقطاع الاتصالات والبريد، وقطارات عُمان، كما ناقش البيان محاور خاصة بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديث البنى الأساسية للقطاعات وتمويلها والاستثمار فيها، ومجالات تطوير العمل المؤسسي.



كما استضاف المجلس خلال جلسيته الثالثة عشرة والرابعة عشرة معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني وزير التنمية الاجتماعية الذي ألقى بيان وزارته المتضمن لثمانية محاور أساسية تغطي عدة جوانب وهي: الضمان الاجتماعي، وبرنامج مساعدات الإغاثة والمساعدات الطارئة، ومحور يتعلق بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى برامج التنمية الأسرية، والجمعيات الأهلية، والعمل الاجتماعي، وكذلك خطط التطوير التي تنفذها الوزارة، واستراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦-٢٠٢٥م).



واستضاف المجلس معالي الدكتور عبد المنعم بن منصور الحسني وزير الإعلام خلال جلستي المجلس الاعتياديتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لإلقاء بيان وزارته الذي أوضح من خلاله العديد من المحاور التي تطرق لها البيان منها: الإعلام العُماني، والإعلام

والجديد (الإلكتروني)، والتدريب والتأهيل للكوادر الوطنية، والسياسة الإعلامية العُمانية، ومحور آخر حول الإعلام الخارجي والمحقيقات الإعلامية، بالإضافة إلى الاستثمار الإعلامي الخاص، إلى جانب محور يتحدث عن الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني.



القضايا العربية والدولية، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة من خلال ثقافة الحوار والجلوس على طاولة واحدة وهي رسالة ورؤية المجلس في كل اجتماعاته ومشاركاته الهادفة إلى ذلك، سواء داخل أو خارج السلطنة.

أما في الشأن الخارجي، فقد شارك مجلس الشورى في الكثير من الاجتماعات الدورية والمؤتمرات الدولية للبرلمانات والمجالس التشريعية الخليجية والعربية والدولية، ناقش من خلالها كل ما يهم العمل التشريعي والرقابي على مختلف الأصعدة وفي مختلف

المجالس البلدية ..

مشاركة فاعلة في البرامج التنموية

تمثل المجالس البلدية التي صدر قانونها وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع والمؤسسات الحكومية، تتكامل فيها المجالس البلدية مع الدور الذي يقوم به مجلس الشورى، في رسم خطط التنمية، ودراسة احتياجات كل محافظة، وتحقيق ما يتطلع إليه المواطن العُماني، ودعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

وتتضمن المجالس البلدية وفقاً لأحكام قانونها الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١٥)، (١٩٢) عضواً في محافظات السلطنة الإحدى عشرة، بواقع:

وتتضمن المجالس البلدية وفقاً لأحكام قانونها الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١٥)، (١٩٢) عضواً في محافظات السلطنة الإحدى عشرة، بواقع:



وبالإضافة إلى الأعضاء الـ (١٩٢) الذين تم انتخابهم من قبل المواطنين، تشكلت المجالس البلدية في محافظات السلطنة المختلفة من: ممثلين للجهات الحكومية لا تقل وظيفة كل منهم عن مدير عام، أو مدير دائرة بالنسبة للمجالس التي لا يوجد في نطاق اختصاصها مديريات عامة، وهي: وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه أو بلدية مسقط أو بلدية ظفار، وزارة التربية والتعليم، وزارة الإسكان، وزارة الصحة، وزارة السياحة، وزارة البيئة والشؤون المناخية، وزارة التنمية الاجتماعية، شرطة عمان السلطانية، بلدية صحار بالنسبة لمحافظة شمال الباطنة، بالإضافة إلى اثنين من أهل المشورة والرأي يتم اختيارهما من بين أبناء المحافظة من وزير الداخلية ومن الوزير المختص بالنسبة لمحافظة مسقط وظفار.

ويترأس المجلس البلدي لمحافظة مسقط رئيس بلدية مسقط، والمجلس البلدي لمحافظة ظفار رئيس بلدية ظفار، أما باقي المحافظات فيرأس مجلسها المحافظ.

وحدد قانون المجالس البلدية اختصاصات المجلس البلدي في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية، بتقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة، وله في سبيل ذلك اقتراح إنشاء الطرق وتحسينها وتجميل وتنظيم الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ، وإبداء التوصيات المتعلقة بالصحة العامة، واقتراح الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث، واقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها المتعلقة بالمياه والطرق والمنتزهات والصرف الصحي والإنارة، والمدارس والمسكن ودور العبادة والمراكز الصحية والتجارية ومواقف السيارات وغيرها من المرافق والخدمات العامة والمشروعات التي

تهم المواطنين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة، واقتراح تطوير الحدائق والمنتزهات العامة وأماكن الترفيه وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

ويعمل المجلس البلدي على متابعة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالإنارة والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من الأنظمة الخاصة بالمرافق العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ووضع النظم الخاصة بالإعلانات الدعائية وتحديد ضوابط وضع لافتات المحال التجارية والمحال العامة وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، واقتراح إنشاء الأسواق والمسالخ ومدافن النفايات والنظم الخاصة بها والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، واقتراح النظم الخاصة بجمع النفايات والتخلص منها أو إعادة تدويرها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والاقتصادية والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة، واقتراح الأنظمة الخاصة بالمحال العامة والمطاعم والمقاهي والمحال التجارية والصناعية والمحال الخطرة والمقلقة للراحة، والضارة بالصحة والباعة المتجولين والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

وتشمل اختصاصات المجلس كذلك المشاركة مع الجهات المختصة في تقرير المنفعة العامة في مجال المشاريع التنموية وفقاً للأوضاع التي يقررها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، والمشاركة في وضع النظم الخاصة بمراقبة الحيوانات الضالة والسائبة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، واقتراح تسمية الأحياء والمخططات والأماكن والطرق والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، والاشتراك مع الجهات المختصة في دراسة ووضع المخططات العمرانية الهيكلية والعامة وتقديم التوصيات بشأن تنظيم مخططات المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية.

الدخل المحدود ورعاية الأيتام والمعوقين والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

كما يختص باقتراح برامج لسرعة إغاثة منكوبي الحرائق والسيول والأنواء المناخية وتخصيص موارد مالية لسرعة صرفها في مثل هذه الحالات والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، والتواصل مع المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص وعقد الاجتماعات وتلقي الملاحظات والمقترحات التي تهدف إلى خدمة وتطوير المحافظة.

والترفيهية والسياحية ، واقتراح تنظيم عمل سيارات الأجرة ووسائل النقل العام والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، ومتابعة تنفيذ العقود التي تترتب عليها حقوق مالية للمحافظة أو التزامات عليها.

ويقوم المجلس البلدي كذلك بالتنسيق مع المجالس المجاورة لحل المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات للقرى والتجمعات السكانية، ومتابعة إجراءات مكافحة التسول، وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها، واقتراح البرامج الكفيلة بمساعدة المحتاجين وذوي

باقتراح فرض الرسوم البلدية أو تعديلها أو إلغائها وطرق تحصيلها والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، ومراقبة تنفيذ المشاريع الخدمية بالمحافظة وإبداء الملاحظات بشأنها للجهات المختصة، والمشاركة مع الجهات المختصة وإبداء الرأي مقدما في استغلال أي مرفق عام في نطاق المحافظة.

كما يختص أيضا بدراسة القضايا الاجتماعية والظواهر السلبية بالمحافظة واقتراح الحلول المناسبة لها بالتعاون مع الجهات المختصة، والموافقة على إقامة المهرجانات الثقافية

وللمجلس البلدي مهام أخرى كدراسة الاقتراحات المقدمة إليه وإصدار القرارات أو التوصيات في شأنها، واقتراح تحديد وإنشاء المواقف العامة للمركبات ومراسي السفن، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة، ودراسة الشكاوى التي يقدمها المواطنون والجهات الأخرى بشأن المسائل التي تدخل في اختصاص المجلس، وله أن يطلب من الجهات المختصة البيانات اللازمة لبحث هذه الشكاوى .

وبالإضافة إلى ذلك، يختص المجلس البلدي



من اجتماعات
المجلس البلدي
بمحافظة البريمي

الإعلام العُماني صورة مشرفة لمسيرة التنمية والبناء



... نقدر أهمية الإعلام

والدور الذي يلعبه في حياة الأمم

وندرک أن أجهزة الإعلام هي المرأة التي

تعكس ما يدور في البلاد، وهذه المرأة يجب أن

تكون صافية نقية صادقة مع

نفسها ومع الآخرين.."

قابوس بن سعيد

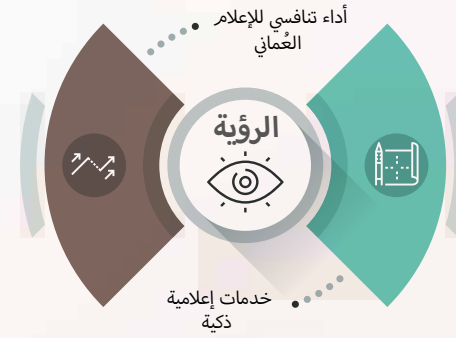
(العید الوطني الثاني المجید ١٨ نوفمبر ١٩٧٢م)



الإعلام العُماني .. صورة مشرفة لمسيرة التنمية والبناء

منذ بداية مسيرة النهضة العُمانية الحديثة والإعلام العُماني يضطلع بدوره الوطني في إبراز ونقل الصورة المشرفة لمسيرة التنمية والبناء، بكل صدق ووضوح، وكان موافقا لمسار السياسة العُمانية الحكيمة ورؤيتها الشاملة لعمان الحاضر والمستقبل، وتعاملها المتزن مع مختلف القضايا والأحداث.

وكان الإعلام العُماني وهو يواكب مراحل النهضة العُمانية الحديثة، يستلهم معالم سياسته من الفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي رسم معالم السياسة الإعلامية العُمانية منذ بدء النهضة وعبر مختلف مراحل مسيرتها، وهي رؤية تيسر بوضوح لتحقيق الأهداف والمرتكزات التي وضعت من أجلها.



فعبّر رؤى واضحة تستند على أداء تنافسي للإعلام العُماني وخدمات إعلامية ذكية، انطلقت رؤية الإعلام العُماني تنشد تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في بناء نظام إداري ومالي مرّن في المؤسسات الإعلامية يتسم بالكفاءة والفاعلية، ويحقق متطلبات اختصاصات هذه المؤسسات وخططها، وتطوير الرسالة الإعلامية بما يتفق وحاجات الجمهور وأولوياته، مع الأخذ في الاعتبار تنوع الرسالة الإعلامية وجودتها وجاذبيتها وتعزيزها لعملية التنمية، وكذلك تطوير التشريعات الإعلامية، والمواثيق المهنية النازمة للعمل الإعلامي في السلطنة بما يحقق تطوير الأداء الإعلامي الحر والمسؤول.

بالإضافة إلى ذلك، تمثلت الأهداف الاستراتيجية للإعلام العُماني في تطوير رؤية وطنية حول عملية الاستثمار في الإعلام العُماني .. صورة مشرفة لمسيرة التنمية والبناء



وتضطلع وزارة الإعلام بحسب الاختصاصات والمهام الموكلة إليها في المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣٥) بتنظيم قطاع الإعلام في السلطنة والإشراف عليه، وتسعى دوماً إلى تطوير الأداء الإعلامي العُماني بما يعزز من مكانة السلطنة داخلياً وخارجياً من خلال تنظيم العمل الإعلامي والارتقاء بأداء الإعلاميين والالتزام بتقديم خدمات إعلامية ذات فعالية وكفاءة عالية.



تطوير كفاءة الإعلاميين

تأكيداً للرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه -، لمسيرة الإعلام العُماني، وتنفيذاً للأوامر السامية بترقية وتطوير وتفعيل مركز التدريب الإعلامي التابع لوزارة الإعلام جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٨/٣) الصادر في ٢٠١٨/١/٩م بإنشاء مركز التدريب الإعلامي وإصدار نظامه.

ويهدف المركز إلى تطوير كفاءة أداء الصحفيين والإعلاميين بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة، والعاملين في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وتقديم الخدمات التدريبية للمؤسسات الصحفية والإعلامية في القطاع الخاص، وتأهيل الصحفيين والإعلاميين العاملين بها، إلى جانب العمل على الارتقاء بالمستوى العملي للدارسين في مؤسسات التعليم العالي في مجال الإعلام، وتوثيق أوجه التعاون، وتبادل الخبرات التدريبية في مجال الإعلام مع الجهات النظرية في الدول الأخرى، وذلك بالتنسيق مع وزارة الإعلام، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وجامعة السلطان قابوس.



وجاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٤٥) في ٢٠١٥/١١/٢م باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الإعلام، متوافقاً مع التطورات الجديدة التي شهدتها الإعلام العُماني، وتفعيلاً لاختصاصات الوزارة المحددة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣٥)، وعلى ضوء هذا المرسوم استحدثت مديريات جديدة، وأعيد تشكيل بعضها، بحيث أصبحت وزارة الإعلام تتألف من خمس مديريات عامة، وأربع دوائر، إضافة إلى وكالة الأنباء العُمانية.

ومما يدعو إلى الفخر والاعتزاز، الإشادة السامية المتواصلة بدور وسائل الإعلام منذ بدء مسيرة النهضة العُمانية، حيث نوّه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بأجهزة الإعلام منذ السنوات الأولى للنهضة العُمانية الحديثة، واعتبرها في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني المجيد في ١٩٧٢/١١/١٨م، «المرآة التي تعكس ما يدور في البلاد»، ووصف هذه المرآة بأنها «صافية نقية صادقة مع نفسها ومع الآخرين».

وأكد جلالتة أنه «في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية دور الإعلام في الحياة المعاصرة للمجتمعات والشعوب فإنه لمن الضروري العمل على تطوير الإعلام العُماني ليؤدي رسالته في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في بناء وطنه، ويساهم كذلك في توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الأسرة الدولية».

كما أشاد جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في إبراز المواقف «التي تتخذها البلاد تجاه مختلف القضايا الإقليمية

والدولية»، ونوّه جلالتة - حفظه الله ورعاه - في خطابه بمناسبة العيد الوطني المجيد في ١٩٩٠/١١/١٨م على وجه الخصوص بالأسلوب الذي يتبعه الإعلام العُماني في «تناوله للأحداث بكل الصدق والموضوعية دون مبالغة أو تهويل».

من جهة أخرى، تسعى وزارة الإعلام ممثلة في مركز الإعلام المجتمعي إلى توحيد الجهود الحكومية وذلك بالتنسيق المستمر مع مركز اتصالات الخدمات الحكومية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالتواصل الإعلامي مع المجتمع، حيث تشترك الوزارة مع المركز في الكثير من الفعاليات وتقديم الاستشارات الإعلامية.

وتعدّ وزارة الإعلام الشريك الاستراتيجي لمركز اتصالات الخدمات الحكومية منذ تدهينه، وتعمل معه في إطار تعزيز دوره حسب المسؤوليات الموكلة إليه، ودعمه في إطار تعامله المباشر مع دوائر الإعلام بمختلف الوحدات الحكومية.

ومما هو جدير بالإشارة أنه مع صدور القرار الوزاري رقم (٢٠١٧/٣٨) الخاص بتحديد التقسيمات الإدارية لوزارة الإعلام واختصاصاتها في ١٠/٤/٢٠١٧م، تحولت دائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي إلى مركز الإعلام المجتمعي، وطبقاً لهذا القرار أيضاً أصبح للمركز ثلاثة أقسام هي قسم الرصد والتحليل الإلكتروني، قسم الدراسات الإعلامية وقسم التوثيق والإنتاج اليومي.

ومن هذا المنطلق قامت وزارة الإعلام بالتنسيق المباشر مع المركز في تفعيل دوائر الإعلام والعلاقات العامة في مؤسسات ووحدات الجهاز الإداري الحكومي، لتكون

٢٠١٦
عدد الإصدارات الإعلامية
٢٤٨ إصداراً

< بزيادة قدرها
١٩ ملفاً إعلامياً

٢٠١٧
عدد الإصدارات الإعلامية
٢٦٧ إصداراً

فضلاً عن ذلك، نظمت الوزارة عدداً من البرامج التدريبية للإعلاميين داخل السلطنة وخارجها في مجالات التقديم الإذاعي والتلفزيوني، الإعلام الرقمي، العلاقات العامة والإعلام المؤسسي.

من جهة أخرى تبنت وزارة الإعلام سياسة إعلامية واضحة الرؤى والأهداف تعمل خلالها على تطوير الرسالة الإعلامية بما يتفق وحاجات الجمهور وأولوياته مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وجودتها،



الإعلام الإلكتروني



منصة الخدمات الإلكترونية لوزارة الإعلام، إضافة إلى منظومة مجتمع عمان الرقمي

ومن أبرز إنجازات الوزارة في مجال الإعلام الإلكتروني تدشين منصة الخدمات الإلكترونية للوزارة (إنجاز)، وتعد هذه المنصة النافذة الإلكترونية الموحدة للخدمات التي تقدمها الوزارة للأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية، وكذلك تتيح للموظفين ممارسة أعمالهم إلكترونياً من خلال المكتب الإلكتروني للموظف، وتتكامل فيها جميع إجراءات العمل والمهام المحددة للموظف، كما تدعم المنصة المتطلبات الفنية لذوي الإعاقة البصرية من حيث توفر خاصية القارئ الآلي وتكبير الخطوط وتناسق الألوان.

منصة الخدمات الإلكترونية للوزارة [إنجاز]

www.injaaz.om

خدمات للأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة تتضمن أكثر من (170) خدمة في مجال ممارسة الأنشطة الإعلامية

إجازة المطبوعات والمصنفات الفنية

تتكامل المنصة مع شرطة عمان السلطانية ووزارة التجارة والصناعة

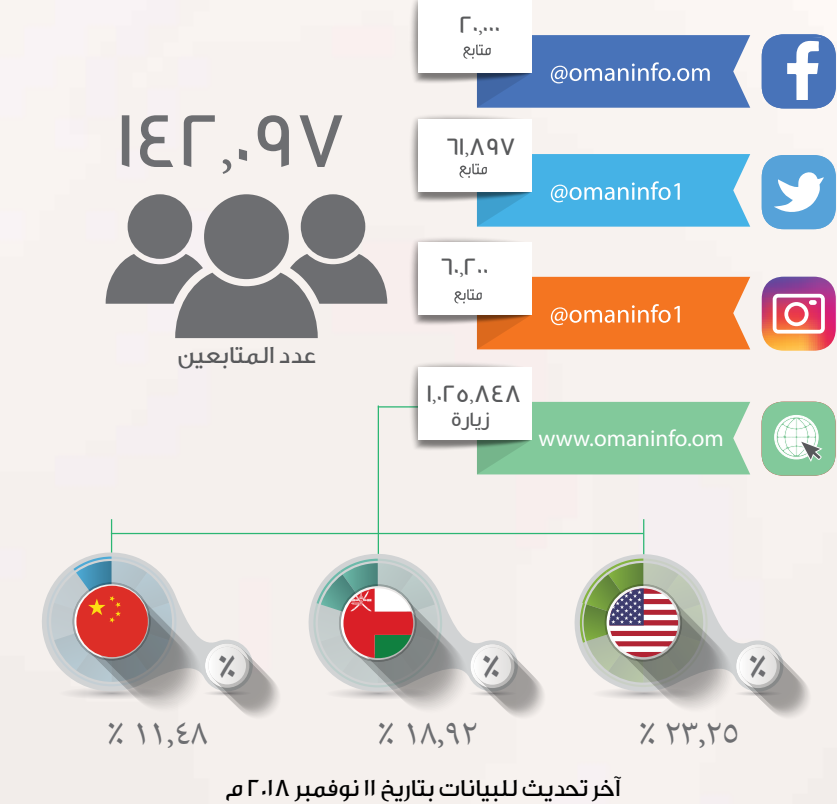
تشمل خاصية التصديق الإلكتروني الذي توفره هيئة تقنية المعلومات ومع بوابة الدفع الإلكتروني

خاصة بموظفي الوزارة يمكنهم من خلالها إنجاز أعمالهم بشكل كامل في أي مكان تتوفر به خدمة الإنترنت داخل وخارج السلطنة



ولأهمية التواصل البصري والنصي المباشر مع متابعي مواقع التواصل الاجتماعي تعمل الوزارة على تطوير المحتوى الإلكتروني الذي يثبت عبر حساباتها على هذه المواقع، بنشر المقاطع المرئية والصور والمستجد من الأخبار بهدف إيصالها للمتابعين في داخل السلطنة وخارجها، وهذا التنوع في النشر أدى إلى تزايد أعداد المتابعين وتفاعلهم مع الحسابات. فقد بلغ مجموع عدد المتابعين لحسابات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي (١٤٢,٠٩٧) متابع، منهم (٦١,٨٩٧) متابع لحساب الوزارة في (تويتر)، و(٢٠,٠٠٠) متابع في الفيسبوك، و(٦٠,٢٠٠) متابع في الانستجرام.

أما موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، فتسعى الوزارة إلى تحديثه باستمرار، ويهدف



ومما هو جدير بالإشارة أنه مع صدور القرار الوزاري رقم (٢٠١٧/٣٨) الخاص بتحديد التقسيمات الإدارية لوزارة الإعلام واختصاصاتها في ٤/١٠/٢٠١٧ م، أنشئ مركز الإعلام المجتمعي، الذي يعنى بمتابعة مختلف القضايا والأحداث المجتمعية والدولية التي تهم السلطنة. وفي هذا الإطار، وتعزيزاً للعلاقة بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتوفير المعلومة الصحيحة عن السلطنة، أصدر مركز الإعلام المجتمعي خلال الفترة الماضية العديد من التقارير الإعلامية بلغ عددها (١٦٨) تقريراً توثق



جهود نشطة لإبراز اسم السلطنة

مشاركات في معارض الكتب الدولية، إلى جانب تنظيمها للأيام الثقافية الإعلامية في كل من ليتوانيا والصين.

ومن أمثلة المعارض العربية والدولية التي شاركت فيها الوزارة معرض بيروت والدار البيضاء والقاهرة وباريس وبكين وطهران وغيرها. كما نظمت الوزارة في شهر سبتمبر من العام ٢٠١٨م أياماً إعلامية في جمهورية الصين الشعبية (بكين)، للتعريف بما تزخر به السلطنة من مقومات تاريخية وثقافية واقتصادية وغيرها، وبمناسبة مرور (٤٠) عاماً على العلاقات الدبلوماسية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الصين الشعبية.

في إطار دورها لإبراز الإسهام الحضاري العماني، والتعريف بجهود التنمية الوطنية والإنجازات التي تحققت على أرض السلطنة في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- وبهدف التواصل مع الشعوب الأخرى وإظهار ما تتمتع به من إرث ثقافي وتراثي، وبيئة سياحية واستثمارية جاذبة وواعدة، سجلت وزارة الإعلام مشاركتها من خلال المديرية العامة للإعلام الخارجي في العديد من معارض الكتب الدولية التي يتم تنظيمها في مختلف الدول، حيث بلغت عدد المشاركات في معارض الكتب الدولية خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨م (١١) مشاركة، منها (٥) مشاركات في معارض الكتب العربية، و(٦)



مشاركات وزارة الإعلام في معارض الكتب العربية والدولية

والمملكة المتحدة (لندن)، والولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن).

وإلى جانب الجهود المبذولة في التعريف بالسلطنة يتم دعوة عدد من الصحفيين والإعلاميين العرب والأجانب بهدف اطلاعهم على الواقع التنموي للسلطنة والتطورات التي تشهدها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، إلى جانب دعوتهم للمشاركة في مختلف المناسبات الوطنية والفعاليات التي تنظمها الوزارات والهيئات الحكومية، حيث بلغ عدد الإعلاميين الذين زاروا السلطنة خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨م حوالي (٣٧٠) إعلامياً من مختلف الدول العربية والأجنبية.

كما تساهم وزارة الإعلام ممثلة في المديرية العامة للإعلام الخارجي في نشر الصورة الصحيحة عن السلطنة، ومواقفها السلمية تجاه العديد من القضايا الدولية عبر مختلف وسائل الاتصال بما فيها الصحافة، ووكالات الأنباء، والمحطات الإذاعية، والقنوات التلفزيونية، والملحقيات الإعلامية، ودعوة الإعلاميين من خارج السلطنة. وفي هذا الإطار بلغت الأخبار والتقارير التي تم نشرها في الصحافة الخارجية خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨م (١٨٣٨٠) مادة إعلامية، تضمنت أخباراً وتقارير توزعت بين الصحافة الورقية والإلكترونية.

وتوجد للوزارة ثلاث ملحقيات إعلامية في كل من جمهورية مصر العربية (القاهرة)،

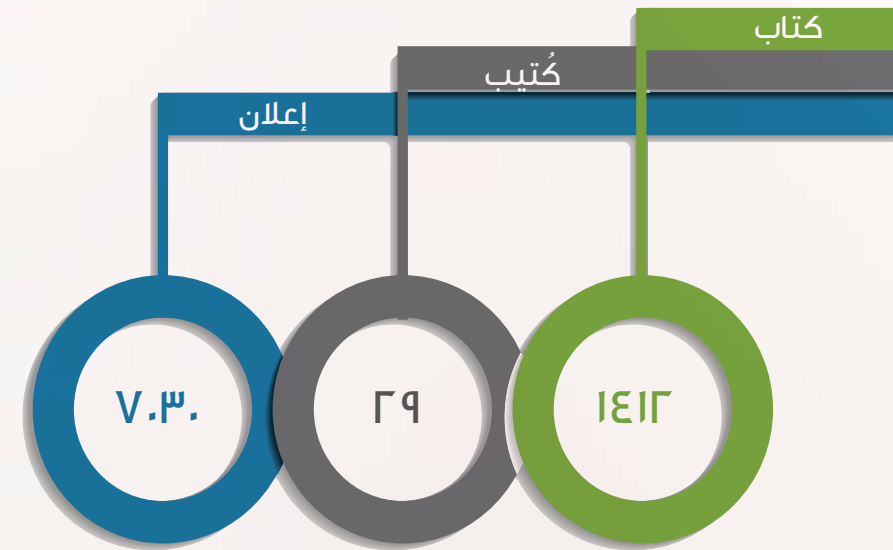


المطبوعات والنشر

تعنى الوزارة من خلال دائرة المطبوعات والنشر بإجازة جميع المطبوعات التي تنشر وتوزع في السلطنة، وتشمل المطبوعات الدورية وغير الدورية كالصحف والمجلات والكتب والإعلانات وغيرها من المطبوعات.

عدد المطبوعات التي تم إجازتها خلال الفترة (يناير - سبتمبر ٢٠١٨ م)

٨٤٧١ مطبوعة

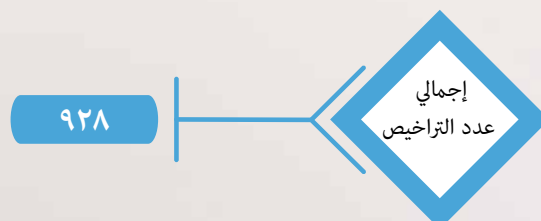
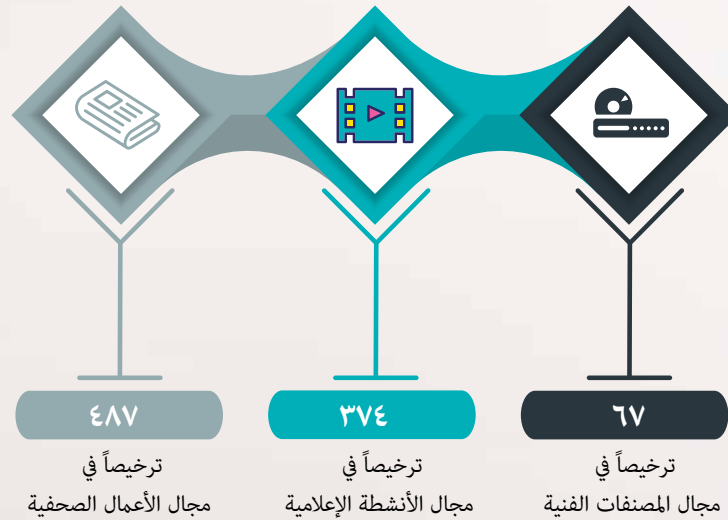


إلى جانب ذلك، تشترك وزارة الإعلام مع عدد من الجهات الحكومية في تنظيم معرض مسقط الدولي للكتاب الذي تشارك فيه العديد من دور النشر من داخل السلطنة وخارجها، إلى جانب مشاركة الوزارات والهيئات الحكومية والمكتبات العاملة في السلطنة.

التراخيص الإعلامية

بناء على الاهتمام بالإطار التنظيمي والقانوني لعمل المؤسسات الإعلامية بالسلطنة (الحكومية والخاصة)، فقد قامت الوزارة باستحداث دائرة تختص بالتراخيص الإعلامية في الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة، وذلك ضمن المديرية العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية تحت مسمى دائرة التراخيص الإعلامية، وتتمحور اختصاصاتها حول إصدار تراخيص العمل في المؤسسات الإعلامية المختلفة وتنظيم عملها وفقاً لقانون المطبوعات والنشر، قانون المصنفات الفنية، وقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون. وتقوم الدائرة بإصدار رخص العمل للمؤسسات الصحفية والصحفيين العاملين فيها، وأيضاً منح تراخيص العمل للمؤسسات التلفزيونية والإذاعية والعاملين بها، ومنح التراخيص للمؤسسات العاملة في مجال المصنفات الفنية المسموعة والمرئية، إلى جانب إصدار تراخيص للصحف الخارجية التي توزع داخل السلطنة، ودور النشر والمكتبات، والمطابع العاملة بالسلطنة وغيرها من الأنشطة الإعلامية، وذلك في إطار بيئة تشريعية وتنظيمية تستند على المنظومة الاجتماعية للمجتمع العماني، وفي سياق السياسة الإعلامية الداخلية والخارجية للسلطنة.

عدد التراخيص الصادرة خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨

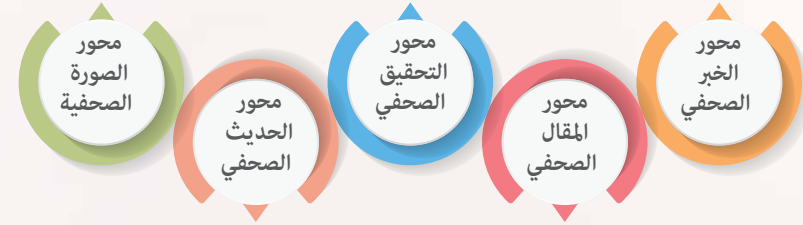


مسابقة الإجابة الإعلامية

بهدف تشجيع الكوادر الوطنية على الإبداع في المجال الإعلامي، وتقدير المواهب والكفاءات الإعلامية العُمانية المُجيدة وإذكاء روح المنافسة بين العُمانيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام، جاءت مسابقة الإجابة الإعلامية استمراراً للجائزة التي تم إطلاقها في السنوات الماضية.

وتمثل المسابقة واقعاً تحفيزياً للتنافس الشريف بين الأسرة الإعلامية في السلطنة، وتحددت مجالات (الدورة السادسة) للمسابقة للعام ٢٠١٧م في مجال الصحافة، وتم تخصيص جائزة تشجيعية لطلبة مؤسسات التعليم العالي في قسم الإعلام.

محاور مسابقة الإجابة الإعلامية لعام ٢٠١٧م



وقد تم الإعلان عن جوائز الإجابة الإعلامية والاحتفاء بالفائزين، خلال فعاليات «ملتقى الأسرة الإعلامية الثاني» الذي أقامته وزارة الإعلام في ٢٠١٨/١/٣١م بالتعاون مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وجامعة السلطان قابوس.

كما تم الإعلان عن تأسيس «متحف الإعلام العُماني» ليحكي قصة الإنسان عبر تاريخ الصحافة والإعلام في عُمان، وماذا قال العالم عن السلطنة في وسائله الإعلامية.

وخلال الملتقى الذي حمل عنوان (إعلامنا.. عهد يتجدد)، تم الإعلان عن بدء التحضير لإنشاء أول مكتبة إعلامية متخصصة في الإعلام العُماني،



وتضمن الملتقى تكريم عدد من رواد الصحافة العُمانية، والإعلان عن جوائز للصور عن حضور عُمان في الصحف الدولية خلال القرن الفائت، والإعلان عن وكذلك تكريم الإعلاميين العُمانيين مسابقة الإجابة الإعلامية للعام ٢٠١٨م الفائزين بجوائز عربية ودولية للعام والتي خصصت للإذاعة والتلفزيون.

المشاريع الإعلامية المستقبلية



وكالة الأنباء العُمانية

وكالة الأنباء العُمانية هي مصدر الأنباء الرسمية للسلطنة، وقد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٣٩) الصادر في ١٩٨٦/٥/٢٩م، وفي ١٩٩٧/٦/٢٥م تم إنشاء مؤسسة عُمان للصحافة والأخبار والنشر والإعلان بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٤٣) وأصبحت وكالة الأنباء العُمانية بموجب هذا المرسوم إحدى وحدات المؤسسة حتى صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٧٥) الذي قضى بنقل وكالة الأنباء العُمانية إلى وزارة الإعلام اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١٦م على أن تتبع وزير الإعلام.

ومنذ إنشائها تقوم وكالة الأنباء العُمانية بدور حيوي وعلى جانب كبير من الأهمية في تنفيذ السياسات الإعلامية العُمانية المستمدة من الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وفي إطار المهام والأهداف التي حددها المرسوم السلطاني بإنشاء الوكالة.

وقد تمكنت الوكالة من القيام بدورها بكفاءة محلياً وإقليمياً وخارجياً، كما أنها تقوم بعمليات تطوير متصلة لأدائها، والمساهمة في تكوين المواطن العُماني المستنير عن طريق إحاطته وتوعيته بمجريات الأمور في المجتمع المحلي

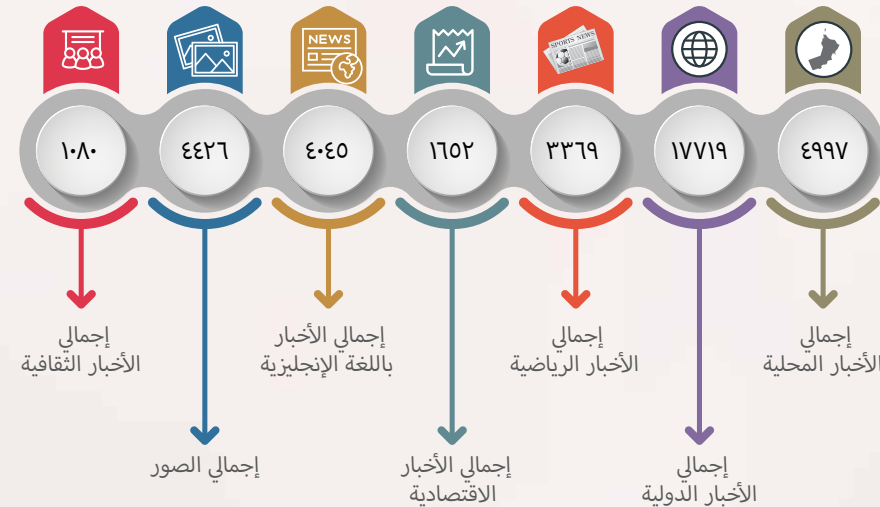
والدولي، ونشر الأنباء الدقيقة الواضحة عبر شبكتها المحلية والدولية.

وتقوم الوكالة بتغطية مختلف الفعاليات والتطورات والأنشطة السياسية والاقتصادية والتنمية وفي كل المجالات الأخرى التي تشهدها أو تشارك فيها السلطنة، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الخارجي خليجياً وعربياً ودولياً، ومن ثم فإنها تنقل مواقف السلطنة حيال مختلف القضايا والتطورات، وتزود أجهزة ووسائل الإعلام بالصور الضوئية والتقارير والأخبار التي تبثها.

وتوفر الوكالة الأخبار والمواد الإعلامية للمرسلين ومختلف وسائل الإعلام في السلطنة، وتحرص على توفير أرشيف وملفات للمعلومات والصور حول أهم الأحداث والفعاليات التي تقوم بتغطيتها، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للصحفيين والإعلاميين والقنوات الفضائية العربية والأجنبية لتغطية الفعاليات التي تشهدها السلطنة.

ويتم بث المواد على نشرات وكالة الأنباء العُمانية باللغتين العربية والإنجليزية عبر الأقمار الاصطناعية من خلال موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

ويوضح الشكل المرفق بعض البيانات عن الأخبار التي بثتها الوكالة خلال الفترة (يناير - سبتمبر ٢٠١٨ م).



ومع تطور دور وأنشطة وكالة الأنباء العُمانية، وفي ظل التطورات التنموية العديدة والمتواصلة على امتداد أرض عُمان الطيبة فإنه أصبح للوكالة مراسلون في مختلف ولايات ومحافظات السلطنة، كما يوجد للوكالة مراسلون في العديد من العواصم العربية والدولية وهو ما يوفر للوكالة تغطية سريعة وعميقة لمختلف التطورات وبشكل يجعل منها صرحاً إعلامياً مميزاً في خدمة الإعلام العُماني في الداخل والخارج.

ويبلغ إجمالي عدد مراسلي الوكالة (٦٦) مراسلاً، منهم (٥٥) مراسلاً محلياً، و(١١) مراسلاً دولياً.

يبلغ إجمالي عدد مراسلي الوكالة (٦٦) مراسلاً



الصحافة العُمانية

تسعى الصحافة العُمانية إلى مواكبة التطورات السريعة في مجالات الإعلام والاتصال على المستوى الدولي، كما تحرص في الوقت ذاته على التفاعل الأعمق والأوسع مع اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني والتعبير عنها بوضوح وشفافية.

ولعل من أبرز السمات المميزة للصحافة العُمانية، أنها مملوكة بالكامل تقريباً للقطاع الخاص العُماني، وذلك باستثناء مؤسسة

عُمان للصحافة والنشر والإعلان، ويتم تنظيم عمل المؤسسات الصحفية في السلطنة وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والمطابع وشركات الإعلان من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧)، وينبغي أن تكون الصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية مملوكة لأشخاص عُمانيين.

وتصدر في السلطنة حالياً مجموعة من



مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان

تعتبر مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان أكبر المؤسسات الصحفية العُمانية، سواء بحكم إمكاناتها الفنية والبشرية، أو بحكم ما يصدر عنها من مطبوعات، وقدرتها على التطور المستمر ومواكبة ما يشهده مجال العمل الصحفي من قفزات متلاحقة في كل الجوانب المتصلة به.

وقد نجحت المؤسسة في مواجهة تحديات الواقع الإعلامي في إطار خطة شاملة انطلقت من الواقع الإعلامي، واستفادت من مواردها، وسعت إلى ترشيد الإنفاق، بالتوازي مع تنمية عناصر الإنتاج، وكان من نتائج ذلك توسيع نطاق التدريب في القطاعات، وخفض تكاليف التشغيل



الإذاعة والتلفزيون.. التزام مهني يواكب التطور الإعلامي

في إطار التطوير المتواصل للإعلام العُماني على صعيد الأداء وعلى الصعيد المؤسسي كذلك، جاء إنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/١٠٨) الصادر في ٢٠١٠/١٠/١٩م، والمعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٠٠) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٢م، والذي أصبحت الهيئة بموجبه تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون لها أهلية إدارة أموالها والتصرف فيها، وتتبع مجلس الوزراء.

وتستمد الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون رؤيتها ورسالتها وأهدافها من المبادئ الأساسية للدولة، ومن تجسيد السياسات العامة للدولة في جميع المجالات وبلورتها، والعمل على تنمية إعلامية قيمة ذات منافع تنموية عميقة، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية، وإرساء القواعد والقيم الأخلاقية والروحية وتعميق الوحدة الوطنية.

وفي هيكلا العام تتشكل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون من مكتب رئيس الهيئة ومكتب نائب الرئيس ومن قطاعات إعلامية (القطاع السمعي، القطاع المرئي، قطاع الأخبار، قطاع الإنتاج الدرامي، وقطاع الإعلام الإلكتروني)، وقطاعات فنية وإدارية ومالية (مكتب التخطيط والتطوير، قطاع الهندسة، قطاع العمليات الإدارية والمالية).

جدير بالذكر أن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون حققت خلال عام ٢٠١٨م عددا من الإنجازات على المستوى الإقليمي والدولي،

القطاع السمعي

يعتبر القطاع السمعي من القطاعات الرئيسية في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ويعنى بكل ما يتعلق بالإعلام السمعي والإشراف على العملية التخطيطية للبرامج الإذاعية ومتابعة العملية الإنتاجية حتى مراحلها النهائية، وقد حققت الإذاعة - منذ نشأتها بما تملكه من كوادِر وطواقم علمية وعملية مؤهلة لإنجاز العمل - نجاحات جعلتها محط اهتمام ومتابعة وثقة من قبل جمهورها، ووصلت إلى مسامع الجماهير داخل السلطنة وخارجها وعبر الأقمار الصناعية.

وتفخر الإذاعة بالتزامها المهني أمام جمهورها ومنهجية التحسين المستمر لبرامجها، وتأهيل كوادرها الإعلامية بما ويضم القطاع السمعي خمس إذاعات هي الإذاعة العامة، وإذاعة الشباب، وإذاعة القرآن الكريم، والإذاعة الإنجليزية، وإذاعة الموسيقى الكلاسيكية.



الإذاعة العامة

هي الإذاعة الأولى في باقة قنوات إذاعة سلطنة عُمان، حيث بدأت بثها في ٣٠ يوليو ١٩٧٠م، مواكبة لانطلاقة النهضة العُمانية الحديثة، وتسعى إلى غرس قيم المواطنة وبث المعرفة لكافة فئات المجتمع. وتُعنى الإذاعة العامة بالجوانب الثقافية، والفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والرياضية والسياحية وغيرها من الجوانب التي تلامس اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني وتزيد من فرص مشاركته في مجالات التنمية الوطنية، وتفاعله مع ما يشهده المجتمع من تطورات، وتسعى لدمج المجتمع في حوار ونقاش وانفتاح واعٍ على الآخر. وقد أسهمت الإذاعة وتسهم في تشكيل فكر مجتمعي ببناء تتوهم منهاجها من مبادئ الدين الإسلامي السمحة، ومن عاداته وتقاليده العربية الأصيلة ومن شخصية الإنسان العُماني القائمة على التسامح والاعتدال في كل شيء.

إذاعة الشباب



بدأ بث إذاعة الشباب في شهر يوليو ٢٠٠٣م، مع احتفالات السلطنة بيوم النهضة المباركة ذكرى الثالث والعشرين من يوليو المجيد، تحت اسم (برنامج الشباب) ووجهت للجمهور من فئة الشباب، وتحرص الإذاعة على تقديم مادة مُثرية لفئة الشباب العُماني، وتفعيل دور الشباب في برامجهم، سواء من خلال مضامين تلك البرامج أو من خلال الكوادر الإعلامية القائمة عليها. وتعمل الكوادر الإعلامية العُمانية الشابة على إنتاج البرامج الإذاعية، بالإضافة إلى إتاحة فرصة تفاعل الجمهور مع محتوى البرامج من خلال الحضور الشخصي للاستوديو، أو من خلال التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. وقد باشرت إذاعة الشباب بثها على مدار الساعة في الأول من يناير ٢٠١٤م، ويغطي إرسالها كافة محافظات السلطنة.

إذاعة القرآن الكريم

هي بث إذاعي مخصص للقرآن الكريم وعلومه، ويتضمن تلاوات قرآنية عطرة من كتاب الله الحكيم بمختلف الروايات التي يُتلى بها المصحف الشريف، كما يتضمن برامج منتقاة وهادفة خاصة بالقرآن الكريم، وهو بث أثري ينطلق من رؤية واضحة الأهداف والمعالم تقوم على مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسامح في الإسلام وهي العناصر التي يتميز بها المجتمع العُماني استناداً إلى قيم الدين الإسلامي الحنيف مثل حرية المعتقد ورفض كل صور الغلو والتعصب والتطرف، والدعوة دوماً إلى التفاهم والتقارب بين المذاهب الإسلامية، وإلى التآلف والتآخي والتراحم الإنساني. جدير بالذكر أن (إذاعة القرآن الكريم) بدأت بثها في ٢٨/٧/٢٠٠٦م بمعدل سبع ساعات يومياً، فيما بدأت بثها المتواصل في الأول من شهر يناير ٢٠١٤م على مدار الأربع والعشرين ساعة.



مجموعة متنوعة ومتكاملة من البرامج في الإذاعة العامة تلامس مختلف احتياجات الفئات العمرية للمجتمع العُماني

الإذاعة الإنجليزية

أُنشئت في ١٢/١٥/١٩٧٥م، وتهدف إلى التواصل والتفاعل والحوار بين المجتمع العُماني، وبين الجاليات غير العربية الناطقة باللغة الإنجليزية المقيمة أو الزائرة للسلطنة، وفي الأول من يناير ٢٠١٥م بدأ بث الإذاعة الإنجليزية على مدار الساعة.



التواصل والتفاعل
والحوار بين المجتمع
العُماني والجاليات غير
العربية أحد أهداف
الإذاعة الإنجليزية

إذاعة الموسيقى الكلاسيكية

أُنشئت في ٢٢/٧/٢٠١٠م، تحت مُسمى (برنامج الموسيقى الكلاسيكية) عبر بث يومي لمدة اثنتي عشرة ساعة، وفي الأول من يناير ٢٠١٣م وصل بث إذاعة الموسيقى الكلاسيكية اليومي إلى ١٩ ساعة تبدأ في الساعة السادسة صباحاً وتستمر حتى الواحدة من صباح اليوم التالي.

الإعلام العُماني .. صورة مشرفة لمسيرة التنمية والبناء

القطاع المرئي

يحرص القطاع المرئي على العمل بشكل متواصل وفق خطط مدروسة، وبرامج عمل ممنهجة لإنجاح تغطيات جميع الفعاليات المحلية، والمناسبات الوطنية والدينية، وكافة الفعاليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والرياضية التي تقام على أرض السلطنة وخارجها، إضافة إلى بث حزمة متكاملة ومتنوعة من البرامج الثقافية والعلمية، والدينية، والشبابية، والرياضية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياحية، والصحية، وبرامج الأسرة والطفل، والبرامج الترفيهية.



يسعى تلفزيون سلطنة عُمان من خلال القناة العامة إلى تقديم صورة متكاملة لما يحققه المجتمع العُماني من تطور ملموس ومتواصل في مختلف المجالات، والتعريف بالمجتمع والشعب العُماني في ماضيه العريق وحاضره الزاهر، مع العمل على ترسيخ قيم المواطنة والاعتدال والتسامح والحوار مع الآخر، أفراداً وشعوباً وحضارات، تحقيقاً لمزيد من التفاهم والسلام والتعاون لخير كل الدول والشعوب في المنطقة وخارجها، وتعمل القناة بطاقات شبابية عُمانية متخصصة في المجال التلفزيوني على مستويات متنوعة في شتى الفروع والمجالات إضافة إلى المجالات الفنية التي تخرج الصورة البهية التي يتابعها المشاهد.

وتحاول القناة من خلال برامجها المتعددة أن تكون أكثر قرباً من المشاهد من حيث طرح القضايا المجتمعية والإنسانية، ومواكبة الأحداث اليومية أولاً بأول وتبث القناة نشرات الأخبار والإعلانات الحكومية والفعاليات التي تحدث في الساحة العُمانية وبرامج الأطفال، وبرامج عن الطبيعة في السلطنة وأفلاماً وثائقية متنوعة، وأفلاماً ومسلسلات عُمانية خليجية وعربية وعالمية.

القناة الرياضية

قناة تلفزيونية متخصصة تُعنى بمتابعة ونقل مختلف الأحداث والفعاليات الرياضية المحلية والخارجية، وتُقدم مجموعة متنوعة من البرامج الرياضية التي تختلف بحسب



الكوادر العمانية تقوم بدورها المشهود في القناة الرياضية

قطاع الأخبار

يُشكل قطاع الأخبار رافداً مهماً لصناعة الأخبار ويضع المستمع والمُشاهد في قلب الأحداث المحلية والعالمية؛ لتتابعها عبر القنوات السمعية والمرئية وشبكة المعلومات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال مركز متخصص في صناعة الخبر عبر محررين ومراسلين مؤهلين للتعامل مع أحداث الساعة بشكل يومي.

ويضطلع قطاع الأخبار بدوره في تغطية ورصد النشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياحي والمناشط والفعاليات اليومية وطرحها بمهنية وموضوعية أمام المستمع والمُشاهد. كما يُعنى القطاع بتغطية ومتابعة الأحداث العالمية عبر شبكة من المراسلين الدوليين،



قناة عُمان الثقافية

يتلخص دور قناة عُمان الثقافية في تعزيز الثقافة العُمانية في المجتمع وتسليط الضوء على الموروث الثقافي العُماني ومواكبة الأحداث المحلية التي تُعنى بالثقافة من خلال بث البرامج والتغطيات المباشرة لأبرز المناشط الثقافية، وتسجيل المحاضرات والندوات التي تتحدث عن كُتاب وأدباء ومواضيع ثقافية مختلفة، بالإضافة إلى بث الأمسيات الشعرية والموسيقية، وإنتاج عدد من البرامج المحلية والأفلام الوثائقية.

قناة عُمان مباشر

تنقل قناة «عُمان مباشر» الفعاليات والأحداث التي تجري على الساحة العُمانية كالفعاليات السياسية والاجتماعية، والرياضية والثقافية المتمثلة في المؤتمرات، والمهرجانات، والندوات، والملتقيات الشعرية، والأدبية، وحفلات التخرج الطلابية، والعسكرية، وبعض الفعاليات الدولية المهمة (وخاصة تلك التي تشارك فيها السلطنة)، وقد زادت نسبة هذه التغطيات المباشرة في عام ٢٠١٧م، ونظرًا لتعزيز القناة بالطواقم الفنية العاملة في هذا الشأن فقد تم تكثيف النشرات والمواجيز الإخبارية، وتعمل «عُمان مباشر» على مدار الساعة، يتم فيها الربط مع القناة العامة في المناسبات الوطنية والنشرات الإخبارية والبرامج المباشرة، بالإضافة إلى الفعاليات والمناشط التي تنفرد بها القناة.

وقد بلغ عدد الفعاليات التي بُثت عبر قناة عُمان مباشر خلال عام ٢٠١٧م (٢٩٤) فعالية.

قطاع الإعلام الإلكتروني

يعد قطاع الإعلام الإلكتروني حلقة الاتصال بين الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والجمهور عبر الانترنت من خلال حزم من الخدمات التي يقدمها القطاع في وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني والتي يجاوز عددها الأربعين حسابًا والمواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف، ويسعى القطاع إلى ترقية الخدمات التي يقدمها للجمهور عبر تنوع الوسائل المستخدمة بالإضافة إلى تقديم محتوى إعلامي إلكتروني يتناسب مع مختلف فئات المجتمع ومواكبة التقدم التقني في مجال الإعلام والاتصال التقني.



القطاع الخاص والبلث الإذاعي والتلفزيوني

يواكب الإعلام العُماني التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات، ومما له دلالة في هذا المجال أن «قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» الصادر في عام ٢٠٠٤م، أتاح الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في السلطنة، وهو ما يعود بالفائدة في النهاية لصالح المستمع والمُشاهد والمجتمع العُماني ككل.

وقد تم إنشاء عدة قنوات إذاعية تقدم برامجها على موجات «أف. أم» وهي مملوكة للقطاع الخاص العُماني، وهذه القنوات هي:

- إذاعة «هلا أف أم» باللغة العربية، وإذاعة (HiFM) باللغة الانجليزية وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامي.

- إذاعة (الوصال) باللغة العربية، وإذاعة (Merge FM) وإذاعة (Virgin Radio Oman) باللغة الانجليزية، وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للإعلام.

- إذاعة مسقط وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية بخدمة عامة يغطي بثها كل محافظات السلطنة على تردد (FM).

Majan T.V Channel

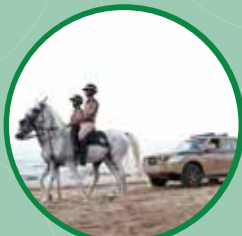


مجان الفضائية



تطبيق عبر الهواتف
النقالة أطلقتها الهيئة
العامة للإذاعة
والتلفزيون يوفر
الخدمات التي تقدمها
إلكترونيًا

الأمْنُ رَكِيزَةُ أَسَاسِيَّةٍ لِلنُّمُو وَالْإِزْدِهَارِ



"...إن اعتزازنا

بقواتنا المسلحة وكافة أجهزة الأمن

نابع من تقديرنا لدورهم العظيم في حماية منجزات

النهضة المباركة، وصيانة مكتسبات الوطن.

وإذ نؤكد دعمنا لها، وسعينا لتطويرها.."

قابوس بن سعيد

(العيد الوطني التاسع والعشرون - ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ م)

الأمن ركيزة أساسية للنمو والازدهار

في الوقت الذي تتواصل فيه خطط التنمية، وتعم مشروعاتها أرجاء السلطنة، وتستهدف ببرامجها وخططها التنموية رخاء الإنسان العُماني وتوفير متطلباته الحياتية حيثما كان ووجد على هذه الأرض الطيبة، وتحقيق مكانة مرموقة لعُمان تستحقها بين دول العالم قاطبة، كان لا بد أن يتواكب مع هذا الزخم، ويتوازي مع هذه الإنجازات بناء سواعد قوية أمينة تدود عن حياض الوطن، وتصون منجزاته ومكتسباته، وتحفظ عُمان أمنة مستقرة، ينعم شعبها بالخير والطمأنينة.

لذلك حظيت قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية منذ بدايات النهضة المباركة باهتمام خاص من لدن المقام السامي لجلالة القائد الأعلى، شمل جوانب متعددة منها التسلح بأسلحة حديثة متطورة، وتدريب القوى البشرية على التعامل الكفؤ مع مختلف الأسلحة حديثة التقنية، مع تدريب نوعي متواصل على القتال الدفاعي والهجوم في مختلف الظروف البيئية والمناخية لتكون على أعلى درجة من الجاهزية، والتأهيل العلمي المستمر للقيادات في مختلف المعاهد والأكاديميات العسكرية، إضافة إلى الرعاية الشاملة المتكاملة لأفراد قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان

لذلك حظيت قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية منذ بدايات النهضة المباركة باهتمام خاص من لدن المقام السامي لجلالة القائد الأعلى، شمل جوانب متعددة منها التسلح بأسلحة حديثة متطورة، وتدريب القوى البشرية على التعامل الكفؤ مع مختلف الأسلحة حديثة التقنية، مع تدريب نوعي متواصل على القتال الدفاعي والهجوم في مختلف الظروف البيئية والمناخية لتكون على أعلى درجة من الجاهزية، والتأهيل العلمي المستمر للقيادات في مختلف المعاهد والأكاديميات العسكرية، إضافة إلى الرعاية الشاملة المتكاملة لأفراد قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان

لذلك حظيت قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية منذ بدايات النهضة المباركة باهتمام خاص من لدن المقام السامي لجلالة القائد الأعلى، شمل جوانب متعددة منها التسلح بأسلحة حديثة متطورة، وتدريب القوى البشرية على التعامل الكفؤ مع مختلف الأسلحة حديثة التقنية، مع تدريب نوعي متواصل على القتال الدفاعي والهجوم في مختلف الظروف البيئية والمناخية لتكون على أعلى درجة من الجاهزية، والتأهيل العلمي المستمر للقيادات في مختلف المعاهد والأكاديميات العسكرية، إضافة إلى الرعاية الشاملة المتكاملة لأفراد قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان

كما حصلت السلطنة على المركز الثالث عالمياً في قائمة الدول الأعلى أماناً حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي «دافوس» الذي صدر في نوفمبر ٢٠١٧م، هذا بجانب العديد من المؤشرات التي تؤكد الأمان الاجتماعي وانخفاض معدلات الجريمة والتهديدات الإرهابية والتسامح في التعامل وغيرها من العوامل التي تعزز البنية الاقتصادية والاستثمارية.

قوات السلطان المسلحة

سياج منيع لمنجزات المسيرة المباركة

تعدّ قوات السلطان المسلحة إحدى مفاخر هذا العهد الزاهر الميمون وركناً متيناً من أركان النهضة العُمانية الحديثة، فهي السياج المنيع والحارس الأمين والحامي اليقظ لمنجزات هذا العهد الزاهر، تسطر في سجل المجد العُماني صفحات مضيئة من التضحية والفداء والتفاني من أجل بناء هذا الوطن العزيز، والسهر على أمنه ورخائه، وضمان استقراره، وحماية منجزاته، وصون مكتسباته، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن والمقيم، منتهجة الرؤى الحكيمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه -.



ويشكل العنصر البشري المدرب ذو الكفاءة، المكوّن الأساسي الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، هذا إلى جانب الحرس السلطاني العُماني، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها كافة عناصر منظومة الأسلحة المشتركة، وأصبح منتسبوا البوأسل قادرين وبكل كفاءة على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

وقد حرصت السلطنة على تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية تتمتع بكفاءة عالية وقدرات مادية ومعنوية، والتي يؤدي الارتقاء بها في العدة والعتاد إلى ما يمكنها من أداء دورها الوطني المقدس، ومن

هذا المنطلق انتهجت السلطنة خطاً لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابات وناقلات جند مدرعة ومنظومات صاروخية ومدفعية وعربات مدرعة وطائرات مقاتلة ونقل وعمودية، كما زودت هذه القوات بمختلف أنواع السفن خاصة سفن الإنزال والقرويطات والزوارق المتطورة دعماً للدور الكبير الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة، بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإسناد التي تمكنها من القيام بواجبها الوطني على أكمل وجه، هذا فضلاً عن خطط وبرامج تأهيل القوى البشرية بما يتواكب والمكانة العلمية والتدريبية التي وصل إليها الجندي العُماني، والذي أصبح قادراً على التعامل مع التقنية الحديثة بكل حرفة وإتقان، وذلك بفضل الرعاية والاهتمام اللذين يولييهما جلالة السلطان المعظم لقوات جلالته الباسلة ومنتسبها الأشاوس في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.

الجيش السلطاني العُماني



الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرايمج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي والمدركات وسلاح الإشارة ووسائل النقل، وورش الصيانة، فأصبحت هذه الألوية والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء بأسلحة النار والمناورة وخدماتها العملياتية والإدارية والفنية.

كما شهدت قوات الفرق تطورا كبيرا في التنظيم، بما زودت به من منشآت ومرافق خدمية ووسائل الاتصالات المتطورة، ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العُماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملياتية وواجباته الوطنية والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانيّة المتكاملة، سواء من خلال إجراء التحديثات لنمط الوحدات وتطويرها، أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن الغالي وصون منجزات النهضة العُمانيّة الحديثة.

يُعدّ الجيش السلطاني العُماني قوة ضاربة يعتد بها بفضل ما تحقّق له من الإنجازات العديدة على مدى أعوام مسيرة النهضة المباركة من التطوير والتحديث، وهو محل اعتزاز وفخر، فقد زودت ألويته وتشكيلاته ووحداته بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاج مخطط تدريبي يتواءم وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث وتأهيل القوى البشرية علميا وفنيا، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية لهذا السلاح العريق، ويتم باستمرار انتهاج تطوير شامل لهذه الألوية والتشكيلات والوحدات وإمدادها بمختلف



الجيش السلطاني
العُماني قوة ضاربة
يعتد بها



سلاح الجو السلطاني العُماني



العسكرية لنظمه، إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف.

ويتم باستمرار تحديث مرفقات السلاح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العاليتين لتنفيذ مهام سلاح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصانة عزيزة، والعمل على إسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات، هذا فضلا عن الدور الإنساني المستمر الذي يضطلع به السلاح في عمليات البحث والإنقاذ والنقل وخدمات إسناد المواطنين في المناطق الجبلية ونقل المرضى المصابين الذين تستدعي حالاتهم الصحية النقل الجوي من مناطق إقامتهم لتلقي العلاج في المستشفيات التخصصية الرئيسية في محافظة مسقط وغيرها من محافظات البلاد.

أصبح سلاح الجو السلطاني العُماني قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زود به من مقاتلات حديثة ومتطورة وفق منهج مخطط مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالطائرات المتطورة المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة الدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية، كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية

البحرية السلطانية العُمانية



البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق (هرمز) الاستراتيجي، وتأمين النقل البحري لوحدة قوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل السلطنة، وإسنادها للعمليات الدفاعية وحماية مصائد الثروة السمكية، ومهام الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحري، فضلاً عن تمتع كوادرها بتأهيل عال ليكونوا قادرين وبكفاءة على التعامل مع التحديات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم الوطنية.

وقد تشرفت البحرية السلطانية العُمانية بتنظيم جائزة السلطان قابوس للإبحار الشراعي سنوياً، وتم تسليم النسخة السابعة من جائزة السلطان قابوس للإبحار الشراعي لعام ٢٠١٧م، وذلك في ختام المؤتمر الدولي للسفن الشراعية والتدريب على الإبحار الشراعي في ٢٠١٧/١٢/٢م في مدينة (بورودو) بالجمهورية الفرنسية الصديقة، ونالت شرف الفوز بالجائزة (جمعية جمهورية لاتقيا للتدريب على الإبحار الشراعي) نظير إنجازاتها في عالم الإبحار الشراعي وتدريب الشباب المتطوعين.

نظراً لموقع السلطنة الاستراتيجي وإشرافها على واحد من أهم الممرات المائية في العالم (مضيق هرمز) الاستراتيجي، فإن البحرية السلطانية العُمانية تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وأمنياً واقتصادياً من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحر الإقليمي العُماني، حيث تضم أسطولاً مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية والسفن الصاروخية السريعة وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي) لتساند سفن الدوريات في حماية الشواطئ العُمانية وتأمين مياهها الإقليمية والاقتصادية ومراقبة العبور

الحرس السلطاني العُماني



أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة بعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتماشى ومتطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي زود بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكوادر المؤهلة تأهيلاً تقنياً يضاهي التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالمواهب العُمانية الشابة المدربة، ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية، وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخريج.

الحرس السلطاني العُماني يعد أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، والذي حظي بقبول أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمنه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية، وقد



البحرية السلطانية
العُمانية دور فاعل
للحفاظ على المصالح
الوطنية

تأهيل وتدريب لرفع الكفاءة القتالية

استمراراً للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، فقد تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف الأسلحة والتشكيلات والقواعد والوحدات، مشتملة على مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية.

وتعد كلية الدفاع الوطني أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يعنى بإيجاد جيل من أبناء الوطن القادرين على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تنمية القدرة على توحيد وتكامل وتنسيق الجهود الوطنية في كافة المجالات ضمن إطار وطني شامل.



وأما الكلية العسكرية التقنية فقد احتفلت في ٢٠١٧/١٢/١٢م بقطف أولى ثمارها، وذلك بتخريج الدفعة الأولى من طلابها، وتمنح الكلية مستويات تأهيلية متنوعة تصل إلى درجة البكالوريوس، لتسهم بذلك في استيعاب مخرجات التعليم العام بالسلطنة، إلى جانب تحقيق نسبة عالية في تعمين الوظائف الأكاديمية والمساندة في الكلية، وتهدف الكلية العسكرية التقنية المشتركة إلى مركز التعليم التقني تحت مظلة واحدة، كما تهدف الكلية أيضاً إلى إقامة مركز للبحوث العلمية لوزارة الدفاع يخدم كذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص بما يساهم في خدمة الوزارة والمجتمع.

كما تحرص قوات السلطان المسلحة على إتاحة وتوفير الفرص لتتسببها، لاستكمال دراساتهم العليا في التخصصات ذات الصلة بالعلوم العسكرية والإدارية والفنية، سواء بالسلطنة أو بإفادهم إلى الجامعات والكليات في الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

وتأتي عملية التجنيد والتوظيف في أولويات اهتمامات وزارة الدفاع وأسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني، حيث يتم باستمرار استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العُماني الباحث عن العمل في صفوفها، ويأتي تخريج الدفقات المتتالية من الضباط والجنود بصورة مستمرة اهتماماً بالقوة البشرية والاستفادة من مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والدراسات العليا لينضموا إلى من سبقوهم في ميادين الواجب الوطني.

وفي إطار التوجيهات التدريبية وخطط التطوير لرفع الكفاءة القتالية لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني واختبار كفاءة المعدات وقدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة، يتم تنفيذ التمارين والبيانات العملية القائمة على إدارة العمليات المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها، كما نفذت الأجهزة الأمنية والعسكرية التمرين البحري التدريبي المشترك (العبور)

والتمرين السنوي البحري المشترك (البحث والإنقاذ) مع بحريات الدول الشقيقة والصديقة، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات العملية والأمنية الوطنية في مجال الأمن البحري ودعم جوانب التدريب على العمليات الأمنية الحديثة وتبادل الخبرات في عدد من المجالات العملية البحرية مع بحريات الدول الشقيقة والصديقة، حيث نفذ الجيش السلطاني العُماني في ٢٠١٧/١٢/١٢م البيان العملي لتمرين (نمر الجبل) مع القوات البريطانية، ونفذت البحرية السلطانية العُماني في ٢٠١٨/٢/٤م التمرين البحري السنوي (خنجر حاد) بمشاركة عدد من بحريات الدول الصديقة، كما نفذت قوات السلطان المسلحة خلال الفترة (٢٠١٨/٣/١٩ - ٢٠١٨/٣/٢٥) تمرين مراكز القيادة (الجهد المشترك/١٠) بمشاركة عدد من القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية استعداداً لتمريني (الشموخ/٢) والسياف السريع (٣) الذين تم تنفيذهما في شهر أكتوبر ٢٠١٨م.

واختتم سلاح الجو السلطاني العُماني التمرين التعبوي (نمر البراري) في ٢٠١٨/٣/٩م بمشاركة عدد من الطائرات والأسلحة المستخدمة في سلاح الجو السلطاني العُماني، كما قامت قوات السلطان المسلحة بتنفيذ عدد من التمارين البرية والجوية والبحرية، والتي أثبت خلالها منتسبو قوات السلطان المسلحة جدارتهم وكفاءتهم العالية.

٣/١٩-٢/١٥
٢٠١٨م
نفذت قوات السلطان المسلحة تمرين مراكز القيادة (الجهد المشترك/١٠) بمشاركة عدد من القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية

٢٠١٨/٣/٩م
اختتم سلاح الجو السلطاني العُماني التمرين التعبوي (نمر البراري) بمشاركة عدد من الطائرات والأسلحة المستخدمة في سلاح الجو السلطاني العُماني

١١/٣-١٠/١
٢٠١٨م
تنفيذ تمريني (الشموخ/٢) والسياف السريع (٣) (٢٠١٨/١١/٣ - ٢٠١٨/١٠/١)

٢٠١٧/٢/١٢م
احتفلت الكلية العسكرية بتخريج الدفعة الأولى من طلابها

٢٠١٧/٢/١٢م
نفذ الجيش السلطاني العُماني البيان العملي لتمرين (نمر الجبل) مع القوات البريطانية

٢٠١٨/٢/٤م
نفذت البحرية السلطانية العُماني التمرين البحري السنوي (خنجر حاد) بمشاركة عدد من بحريات الدول الصديقة

يأتي التمرين الوطني (الشموخ/٢) والتمرين المشترك (السيف السريع/٣) استكمالاً للجهود الهادفة إلى إبراز كفاءة التخطيط والتنفيذ للعمليات المشتركة التكاملية لقوات السلطان المسلحة وكافة الجهات العسكرية والأمنية والمدنية للارتقاء بمستويات المنظومة العسكرية والأمنية والمدنية للارتقاء بمستويات المنظومة العسكرية والأمنية وفق ما يستجد من أسس وخطط تدريبية

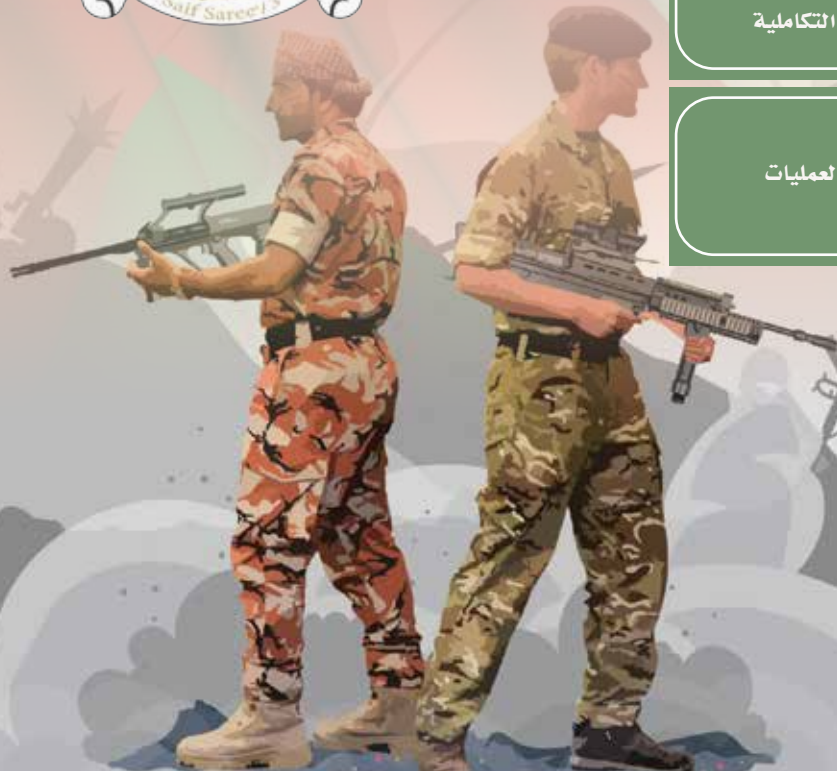


صَمَّ التمرينان محاكاة واقع عدوان افتراضي خارجي، بحيث تم التدريب على مفاهيم الحروب التقليدية وغير المتماثلة والهجينة

شملت مراحل التمرين بداية المرحلة التحضيرية لما قبل العمليات، وفيها تم القيام بإجراءات التخطيط وتطبيق الإجراءات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والإعدادات العملياتية واللوجستية

مرحلة العمليات الفعلية، وفيها تم التدريب على تطبيق العمليات المشتركة الموحدة التكاملية

مرحلة ما بعد العمليات



التمرين الوطني (الشموخ/٢) والتمرين المشترك (السيف السريع/٣)

مفهوم العمليات المشتركة الموحدة والتكاملية الذي تبنته قوات السلطان المسلحة خلال السنوات الماضية. وتمثلت الأهداف التدريبية الرئيسية للتمرين في تطبيق عقيدة العمليات المشتركة لقوات السلطان المسلحة وتطبيق مفهوم العمل المشترك التكاملية بين قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية والمدنية وممارسة الأدوار الرئيسية لأسلحة قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية المدنية في وقت الأزمات من خلال تفعيل قانوني الطوارئ والتعبئة العامة وممارسة العمليات المشتركة الموحدة مع القوات الصديقة.

وشملت مراحل التمرين بداية المرحلة التحضيرية لما قبل العمليات، وفيها تم القيام بإجراءات التخطيط وتطبيق الإجراءات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والإعدادات العملياتية واللوجستية تهيباً للتحويل للمرحلة التالية والتي تمثلت في مرحلة العمليات الفعلية بمراحلها المختلفة حسب أهداف التمرين، وفيها تم التدريب على تطبيق العمليات المشتركة الموحدة التكاملية وشارك فيها مختلف أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني وقوة السلطان الخاصة والجهات العسكرية والأجهزة الأمنية والمدنية المساندة إضافة إلى القوات الصديقة من المملكة المتحدة وذلك بالتعامل مع القوات المعادية المفترضة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد العمليات بمختلف مراحلها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الغايات الاستراتيجية والأهداف الوطنية المتوخاة.

استكمالاً للجهود الهادفة إلى إبراز كفاءة التخطيط والتنفيذ للعمليات المشتركة التكاملية لقوات السلطان المسلحة وكافة الجهات العسكرية والأمنية والمدنية للارتقاء بمستويات المنظومة العسكرية والأمنية وفق ما يستجد من أسس وخطط تدريبية، بدأت في ٢٠١٨/١٠/١٠م، فعاليات التمرين الوطني (الشموخ/٢) الذي نفذته أسلحة قوات السلطان المسلحة وباقي دوائر وزارة الدفاع والجهات العسكرية والأمنية الأخرى. بالإضافة إلى مشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية المدنية، وأعقب التمرين مباشرة في ٢٠١٨/١٠/١٧م التمرين العسكري العماني البريطاني المشترك (السيف السريع/٣) الذي توج مباشرة في ٢٠١٨/١١/٣م ببيان عملي بري وجوي بالذخيرة الحية. وقد وصلت أعداد المشاركين في التمرين الوطني (الشموخ/٢) والتمرين المشترك (السيف السريع/٣)، إلى أكثر من (٧٠) ألف مشارك من السلطنة من مختلف الجهات العسكرية والأمنية والمدنية، إلى جانب أكثر من (٥٥٠٠) جندي بريطاني من القوات المسلحة الملكية البريطانية، وتم فيه استخدام مختلف الأسلحة والأجهزة والمعدات العسكرية، خاصة تلك التي دخلت في الخدمة حديثاً، وبالتالي يعد هذا التمرين الميداني الأكبر حجماً في تاريخ قوات السلطان المسلحة.

وقد صمَّ التمرينان محاكاة واقع عدوان افتراضي خارجي، بحيث تم التدريب على مفاهيم الحروب التقليدية وغير المتماثلة والهجينة، ويأتي تنفيذهما تنويعاً للجهود التي بذلت للاستفادة من الدروس المكتشفة من التمارين العسكرية السابقة لترسيخ





الخدمات الاجتماعية والطبية والهندسية

انطلاقاً من اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها ضمن مجالات الرعاية الاجتماعية؛ فإن الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية لضباط وأفراد قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم وذلك من خلال تقديم قروض الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى وهي خدمات لا تقتصر أثناء تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك، من جانب آخر فإن السلطنة عضو دائم بالاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدماء وضحايا الحرب، ممثلة في الخدمات الاجتماعية العسكرية.

وفي إنجاز على مستوى الشرق الأوسط أجرى فريق طبي من مستشفى قوات السلطان المسلحة عملية لزراعة المساعدات السمعية

والتي تعد من العمليات النادرة والتي تم إجراؤها لمريض فقد السمع بنسبة ٧٠٪.

كما احتفلت الخدمات الطبية للقوات المسلحة في ١٠/١٢/٢٠١٧م بافتتاح مركز طب العيون وقسم الأذن والأنف والحنجرة بمستشفى القوات المسلحة، حيث قام المركز في ٢٧/٣/٢٠١٨م بإجراء أول عملية من نوعها والمتمثلة بزراعة قرنية واحدة لمريضين وهو أول إنجاز طبي في مجال طب العيون في السلطنة.

وتقوم الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع وهي أحد أسلحة الإسناد الرئيسية لقوات السلطان المسلحة، بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية، وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات

والقواعد والمنشآت العسكرية، ورفع الطاقة الإنتاجية للمحطات داخل المعسكرات باستمرار.

ويضطلع التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبوها البواسل وما بلغته من مستويات عالية في جميع المجالات من خلال تنفيذ مختلف واجباته الإعلامية العسكرية.

وبتوجيهات سامية كريمة يقوم التوجيه المعنوي بتسيير بعثة الحج العسكرية سنوياً إلى الديار المقدسة، كما ينظم المسابقات المتنوعة، إلى جانب مهمته في إدامة الأرشيف المصور لقوات السلطان المسلحة الذي يؤرخ مسيرة قوات السلطان المسلحة منذ البدايات الأولى للنهضة المباركة بالصوت والصورة.



الرعاية الصحية أحد
أوجه اهتمام قوات
السلطان المسلحة
بمنتسبيها وأسرها

أجهزة مركزية متخصصة

تبوّأت الهيئة الوطنية للمساحة مكانة مرموقة كجهاز مركزي يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء السلطنة، ووضع معايير المسوحات الطبوغرافية، وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمراحل إنتاج الخرائط والتصوير ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة ونظمها المتناهية الدقة للمسح الفضائي وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية.

ويُعدّ مركز الأمن البحري أحد المراكز المهمة، ويُعنى بالحفاظ على أمن البيئة البحرية العُمانية والتصدي لكافة المخاطر الأمنية البحرية التي تقع في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة للسلطنة، ويقوم المركز باستلام كافة البلاغات عن المخاطر الأمنية البحرية كتلوث البيئة البحرية وعمليات البحث والإنقاذ وإعاقة طرق الملاحة البحرية والتصدي للقرصنة البحرية والتسلل

والتخريب ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة، حيث يقوم المركز بالتنسيق مع كافة الجهات العسكرية والأمنية والمدنية للتصدي لكافة النشاطات غير المشروعة.

وفي إطار التأهيل والتدريب نفذ مركز الأمن البحري خلال الفترة (٢٢-٢٦/٤/٢٠١٨م) تمرين الأمن البحري لعام ٢٠١٨م بمشاركة أسلحة قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى إلى جانب مشاركة قوات من الولايات المتحدة الأمريكية.

وحققت خدمات تقنية المعلومات تطوراً كبيراً، وذلك من خلال التأهيل الاحترافي لمنتسبيها بالإضافة إلى اقتناء أفضل البرامج العالية وتدريب كافة الإدارات والأقسام بوزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة. وتم التوسع في نشر أنظمة المعلومات المتخصصة بالإدارة الإلكترونية ومختلف الوظائف الحيوية كإدارة الموارد البشرية والإمداد والمشتريات والمالية وغيرها، والتي ساهمت وبشكل فعال في رفع الإنتاجية وسرعة إنجاز العمل بكفاءة عالية مع توفر البيانات اللازمة لمتخذي القرار بصورة سلسلة وميسرة.



الهيئة الوطنية
للمساحة تقوم
بجهود كبيرة في إنتاج
الخرائط العسكرية
والمدنية

صندوق تقاعد وزارة الدفاع

تم إنشاء صندوق تقاعد وزارة الدفاع بموجب المرسوم السلطاني ٩٣/٨٧ الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣م، ويقوم الصندوق بتنشيط عملية استثمار الأموال الخاصة به تحقيقاً للأهداف المرجوة، من تقديم الخدمات للمتقاعدين وأسر المتوفين العُمانيين من منتسبي وزارة الدفاع، حيث يتولى الصندوق تمويل نظام معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لمنتسبي وزارة الدفاع العُمانيين من خلال استراتيجية استثمارية تعنى بانتقاء الاستثمارات المناسبة، كما يسهم الصندوق في المشاركة في تأسيس شركات صناعية وخدمية وغيرها التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتوظيف الأيدي العاملة العُمانية.

بناء لياقة الأفراد البدنية

تحظى الرياضة في قوات السلطان المسلحة باهتمام كبير من أجل بناء لياقة الأفراد البدنية وليكونوا دائماً على مستوى عالٍ من الكفاءة القتالية، ولتحقيق هذه الغاية قامت قوات السلطان المسلحة بتوفير الوسائل اللازمة من المنشآت والمرافق الرياضية.

وفي إنجاز كروي مهم توج المنتخب العسكري بطلاً لكأس العالم العسكرية الثانية لكرة القدم ٢٠١٧م والتي استضافتها السلطنة في يناير عام ٢٠١٧م.

كما حقق فريق قوات السلطان المسلحة للرمية إنجازات مشرفة، حيث حصل

الفريق على المركز الأول في بطولتي اتحاد الجيش البريطاني والاتحاد البريطاني لعام ٢٠١٧م وذلك على مستوى الفرق والمستوى الفردي، وبناءً على التوجيهات السامية لجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة تم في ٢٠١٨/١/٣م تكريم فريق قوات السلطان المسلحة للرمية والفريق الوطني للرمية والفرق العسكرية التي مثلت السلطنة في المحافل الإقليمية والدولية خلال عام ٢٠١٧م.

سفينة شباب عُمان الثانية

قضت التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله - باستبدال سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان) بسفينة شراعية أخرى استكمالاً للدور التاريخي الذي لعبته هذه السفينة في مد جسور التواصل والصداقة بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم، وتقوم السفينة (شباب عُمان) بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافى مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بالسلطنة حضارة وشعباً من جهة أخرى، حاملة إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم وعلى متنها عدد

سفينة شباب عُمان
الثانية أسهمت في
مد جسور التواصل
والصداقة بين
السلطنة ودول العالم



شرطة عُمان السلطانية

مسيرة حافلة بالتطور والكفاءة

إن الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الهدف السامي الذي تسعى إليه شرطة عُمان السلطانية، وتحرص على النهوض بمسؤولياتها لتحقيقه انطلاقاً من التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - النابعة من إيمانه المطلق بأن الأمن ركيزة أساسية من ركائز النمو والازدهار وصيانة مكتسبات الدولة.

وتوجت شرطة عُمان السلطانية بتفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - برعاية الاستعراض العسكري الذي أقيم بمناسبة العيد الوطني السابع والأربعين

المجيد في ٢٠١٧/١١/١٨ على ميدان الاستعراض العسكري بقيادة شرطة المهام الخاصة بولاية السيب بمحافظة مسقط والذي تشرفت شرطة عُمان السلطانية بتنظيمه.

وفيما خططت شرطة عُمان السلطانية خطوات واسعة في مختلف مجالات العمل الشرطي تخطيطاً وتنفيذاً وتنظيماً وأداءً، عززت منظومتها الأمنية والخدمية بافتتاح العديد من المنشآت خلال الفترة الماضية شملت قيادات جغرافية بالمحافظات ومراكز شرطة بالولايات ومباني للخدمات ووحدات للمهام الخاصة.

وقد شهدت شرطة عُمان السلطانية افتتاح مبانٍ جديدة للقيادات الجغرافية في كل من البريمي وخصب وإبراء وعبري، ومراكز للشرطة في منح وخصب ومرباط ونخل والقابل ومحضة والعامرات وباريك بمحافظة الوسطى.

كما تم افتتاح مبانٍ لخدمات الشرطة في عدة ولايات هي: مرباط والبريمي وإزكي ونخل ومحضة ليصل عدد المباني الجديدة التي تم افتتاحها حديثاً أكثر من عشرين مبنى في مختلف محافظات السلطنة، وذلك ضمن خطة الشرطة لتوسيع دائرة خدماتها وتقريبها للمواطنين والمقيمين في محطة واحدة يستطيع من خلالها طالب الخدمة أن ينهي جميع معاملاته في مجالات المرور والجوازات والإقامة والأحوال المدنية في مكان واحد بسهولة ويسر، وقد تم تزويد هذه المرافق بأحدث الأجهزة لتسهيل العمل وسرعة إنجاز المعاملات.

وشهد العامان (٢٠١٧م، ٢٠١٨م) افتتاح المبنى الجديد لقيادة شرطة المهام الخاصة بالسيب، وافتتاح وحدات للمهام الخاصة في كل من نزوى ومحضة والسويق والدقم وخصب.

وحظيت قيادة شرطة المهام الخاصة باهتمام بالغ من القيادة العامة للشرطة، نظراً لدورها الكبير في حفظ الأمن في أي مكان في السلطنة، فمن أبرز مهام هذه القيادة ووحداتها تسيير الدوريات لتعزيز الوجود الشرطي على مدار الساعة، وحراسة المنشآت الحيوية، وتأمين الاحتفالات التي تقيمها الوحدات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والمساجد والفنادق والمؤسسات الأهلية، وحماية كبار الشخصيات إلى جانب تقديم العون والمساعدة لمن يطلبها من المواطنين والمقيمين.

وحرصت القيادة العامة للشرطة على رفع كفاءة شرطة المهام الخاصة وتزويدها بالمعدات والآليات الحديثة التي تمكنها من سرعة الحركة والعمل بكفاءة، وهناك خطة لتوفير هذه القوة في جميع محافظات السلطنة لتكون جاهزة وقت الحاجة، وسعيًا لترسيخ وتوطيد الأمن والأمان الذي يعم ربوع عُمان.

التدريب والتأهيل

تولي شرطة عُمان السلطانية اهتمامًا كبيرًا بالتدريب والتأهيل، ففي أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ومراكز تدريب أخرى يتلقى منتسبُ الشرطة التدريب الأساسي عند التحاقه بجهاز الشرطة، ولا يقتصر دور الأكاديمية على التدريب العسكري والعملي فقط بل يشمل أيضًا التأهيل العلمي، حيث إن العمل مرتبط بالعلم والمعرفة.

وقد وقعت أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في ٢٠١٨/٣/٢٠ مع جامعة السلطان قابوس، ضمن خطة الأكاديمية لإيجاد علاقات وثيقة مع الجامعات الوطنية والمؤسسات البحثية من أجل رفد البيئة العلمية والبرامج التعليمية والبحثية بالخبرات الأكاديمية كما ستعمل برامج التعاون على تحفيز النشاطات العلمية للطلاب وهيئة التدريس بكلية الشرطة.



اهتمام كبير بتدريب وتأهيل منتسبي شرطة عُمان السلطانية حتى يؤدوا عملهم بكفاءة واقتدار

والى جانب أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، يستوعب معهد الضباط أعدادًا متزايدة من المتدربين من مختلف تشكيلات شرطة عُمان السلطانية لتأهيلهم لمتطلبات العمل الحالية والمستقبلية، ورفع كفاءة الضباط وتطوير مهاراتهم ومعرفتهم لترقية أدائهم وتأهيلهم لتحمل مسؤوليات أكبر وتولي وظائف وأدوار مستقبلية.

وتضطلع إدارة التدريب بالإدارة العامة للموارد البشرية ببناء شراكات مع العديد من المؤسسات التدريبية العالمية العريقة، ككلية الشرطة البريطانية والمؤسسات الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية، وقد تم في الفترة الأخيرة التركيز على استقدام خبراء من تلك الجهات لتنفيذ دورات متخصصة ومعتمدة دوليًا داخل السلطنة، إضافة إلى إيفاد نخبة من منتسبي الجهاز للالتحاق بدورات متقدمة في الخارج.

وحدات شرطة متخصصة

حرصًا على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والنمو المتواصل في المجتمع العماني واحتياجاته، أنشأت شرطة عُمان السلطانية إدارات عامة، ووحدات شرطية متخصصة للقيام بمهام محددة ومتخصصة.

حيث تهدف قيادة شرطة خفر السواحل إلى التصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه الإقليمية العمانية، وتأمين السواحل ومنع التهريب والتسلل؛ وزودت قيادة شرطة خفر السواحل بزوارق حديثة وبقوارب سريعة مجهزة ضمن خطة تحديث وتطوير منظومة زوارق شرطة عُمان السلطانية، والتي تمكنها من التصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه الإقليمية العمانية.

كما أنشأت الشرطة إدارة تُعنى بأمن الموانئ البحرية وتختص بحفظ وسلامة الموانئ التجارية والصناعية وتأمين المنشآت والمرافق المهمة بها، والتأكد من امتثال جميع الموانئ العمانية للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وشركات الانتفاع العاملة بالموانئ البحرية، وأنشأت أيضًا مراكز لشرطة خفر السواحل في الموانئ الصناعية والتجارية وموانئ الصيد على طول السواحل العمانية لتوفير التغطية الأمنية ومراقبتها.



دور بارز لشرطة خفر السواحل للتصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه العمانية

وفي العمل الجنائي، أثبتت شرطة عُمان السلطانية نجاحاً ملحوظاً في انخفاض معدلات الجرائم، مما يدل على كفاءة وفاعلية الجهود المبذولة لإرساء دعائم الأمن والأمان في ربوع البلاد.

وعملت شرطة عُمان السلطانية على توفير أفضل فرص التدريب العلمي والتقني والعمل للعاملين في مجال البحث والتحري، وتزويدهم بأحدث النظريات والتجارب الأمنية، لمواجهة التحديات والتفوق على كل أنماط التفكير الإجرامي.

ومن أجل مزيد من التفاعل والتنافس بين تشكيلات الشرطة المتمثلة في إدارات التحريات بمختلف القيادات، استحدثت شرطة عُمان السلطانية مسابقة البحث الجنائي لتحقيق مزيد من النتائج الإيجابية وزيادة الجهود في مجال مكافحة الجريمة، وقد أثمر ذلك في خفض نسبة الجرائم المختلفة مقارنة بالعام الماضي.

وضمن جهودها للتصدي لمشكلة المخدرات وضبط كل من يقوم بتهريبها أو ترويجها أو تعاطيها، ومحاولة تقليل ما تسببه من أضرار بشرية ومادية في المجتمع، أنشأت شرطة عُمان السلطانية فروعاً للإدارة العامة

لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في جميع محافظات السلطنة، لمتابعة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية والمتورطين فيها من متاجرين ومهربين ومتعاطين واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية مما زاد نسبة اكتشاف هذه الجرائم.

وقد أثبتت الإحصاءات انخفاض عدد قضايا المخدرات بأكثر من ٦٠٪ خلال العام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م، وكذلك انخفاض المتهمين فيها بنسبة ١٠٪.

وأنشأت وحدة شرطة الخيالة فريق حفظ النظام بالوحدة، حيث تم تدريب فريق من الفرسان مع الخيول على عمليات حفظ النظام ومكافحة الشغب وفرض المظاهرات والتجمعات غير السلمية، وبتدريبات ميدانية مشتركة ومحاكاة لتلك العمليات بالاشتراك مع فريق حفظ النظام من المهام الخاصة.



ومن أجل توسيع عمل وحدة شرطة الخيالة، أنشأت شرطة عُمان السلطانية أقساماً لكلا الشرطة في عدد من مراكز الشرطة الجديدة والمنافذ البرية والبحرية والجوية لتقديم خدمات أمنية مساندة، تضم كلاب الحراسة وكلاب البحث عن المتفجرات والمخدرات وعن الجثث، إضافة إلى كلاب تقفّي الأثر.

وتقوم شرطة الخيالة بتسيير دورياتها في الشواطئ، ومساندة قيادات شرطة المحافظات في نشر الأمن، كما تشارك في الاستعراضات والمناسبات الرسمية والمباريات المحلية والدولية.

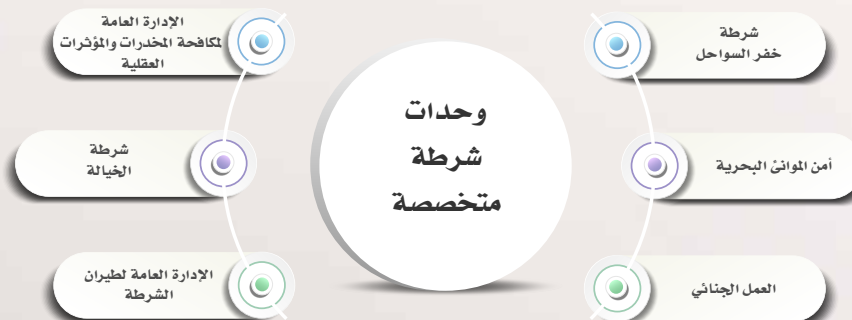
وتقوم الإدارة العامة لطيران الشرطة بإسناد التشكيلات المختلفة في أداء مهامها، فهي تقوم بدوريات لمراقبة الشريط الساحلي للسلطنة ومراقبة السفن العابرة، ومطاردة القوارب المشتبها بها في البحر الإقليمي للسلطنة، ويقوم طيران الشرطة أيضاً بنقل قوة الشرطة وفرق مسرح الجريمة والفرق الطبية الخاصة إلى المواقع النائية وذات التضاريس الصعبة في القضايا الجنائية، وكذلك إسناد القيادات الجغرافية في المهام الأمنية، والقيام بعمليات البحث والإنقاذ ونقل المصابين والمرضى وعمليات الإطفاء في الأماكن التي يتعذر الوصول إليها براً ونقل

التموين الغذائي والاحتياجات والمستلزمات الضرورية لقاطني المواقع الجبلية خاصة خلال الأيام الماطرة.

وقد عززت شرطة عُمان السلطانية هذه الإدارة العامة بأنواع مختلفة وحديثة من الطائرات العمودية والطائرات ثابتة الجناح للقيام بمختلف المهام، وتزويدها بكوادر مؤهلة من الطيارين والملاحين والفنيين.

وتوفر شرطة عُمان السلطانية الرعاية الصحية والخدمات العلاجية لمنتسبيها وأسرها من خلال مستشفى الشرطة والعيادات الطبية التابعة له بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى، ووحدات المهام الخاصة والمستشفى المتنقل، ويقوم المستشفى بعلاج الحالات الطارئة والأمراض الباطنية والعمليات الجراحية البسيطة والمستعجلة.

ويجري العمل على تشييد مستشفى شرطة عُمان السلطانية الجديد في مرتفعات المطار، الذي سيضم العديد من التخصصات الطبية ويستوعب الزيادة المضطردة في أعداد منتسبي شرطة عُمان السلطانية، وعند اكتماله سيكون هذا المستشفى نقلة نوعية وكمية في مجال الخدمات الصحية في البلاد.



السلامة على الطريق

تشير الإحصاءات للسنة الخامسة على التوالي إلى انخفاض وفيات الحوادث المرورية بنسبة ٥٢٪ والإصابات ٣٣٪، والحوادث ٦٧٪، عما كانت عليه عام ٢٠١٢م، وذلك نتيجة للجهود التي تبذلها شرطة عُمان السلطانية للحد من الحوادث المرورية، التي تشمل التوعية بمتطلبات السلامة على الطريق، وإقامة أجهزة وكاميرات في الشوارع لمراقبة السرعة وتسيير دوريات متحركة.

وقد أقامت شرطة عُمان السلطانية أجهزة حديثة في الطرق تُمكن دوريات المرور من تحرير مخالفات المرور وطباعتها إلكترونياً، والتحقق من بيانات المركبات والسائقين للتأكد من مخالفاتهم والتعاميم الصادرة بحقهم.

وسيتم إدخال جهاز محاكاة للبيئة المرورية في السلطنة وذلك في برامج السباقات الوقائية

التي ينفذها معهد السلامة المرورية لاختبار وتقييم المتدربين على السباقات دون اضطرابهم للخروج إلى الشارع وحماية لهم من أخطار الطريق، واختصاراً للوقت والجهد.

وقد احتفلت شرطة عُمان السلطانية ممثلة بالإدارة العامة للمرور في ٢٠١٨/٢/١م بإعلان وتكريم الفائزين في مسابقة السلامة المرورية في نسختها الثالثة، حيث تهدف المسابقة إلى إشراك المجتمع بمختلف فئاته من وحدات حكومية ومؤسسات أهلية وقطاع خاص وأفراد، في تعزيز السلامة المرورية للحد من حوادث المرور والتعاون والعمل على نشر الوعي المروري وإبراز الجهود المبذولة من قبل هذه الفئات في الحد من حوادث الطرق.



الخدمات الإلكترونية

تعتبر الشرطة في مقدمة الجهات المنفذة لمشروع الحكومة الإلكترونية ترجمةً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - بضرورة التحول الرقمي.

وفي إطار التحول للحكومة الإلكترونية أنجزت شرطة عُمان السلطانية مشاريع الربط الإلكتروني لنظام الأحوال المدنية مع (٣١) جهة حكومية، وكذلك مشروع الربط الإلكتروني مع كل من وزارة القوى العاملة، ووزارة الصحة، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ويجري العمل حالياً على تنفيذ مشاريع الربط مع هيئة سجل القوى العاملة وخدمة الاستفسار عن المركبات الحكومية الخاصة بكل مؤسسة.

واحتفلت شرطة عُمان السلطانية في يونيو ٢٠١٧م بتدشين نظام التأشيرة الإلكترونية، لتسهيل الحصول على التأشيرات ودفع الرسوم من خلال بوابة الدفع الإلكتروني.

وتقدم شرطة عُمان السلطانية كذلك من خلال موقعها الإلكتروني الخدمات التي تقدمها تشكيلات الشرطة، ونصوص القوانين

التي تتعلق بها وخدماتها وخدمة الاستفسار عن المستندات المطلوبة، كما تم تدشين خدمة الرسائل القصيرة بالتعاون مع شركات الاتصال للاستفادة من هذه الخدمة في إنجاز بعض الخدمات والتواصل مع الجمهور.

ولمواكبة التوجه العالمي في استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تقديم الخدمات لطلابها، طوّرت شرطة عُمان السلطانية عدة تطبيقات عبر الهواتف الذكية في عدة قطاعات بعضها في مجال المرور وتطبيقات أخرى تتعلق بتوفير المعلومات وتحديد المواقع في الحالات الطارئة مما كان له الأثر الملموس في تسهيل وصول الخدمات وتوفير الجهد والوقت لكلا الطرفين موفر الخدمة ومتلقيها.

ودشنت الإدارة العامة للجمارك في شهر أبريل ٢٠١٦م خدمة التحويل الآلي المباشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف تطوير الخدمات الجمركية وتسهيل الإجراءات وعملية التخليص الجمركي على البضائع والاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة لدعم حركة التبادل التجاري بين دول المجلس.



حضور شرطي في
الطرق والشوارع
لحفاظ على السلامة
المرورية

الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف



الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف وفق المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٣ الصادر في ٢٠١٣/١/٨م، وتهدف إلى تقديم الخدمات المتعلقة بالحماية المدنية والإطفاء والبحث والإنقاذ والإسعاف والتعامل مع حوادث المواد الخطرة بما يحقق أهدافها المتمثلة في حماية الأرواح والممتلكات.

وسعت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف إلى تزويد مراكزها بالعديد من الأجهزة والمعدات الخاصة بالإنقاذ ذات التقنيات والمواصفات العالية لتواكب بذلك النمو المتسارع للتنمية في السلطنة، وقامت برفد جميع الفرق التخصصية بالمركبات والمعدات اللازمة لإنجاز مهام عملهم على الوجه الأمثل.

وقد أشارت الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف إلى أن الهيئة تعاملت خلال العام ٢٠١٧م مع (٤٧٤٨) حريقاً في مختلف محافظات السلطنة، كما بلغت عمليات الإنقاذ البري في إخراج المحتجزين من وسائل النقل المختلفة

والمساعد الكهربائي والمباني العالية والأماكن المرتفعة (٢١٤٧) عملية.

أما إحصائيات عمليات الإنقاذ المائي فقد بلغت (١٧٣) عملية، وبلغت عمليات التعامل مع حوادث المواد الخطرة (١٢) عملية،

إلى جانب (١٠) عمليات إنقاذ أشخاص محتجزين في أماكن مرتفعة.

كما قامت فرق الإسعاف بالاستجابة لـ (١٢٣٩٤) حالة، وتعاملت مع (٨٠٧٥) إصابة حادث و(٢٧٥١) حالة مرضية.

وخلال الحالة المدارية (مكونو) التي تأثرت بها محافظتا ظفار والوسطى في مايو ٢٠١٨م، وضعت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف إداراتها ومراكزها على مستوى المحافظات على أهبة الاستعداد وحشدت كل الإمكانيات المتاحة لديها من أجل الاستجابة والتعامل مع الحالات الطارئة.

وفي هذا الإطار نفذت الهيئة عمليات ميدانية مختلفة، تمثلت في إخراج وإنقاذ العديد من حالات الاحتجاز بالأودية والمحاصرين بالمنازل والمنشآت، وإزالة المعوقات من الطرقات العامة تمهيدا لتسهيل الحركة وتزويد محطات المياه بمولدات كهربائية لتشغيلها وكذلك تشغيل ناقلات المياه لتزويد المنازل بالمياه.

كما قامت الهيئة بتلبية عدد من البلاغات المتعلقة بالإسعاف وتقديم العناية الطبية الطارئة وفقا لدرجة الحالة ونقلها للمؤسسات الصحية، إضافة إلى عمليات شفط المياه من عدد من المنشآت والمؤسسات والمنازل.

إنجازات بنموي من طلبة مسبقين



"... وجهنا الحكومة إلى التركيز في

خطتها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة

في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن وذلك بإتاحة المزيد

من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل، ورفع

الكفاءة الإنتاجية والتطوير العملي والثقافي والمعرفي.

نحن نتابع بدقة ما يتم اتخاذه من خطوات،

وسوف يكون هذا الأمر محل اهتمام

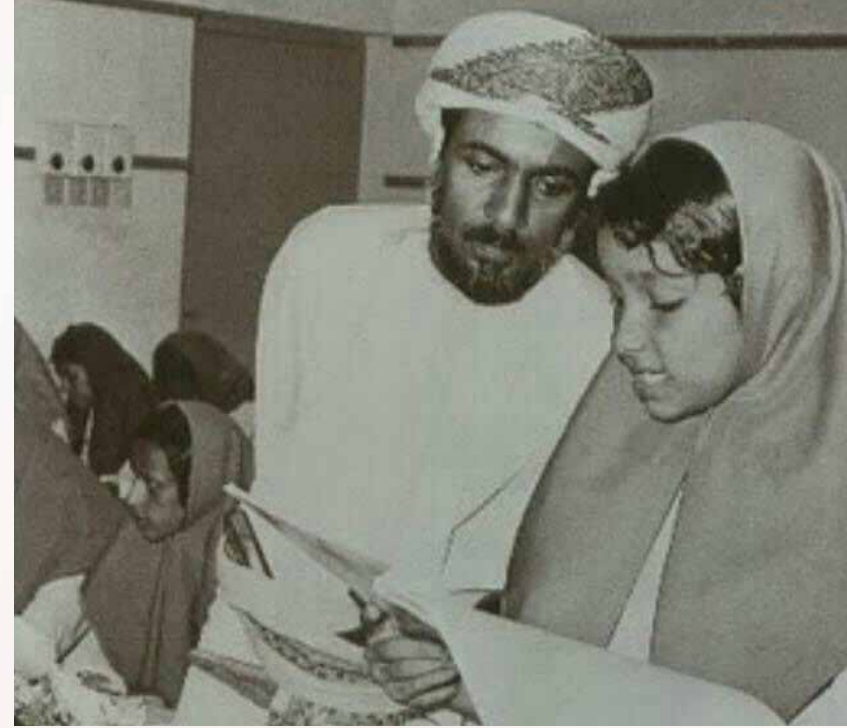
المجلس الأعلى للتخطيط ..."

قابوس بن سعيد

(الانعقاد السنوي لمجلس عُمان ٢٠١٢م)



إنجازات تنمية وتطلعات مستقبلية



المواطن في فكر القائد
كان وما زال أعلى
ثروات الوطن وهدف
التنمية وغايتها

على امتداد سنواتها الحافلة بالإنجازات، كان الاهتمام بالإنسان العُماني وتعزيز مكانته، وإبراز طاقاته وقدراته، الهدف الأسمى الذي توجهت إليه النهضة العُمانية الحديثة، وسعت لأن يكون مشاركاً فعالاً في البناء والتنمية، وهو ما أثبتته الإنسان العُماني وكان جديراً بهذا الاستحقاق، حيث انطلق يشق طريقه في مختلف الميادين والمحافل، رافعاً اسم عُمان عالياً، ومفتخراً بما تحقّق له، ولا يزال يتحقّق في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

كان العُماني وهو يتبوأ مكان الصدارة، يحقق الوعد الذي قطعته جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في البيان التاريخي الأول إلى الشعب يوم تسلّمه زمام الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، من أن ثمة مستقبل باهر ينتظر السلطنة، ويعيد لها مجدها الذي كان، وشهرتها الواسعة بين الأقطار العربية والعالمية، حيث التفّ أبناء الشعب العُماني،

وعلى ذلك، لم يكن مصادفة أبداً أن تحقّق السلطنة مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية الشاملة، وتحظى جهودها في هذا الشأن بإشادة عالمية، حيث أحرزت السلطنة تقدماً كبيراً في النهوض بالتعليم وتطويره، وبالتوازي مع ذلك حققت السلطنة إنجازات جليّة في مجال تطوير القطاع الصحي، بسبب التزام الحكومة بتوفير الصحة لجميع السكان.

من جانب آخر نجحت وزارة القوى العاملة بالتعاون مع القطاع الخاص والمواطنين الباحثين عن عمل في استيعاب ٣٣ ألفاً و٢٣٠ باحثاً وباحثة عن عمل في مؤسسات وشركات القطاع الخاص خلال الفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٧م وحتى ١١ يوليو ٢٠١٨م بزيادة قدرها ٣٢٪ عن العدد المستهدف وهو ٢٥ ألفاً مما سيعود بالخير على الوطن والمواطن.



جهود حثيثة من أجل
استيعاب الباحثين
عن عمل في مؤسسات
وشركات القطاع
الخاص

التربية والتعليم

واصلت السلطنة ممثلة في وزارة التربية والتعليم جهودها التي تبذلها من أعوام ماضية والهادفة إلى تجويد عناصر العملية التعليمية بما يحقق الهدف الأساسي من هذه الجهود والمتمثلة في جودة المخرجات التعليمية التي تحقق أهداف التنمية في السلطنة ومتطلبات سوق العمل، وتعمل في الوقت ذاته على تمكين الطلبة من المهارات والمعارف والكفايات التي تعينهم على التعامل مع الثورة الصناعية الرابعة بكل كفاءة واقتدار.

ونظرا لأهمية تعليم الطفولة المبكرة في إرساء أساس جيد للتعلّم، ومساهمته في إعداد الأطفال للمدرسة، فقد أولت وزارة التربية والتعليم اهتماما كبيرا بالتعليم قبل المدرسي، وعملت على رفع نسبة الالتحاق فيه من خلال تشجيع إسهام القطاع الخاص في توفير هذه الخدمة، حيث ارتفع عدد رياض الأطفال للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنةً للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ م بنسبة نمو وصلت إلى (٢٣,٤)٪، وهذا مؤشر إيجابي يتيح لأولياء الأمور إلحاق أبنائهم برياض الأطفال.

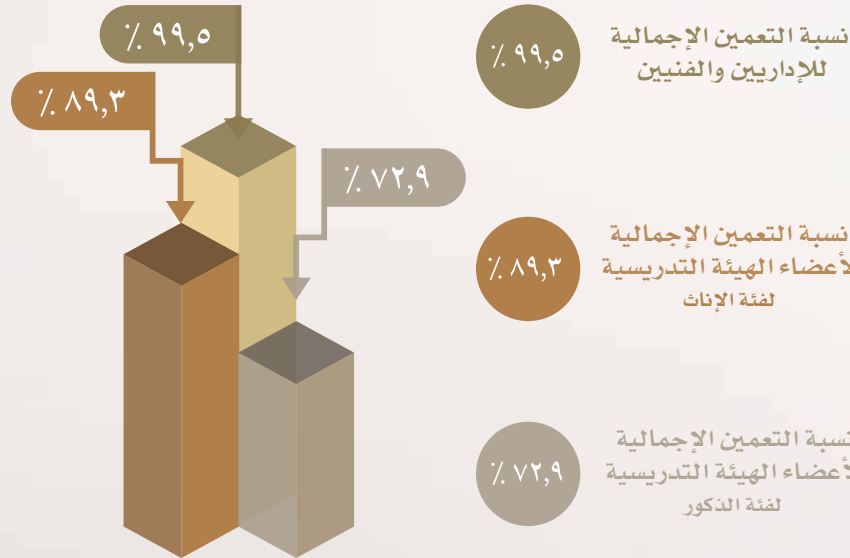
ونظرا لأن خدمات التعليم قبل المدرسي تتركز في المدن الرئيسية بصفة عامة، فقد عمدت وزارة التربية والتعليم إلى فتح صفوف للتهيئة ضمن مدارس الحلقة الأولى (١-٤) في جميع محافظات السلطنة، ويتفاوت عددها حسب حاجة المحافظة لها.

أحد صفوف التهيئة التي فتحت ضمن مدارس الحلقة الأولى (١-٤)

وبالنسبة للتعليم المدرسي الحكومي للصفوف (١ - ١٢)، فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بتوفيره من خلال عدد من المدارس الحكومية التي تنتشر في جميع محافظات السلطنة، وقد ارتفعت أعداد المدارس الحكومية بزيادة بلغت (٢٥) مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ م وبنسبة نمو بلغت (٢,٢٧)٪ وتعود هذه الزيادة لتلبية النمو المتزايد في أعداد الطلاب الذين هم في عمر التعليم، حيث بلغت نسبة نمو الطلاب (٢,٩٥)٪.

وبلغت نسبة التعمين الإجمالية لأعضاء الهيئة التدريسية (٨٤)٪ في مدارس التعليم المدرسي الحكومي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ م، حيث بلغت نسبة التعمين لفئة الذكور، (٨٩,٣)٪ لفئة الإناث.

وبلغ إجمالي عدد المعلمين والمعلمات (٥٦٣٨٥) معلماً ومعلمة في التعليم المدرسي الحكومي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ م، حيث تشكل المعلمات نسبة (٦٧,٦)٪ من إجمالي العدد.



نسبة التعمين في مدارس التعليم المدرسي الحكومي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ م



وتعمل المدارس الخاصة بشكل متوازٍ مع المدارس الحكومية، وتشير الإحصاءات التعليمية إلى زيادة أعداد المدارس الخاصة خلال العامين الدراسيين ٢٠١٦/٢٠١٧م و٢٠١٧/٢٠١٨م بمقدار (٥٨) مدرسة، وقد بلغ إجمالي أعداد المدارس الخاصة في السلطنة (٦٣٦) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م، منها (٣٠٩) مدارس للتعليم الأساسي و(٣٢٧) روضة أطفال، وضمت هذه المدارس (١٠٥٦٨٠) طالباً وطالبة للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م.

كما بلغ عدد المدارس الدولية (٤٤) مدرسة توزعت على المديرية التعليمية، وضمت هذه المدارس (٦٣٧٦٠) طالباً وطالبة منهم (٩٢٢١) طفلاً في مرحلة التعليم قبل المدرسي.



وعلى مدى السنوات الماضية، انتهجت وزارة التربية والتعليم مساراً علمياً واضحاً في تنمية المعلم وتأهيله من خلال جملة من المشاريع والبرامج التربوية التطويرية التي تطرحها كل عام، فحرصت على تقديم مجموعة من البرامج التدريبية الأكاديمية عبر المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، حيث تم تنفيذ (٩) برامج تدريبية استغرق

تنفيذها مدة عامين دراسيين واستقطبت المعلمين والمدرسين وإدارات المدارس، وبلغ عدد المشاركين فيها (٢٦٤٤) مشاركاً، هذا بالإضافة إلى جملة البرامج التدريبية المركزية البالغ عددها (١٤) برنامجاً استهدفت (٥٥٨) معلماً ومعلمة، والبرامج غير المركزية التي تنفذ على مستوى المديرية التعليمية البالغ عددها (٥٤٣) برنامجاً استهدفت (١٨٢٧٥) معلماً ومعلمة في مختلف المديرية التعليمية.

واستمراراً للجهود المبذولة لتعزيز مكانة المعلمين وتقدير دورهم المجتمعي، تنطلق مع بداية العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩م جائزة الإبداع التربوية للمعلم العُماني برعاية وإشراف من مجلس التعليم، وتهدف الجائزة إلى إذكاء روح التنافس الإيجابي في الحقل التربوي والتشجيع على إبراز أفضل الممارسات التربوية والتعليمية، لتكون بذلك إضافة جديدة للمبادرات الوطنية المستمرة لتعزيز مكانة المعلم وتقدير دوره المجتمعي.

وفي إطار توجّه حكومة السلطنة نحو تحقيق الإبداع والتميز في الأداء الوظيفي والمؤسسي، سعت وزارة التربية والتعليم إلى تأهيل وتدريب كوادرها البشرية وإعداد قيادات الصف الثاني في المستويات الإدارية المختلفة؛ لتمكينهم على القيام بمهامهم بالفاعلية والكفاءة المطلوبة من خلال برنامج تدريبي متكامل ينفذ بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، ويمتد تنفيذ هذا البرنامج لأربع سنوات خلال الفترة من (٢٠١٧م - ٢٠٢٠م).

وبهدف نشر ثقافة التنمية المستدامة وترسيخها في المجتمع المدرسي والمحلي، جاء تنفيذ جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية بناءً على القرار الوزاري رقم ٢٠١٨/٣ الذي نصّ على تطوير مسابقة المحافظة على النظافة

والصحة في البيئة المدرسية، على أن تطبق في الحقل التربوي اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩م.

وتهدف الجائزة إلى تعزيز قيم التنمية المستدامة لدى أعضاء المجتمع المدرسي وتطوير اتجاهاتهم نحو قضاياها في البيئة المدرسية والمحلية، وصقل مهارات أعضاء المجتمع المدرسي وتنمية كفاياتهم لتحقيق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة، وغرس قيم المواطنة الصالحة في نفوسهم، لإعدادهم للإسهام بفاعلية في مسيرة نماء وبناء الوطن، وبناء شخصية الطلبة المتكاملة وإكسابهم مهارات القرن الحادي والعشرين للتعامل الإيجابي مع القضايا والتحديات المختلفة، وتنمية مهاراتهم القيادية والحوارية، وتنوع قدراتهم الإبداعية، وتشجيع إدارات المدارس والمجتمع المدرسي على تطبيق أفضل الممارسات في مجال التعليم وابتكار مشاريع مستدامة تخدم برامج التعليم والتعلم.

ولأهمية رعاية الابتكار بشتى الأنماط والفئات، عملت وزارة التربية والتعليم على تنمية الابتكار والريادة من خلال طرح عدد من المشاريع النوعية استهدفت فئات متنوعة من موظفي الوزارة، يمكن أن يعود مردودها الإيجابي على المخرجات.

وفي طور تعزيز الابتكار والاهتمام به، قامت الوزارة بترقية الهيكل التنظيمي لها حيث تم تعديل مسمى دائرة التنمية المعرفية إلى مسمى (دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي) ليتناسب مع توجهات الوزارة في دعم جانب الابتكار والريادة لدى الطلاب والمعلمين، وتضم الدائرة ثلاثة أقسام (قسم الأولمبياد العلمي، وقسم الابتكار العلمي، وقسم الدراسات الدولية)، الأمر الذي سيساعد على مضاعفة الجهود والتركيز على الجانب العلمي بشكل أكبر.

الذكية مما يسهم في توفير الوقت والجهد على ولي الأمر والطلاب والمعلمين ومديري المدارس، بالإضافة إلى سهولة النفاذ إلى المعلومة والمعرفة في التطبيق وسهولة الاستخدام والتصفح.

وسبق أن حصل هذا التطبيق على جائزة درع الحكومة الذكية العربية ٢٠١٧م، كونه من التطبيقات الذكية والخدمات المتواصلة التي تقدمها الوزارة لمختلف فئات المجتمع، حيث يتيح الفرصة لولي أمر الطالب للتعرف على بيانات أبنائه وجداول حصصهم الدراسية، والمواد الاختيارية للطلاب، ونتائج التقويم التربوي للمستوى التحصيلي لهم، مع توفير إمكانية التواصل مع المعلمين من خلال نوافذ التطبيق.



وتعد الاختبارات الوطنية من أهم الأدوات العلمية المقننة والفاعلة لقياس جودة التعليم والتعلم من أجل تطوير وتحسين مخرجات التعليم من خلال توفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة وصادقة، للدلالة على ما يمتلكه الطلبة من المهارات والمعارف والكفايات الأساسية، وتستخدم لقياس المعارف والمهارات التي يمتلكها الطلبة بعد إكمالهم مرحلة دراسية معينة، مبنية على المخرجات التعليمية الأساسية للمناهج المطبقة في مدارس التعليم العام والمدارس الخاصة بالسلطنة في القراءة والكتابة والحساب في نهاية الحلقة الأولى (الصف الرابع)، وفي مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم في نهاية الحلقة الثانية (الصف العاشر) بالإضافة للصف السابع.

وفي إنجاز مهم توجّ تطبيق «ولي الأمر» التابع لبوابة سلطنة عُمان التعليمية بوزارة التربية والتعليم بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات ٢٠١٨م عن فئة سهولة الوصول للمعلومات من حيث سهولة تقديم الخدمة والتفاعل معها، وسهولة الاستجابة الرقمية للمعلومات والمؤشرات الرقمية المتاحة عبر التطبيق، وذلك ضمن منافسات جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف السويسرية.

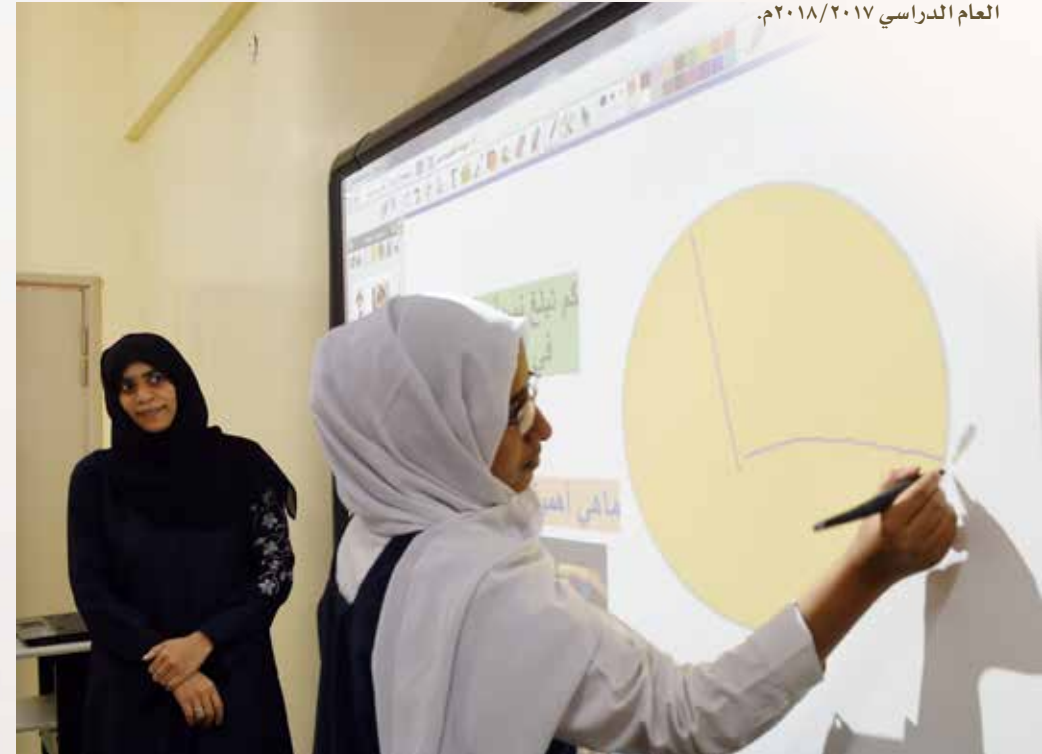
وتم اختيار مشروع تطبيق ولي الأمر للفوز بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات ٢٠١٨م استناداً إلى تقييم دقيق وشامل أجرته لجنة التحكيم وفق أعلى المعايير الدولية وبناء على تصويت الجمهور عبر الموقع الإلكتروني، واعتمدت المعايير على مدى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمعات المعلومات والمعرفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى مساهمة التطبيق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، ومقدرة التطبيق في تحويل العمليات التقليدية والنماذج الورقية إلى تطبيق ذكي باستخدام الأجهزة اللوحية

ويهدف البرنامج إلى تحفيز المبادرات وإلهام الابتكار لدى الطلبة من خلال دراسة النشاطات الرئيسية لمساق المنهج وفق تجارب تعليمية تركز على ربط التعليم بالحياة اليومية، كما أن المنهج من شأنه أن ينمي مهارات التفكير الإبداعي والتفكير النقدي لدى الطلبة والذي بدوره يسهم في إنشاء جيل قادر على المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة في المجتمع، ودخول عالم الاقتصاد القائم على المعرفة في مجالات العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا.

وانطلاقاً من فلسفة التعليم بالسلطنة المبنية على دعائم راسخة لبناء الأجيال وإعدادهم للمستقبل، والآخذة في الاعتبار المتغيرات المعاصرة، وواقع المجتمع العُماني وطموحاته في استشراف المستقبل قامت وزارة التربية والتعليم باستئناف تنفيذ الاختبارات الوطنية للصفوف المرحلية ابتداء من العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م وذلك بعد إيقاف تطبيقها بغرض الانتهاء من المشاريع التطويرية وتأهيل الكوادر الوطنية تأهيلاً نوعياً.

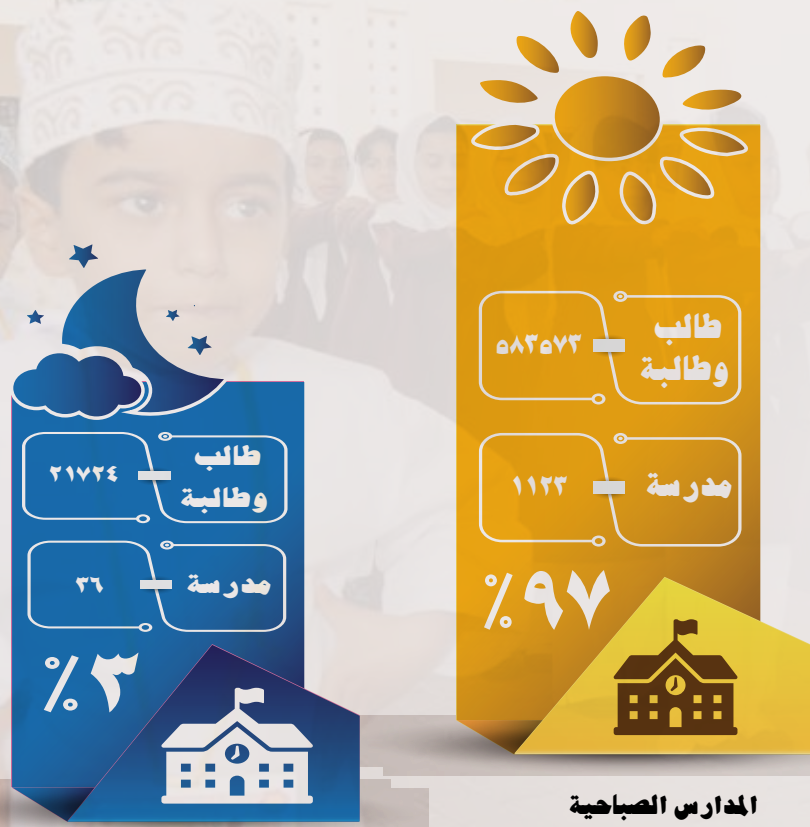
كما عملت وزارة التربية والتعليم على تنمية حسّ الريادة والإبداع والابتكار في نفوس النشء من طلابها بمختلف فئاتهم العمرية، وبهدف توفير بيئة جاذبة ومشجعة للتعليم والتعلم والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات التربوية/التعليمية للطلاب بطريقة سهلة وموجهة، والاستفادة من الإمكانيات المادية المقدمة للوصول بالمعلمين للإنتاج العلمي، جاءت فكرة إنشاء مراكز للابتكار وقد بدأت في محافظتين (الداخلية وشمال الشرقية) وهي متاحة لكافة المراحل الدراسية.

وتماشياً مع توجهات الوزارة وسعيها لنشر الثقافة العلمية بين طلبة المدارس فقد وقعت الوزارة اتفاقية مع الهيئة العُمانية للشراكة من أجل التنمية، وهي عبارة عن برنامج تعاون لتدريس منهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المدارس الحكومية بالسلطنة، بواقع ٣٠ مدرسة من مختلف محافظات السلطنة وذلك خلال ثلاث سنوات من عمر المشروع ابتداءً من الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م.

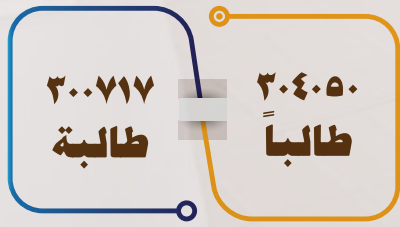


توفير بيئة جاذبة ومشجعة للتعليم والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات التربوية/التعليمية للطلاب بطريقة سهلة وموجهة

أعداد الطلاب في المدارس الحكومية للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ م



المدرسة المسائية



بيان بالمدارس والعاملين فيها للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ م



أعداد المدارس الحكومية



أعداد المعلمين والإداريين والفنيين بالمدارس

التعليم العالي

يمثل التعليم العالي في أي بلد حجر الزاوية الأساسية للعملية التنموية، وأحد المؤشرات الرئيسية لتقدم الشعوب وبناء الإنسان وقد تزايدت الحاجة إلى التعليم العالي وزاد الاهتمام بتطويره لما له من أهمية في تحقيق متطلبات التنمية وخدمة أهدافها، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات المتخصصة والبحث العلمي موطنًا لصناعة القرار والثقافة والعلمي ومصدرا لرسم التوجهات الاستراتيجية وحاضنة لإنتاج العقول المؤهلة للنهوض بالبناء الحضاري والاقتصاد الوطني للبلاد.

ومن هذا المنطلق تسعى وزارة التعليم العالي لتعزيز المكانة الثقافية والعلمية للطلاب العُماني عن طريق إلحاقه بالبعثات الخارجية والداخلية في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا في التخصصات المطلوبة، وتم وضع الآليات التي تتناسب مع الزيادة الحاصلة في أعداد البعثات الدراسية داخليا وخارجيا، ومن أبرز الجهود التي بذلت لتحقيق الأهداف المرسومة للابتعاث هو توقيع عدة اتفاقيات مع القطاع الخاص لتمويل عدد من المنح الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا حيث وصلت حتى شهر مايو ٢٠١٨م إلى عشر اتفاقيات، وتخصيص عدد من البعثات لفئة ذوي الإعاقة السمعية والبصرية في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة كل

من فرنسا وكندا لدول الابتعاث الخارجي
لمرحلة البكالوريوس، إلى جانب فتح باب
الابتعاث للتخصصات التربوية داخليا
وخارجيا في ضوء التنسيق مع وزارة
التربية والتعليم، ووضع ضوابط جديدة
لتنظيم إجراءات متابعة الطلبة داخليا
وخارجيا.

وتتولى وزارة التعليم العالي ممثلة بالمديرية العامة للبعثات الإشراف على الطلبة المبتعثين داخل السلطنة وخارجها، من أجل تأهيلهم للحصول على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في مختلف التخصصات التي تحتاجها السلطنة، ومن ثم الإشراف عليهم أكاديمياً للأطمئنان على سير دراستهم وتقديم كل ما يحتاجون إليه من رعاية وخدمات تعينهم على تحقيق أهداف ابتعثهم، حيث تم تخصيص (١٦٤٣) مقعداً للعام الأكاديمي (٢٠١٧/٢٠١٨م) للابتعثات الخارجي، وتخصيص (٩٦٣٨) مقعداً للعام الأكاديمي (٢٠١٧/٢٠١٨م) للابتعثات الداخلي، كما قامت المديرية بإيجاد قاعدة بيانات متكاملة لطلبة الدراسات العليا الدارسين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة وخارجها.

وقد بلغ عدد الطلبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي سواءً داخل السلطنة أو خارجها للعام الأكاديمي (٢٠١٧/٢٠١٨م) (٢٤٤٢١) طالبًا وطالبة، وذلك بواقع

الطالبة وطالبة في المؤسسات الحكومية و(٨٥١٥) طالبا وطالبة في المؤسسات الخاصة داخل السلطنة، و(١٢٤٥) طالبا وطالبة في البعثات والمنح الخارجية موزعين على (١٨٢) برنامجاً في (١٧) دولة، من بينها (٣) دول خليجية.

أما فيما يتعلق بتوزيع الطلبة على دول الابتعاث في نفس العام الأكاديمي (٢٠١٧/٢٠١٨م) فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة اختيارات المبتعثين للدراسة في الخارج بعدد (٤٠٤) طلاب، تلتها المملكة المتحدة بعدد (٢٩٨) طالبا وطالبة، ثم استراليا بعدد (١٣٩) طالبا وطالبة، وفيما يتعلق بالمنح الدراسية فقد تم قبول (٤٤) منحة من الدول الشقيقة والصديقة وكانت لجميع المراحل الدراسية: (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).



مركز القبول الموحد



يقوم مركز القبول الموحد بعملية تنسيق وإنهاء إجراءات قبول الطلبة المؤهلين الذين أنهوا دبلوم التعليم العام أو ما يعادله، ويضمن نظام القبول الموحد الإلكتروني الفرص المتساوية لجميع الطلبة المتقدمين، كما يلبي حاجة المجتمع في تسهيل عملية تقديم طلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وإدارتها بكفاءة من خلال استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)، والرسائل النصية القصيرة (SMS)، وتطبيق الهواتف الذكية «التحقق».

وأكمل المركز أعماله في تنظيم عملية تسجيل وقبول الطلبة بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة وخارجها للعام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨م اثني عشر عاماً منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦م، وبعد مرور تلك الفترة من إنشائه ارتأى المركز تحديث اللائحة التنظيمية للقبول الموحد والتي صدرت في ٢٢/٦/٢٠١٧م لإدارة عملية تسجيل وقبول الطلبة بشكل أكثر فاعلية.

كما عمل المركز على تطوير كافة السبل والوسائل من أجل تسهيل إحقاق الطلبة بطريقة عادلة ومتساوية بمختلف مؤسسات التعليم العالي، منها على سبيل المثال لا الحصر تقسيم دليل الطالب وتبويب البرامج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي

بلغ عدد المقاعد المتوفرة في مؤسسات التعليم العالي والبعثات والمنح الداخلية والخارجية (٢٩٨٥٢) مقعداً دراسياً

بلغ عدد الذين قاموا بالتسجيل واختيار البرامج الدراسية (٣٦١٨٨) طالباً وطالبة

بلغ عدد المتقدمين الناجحين في شهادة دبلوم التعليم العام أو ما يعادله (٣٣٠١٣) طالباً وطالبة

عدد الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي والبعثات والمنح الداخلية والخارجية بلغ (٢٤٤٣٦) طالباً وطالبة

وفقاً لقاعدة بيانات
نظام القبول الإلكتروني
للعام الأكاديمي
٢٠١٧/٢٠١٨م

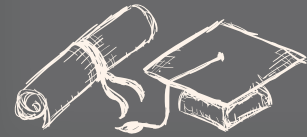
كما يتولى مركز القبول الموحد إدارة النظام الإحصائي للتعليم العالي الذي اعتمد على المشروع الذي تنفذه الوزارة لربط ٧٠ مؤسسة تعليمية حكومية وخاصة (٤١ مؤسسة تعليمية حكومية و٢٩ مؤسسة تعليمية خاصة) بقاعدة البيانات المركزية، وجمعت البيانات الإحصائية للعام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م من قاعدة البيانات المركزية دون الحاجة إلى الرجوع لمؤسسات التعليم العالي، وتتضمن هذه القاعدة البيانات التعريفية والمالية لكل مؤسسة تعليم عالٍ داخل السلطنة، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالطلبة والعاملين في جميع مؤسسات

التعليم العالي بالسلطنة، وبيانات الطلبة العُمانيين المبتعثين إلى خارج السلطنة. وتساعد تلك البيانات الإحصائية متخذي القرار في وضع الاستراتيجيات والخطط التي من شأنها أن تسهم في تطوير نظام التعليم العالي في السلطنة، والمقارنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، كما توضح البيانات الإحصائية وضع السلطنة في التعليم بين دول العالم وذلك من خلال البيانات التي يتم تزويد المنظمات الدولية بها.

التعليم العالي الخاص

شهد قطاع التعليم العالي الخاص نمواً مضطرباً في السنوات الأخيرة، فقد تطورت منظومة مؤسسات التعليم العالي الخاص كما ونوعاً، حيث وصل عدد المؤسسات التعليمية الخاصة (٢٩) مؤسسة (٩ جامعات و٢٠ كلية خاصة) موزعة على مختلف محافظات السلطنة، تقدم تخصصات وبرامج مختلفة على مستوى الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير، وانتقلت معظم هذه المؤسسات إلى مبانيها الدائمة حيث أكملت (٢٤) مؤسسة مبانيها الدائمة من مجمل (٢٩) مؤسسة تعليم عالٍ، إذ تم بناؤها وفق مواصفات ومعايير مؤسسات التعليم العالي.

وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨م، صدر قرار بترقية المعهد الوطني للسيارات إلى كلية تقنية السيارات تحت إشراف وزارة التعليم العالي، كما تمت الموافقة المبدئية على إنشاء كلية الطب بجامعة ظفار، وإنشاء الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا عن طريق (دمج كليتي كالدونيان الهندسية وعُمان الطبية وإضافة كليات أخرى)، كما تم قبول حملة دبلوم التعليم العام (المسارات غير العلمية) في التخصصات الهندسية على أن تقوم المؤسسات بتقديم برنامج تجسيري مكثف مدته عام أكاديمي يتم فيها تدريس الطالب المواد العلمية ذات الصلة بالبرنامج المراد الالتحاق به.



كليات العلوم التطبيقية

تشرف وزارة التعليم العالي على خمس كليات للعلوم التطبيقية تتوزع في مختلف

ولايات السلطنة (صحار ونزوى وصور وعبري وصلالة، بالإضافة إلى كلية التربية بالمرستاق)، وقد بلغ عدد الطلاب المقيدين بهذه الكليات للعام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨م (٦٩٩٨) طالباً وطالبة. وفي إطار تقييم ومراجعة البرامج التي تطرحها الكليات ودراسة مدى مواكبتها لمتطلبات سوق العمل تم طرح برنامج إدارة الأعمال بعد مراجعته وإضافة تخصصات جديدة وهي (إدارة سلاسل الإمداد، التسويق، التأمين و البنوك القرار.



كليات العلوم التطبيقية تعمل على تعزيز ثقافة البحث العلمي وزيادة الإنتاج البحثي

جامعة السلطان قابوس



جامعة السلطان
قابوس أسهمت بدور
بارز في التعليم العالي
والتنمية الوطنية في
السلطنة

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدین في برامج الدراسات العليا خلال العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨ م (١٢٩٧) طالباً على مستوى الماجستير، و(٢٣٢) طالباً على مستوى الدكتوراه، و(١٢) طالباً على مستوى دبلوم



الدراسات العليا، كما بلغ عدد المسجلين للدراسة ١٣٥ طالباً، كما بلغ عدد الطلبة الدوليين ٧٧ طالباً على مستوى الماجستير، و(٥٠) طالباً على مستوى الدكتوراه، بالإضافة إلى طالب واحد على مستوى دبلوم الدراسات العليا، هذا بالإضافة إلى ٣ طلاب دوليين مسجلين للدراسة، وفي العام الأكاديمي ذاته بلغ عدد خريجي الماجستير (٤٣٦) خريجاً، في حين بلغ عدد خريجي الدكتوراه (٣٤) خريجاً، كما حظي (٧٢) من طلبة الماجستير بمنح دراسية من جميع كليات الجامعة، و(٣٠) منحة دراسية لطلبة الدكتوراه من ست كليات.

مؤتمرات إقليمية ودولية، وتمت الموافقة على (٢١٢) طلباً لحضور المؤتمرات.

وسعيًا منها لإيجاد شراكات بحثية فاعلة مع جامعات ومؤسسات أكاديمية وبحثية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وقعت جامعة السلطان قابوس على مذكرات ورسائل تفاهم وبرامج تعاون واتفاقيات ثنائية مختلفة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى، بلغ إجمالها (٧٠) مذكرة ورسالة تفاهم واتفاقية وبرنامجا.

وفي أغسطس ٢٠١٧ م أنشأت الجامعة مركز أبحاث تقنية النانو (الذي بدأ ككرسي بحثي ممول من قبل مجلس البحث العلمي) ومركز أبحاث الطاقة المستدامة للذين دأبا منذ إنشائهما على إجراء أبحاث وتنفيذ استشارات بحثية في مجالات تخصصهما، وقد نشر باحثو المركز في عامي ٢٠١٧ م و٢٠١٨ م (١٥) ورقة علمية في مجلات علمية محكمة، إضافة إلى تقديمهم (١٣) عرضاً في المؤتمرات البحثية وحلقات العمل خلال الفترة نفسها.

وإيماناً بضرورة مساهمة التقدم والتطور الذي تسعى إليه كل المؤسسات، فقد تم ترقية المستشفى الجامعي للمستوى البلاتيني، بحسب الاعتماد الدولي الكندي لمؤسسات الرعاية الصحية، وذلك بعد تحقيق ما يقرب من ٩٨٪، من المقاييس والمؤشرات الخاصة بالجودة وسلامة المرضى، وبذلك تعد أول مؤسسة صحية في السلطنة تحصل على هذا المستوى.

ونظراً لما تتمخض عنه المؤتمرات والندوات العالمية من تعزيز التعريف بالجامعة، وتوسيع شبكات التعاون مع الباحثين والأكاديميين من شتى جامعات العالم، فقد أقامت كليات الجامعة ومراكزها البحثية المختلفة ومركز الدراسات التحضيرية (١٥) مؤتمراً في عام ٢٠١٧ م.

ومنذ مطلع عام ٢٠١٨ م وحتى منتصف العام تم تنظيم ١١ مؤتمراً وندوة من قبل كليات الجامعة، ووحداتها المختلفة، واستمرت الجامعة في توفير الدعم لباحثيها، حيث حضر حوالي (٤٩٨) أكاديمياً من الجامعة

روح العصر والشباب، ويقدم مادته وفق معطيات هذا الوقت سريع التغير والتطور.

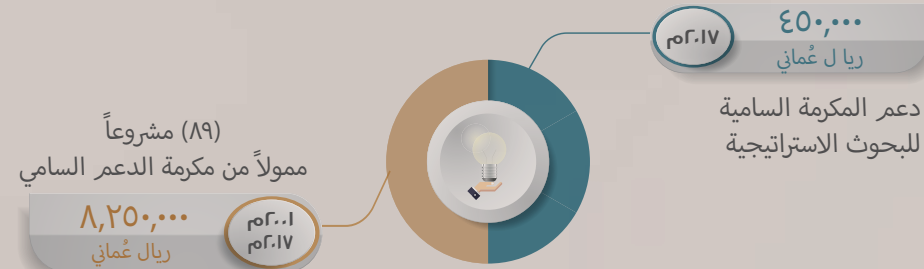
ومما تجدر الإشارة إليه أن جامعة السلطان قابوس صنفت ضمن أفضل عشر جامعات عربية في مؤشر أفضل الجامعات العربية لعام ٢٠١٨ م، الذي أعدته مؤسسة «كواكواريلي سيموندس» المختصة بالتعليم ومقرها العاصمة البريطانية لندن.

تسهم جامعة السلطان قابوس بدور بارز في التعليم العالي والتنمية الوطنية في السلطنة، وتعدّ مركزاً للتطوير وبيت خبرة يمد مختلف القطاعات بالاستشارات والكوادر الوطنية المؤهلة بأرقى المستويات العلمية في مختلف التخصصات، وجاءت الهوية الإعلامية للجامعة التي دشنت في ٢٠١٨/٢/١٤ لتشكّل مسارا جديدا يتلاءم مع متطلبات الوقت الراهن، وشملت البوابة الإعلامية موقعا متنوعا يساير

واستقبلت الجامعة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨ م، أكثر من (١٦) ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس موزعين على كليات الجامعة، التي تشمل كلية الطب والعلوم الصحية، وكلية العلوم الزراعية والبحرية، وكلية التربية، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الحقوق، وكلية التمريض، كما تستقطب الجامعة عددا كبيرا من المتقدمين لبرامج الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه، وبلغ عدد برامج الماجستير (٦٣) برنامجا موزعة على جميع كليات الجامعة المختلفة، كما بلغ عدد برامج الدكتوراه (٣٠) برنامجا تقدمها ست كليات، هذا بالإضافة إلى دبلوم الدراسات العليا الذي تقدمه كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

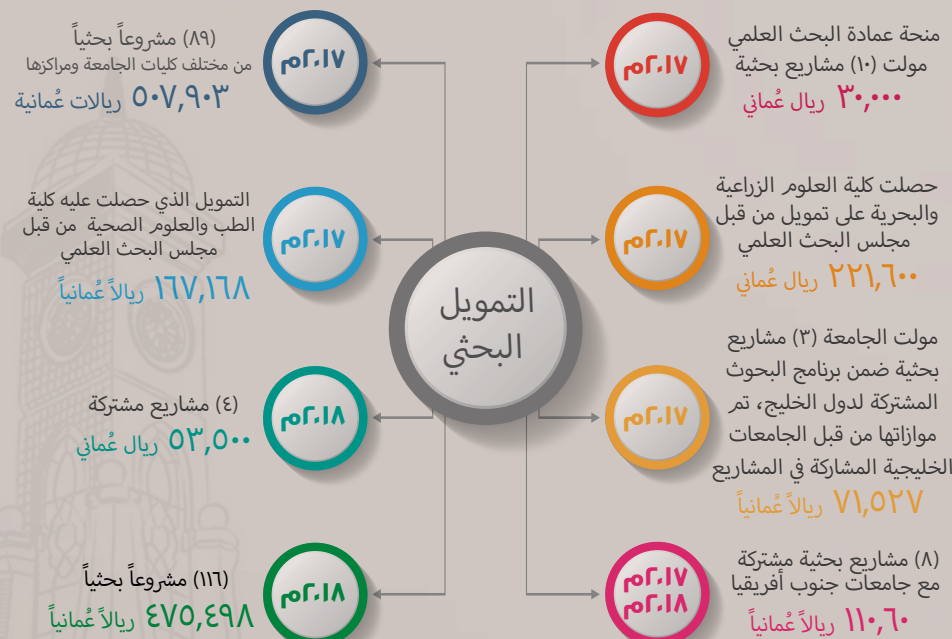


البحوث الاستراتيجية



إحصائيات جامعة السلطان قابوس

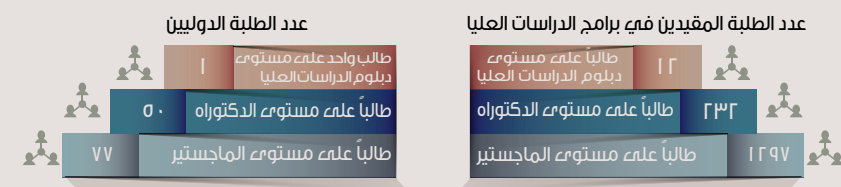
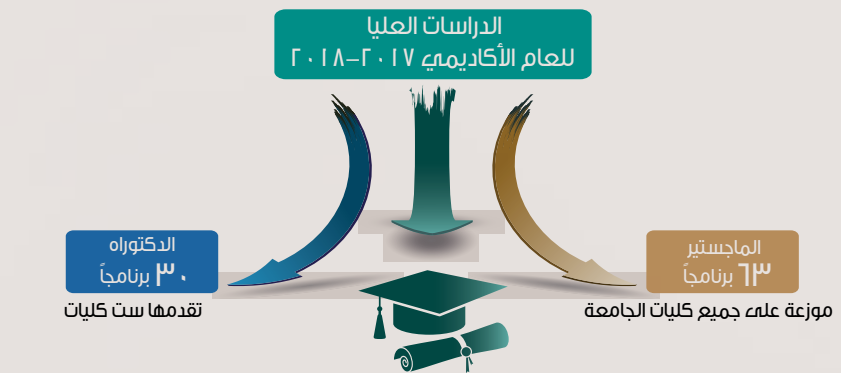
التمويل البحثي



كلية العلوم
تمويل (١) مشروع واحد

كلية الهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية
تمويل (٢) مشروعين اثنين

كلية العلوم الزراعية والبحرية
تمويل (٥) مشاريع



الدكتوراه (٣٤) خريجاً
٣٠ منحة دراسية
من ست كليات

الماجستير (٤٣٦) خريجاً
٧٢ منحة دراسية
من جميع كليات الجامعة

القطاع الصحي

أسهمت الإنجازات الصحية التي تحققت خلال النهضة المباركة التي أسس دعائمها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - حفظه الله ورعاه -، في تحقيق نقلة نوعية وتقدم ملموس على جميع مستويات الرعاية الصحية في السلطنة بمعدلات عالية وسريعة، وتقنية متطورة تتماشى مع الاتجاهات الحديثة في آليات تقديم خدمات الرعاية الصحية والطبية للسكان، وقد انعكس هذا التطور إيجابيا على جميع المؤشرات الصحية.

ومع بداية الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، شهد النظام الصحي في السلطنة مزيدا من النمو والتطور في نوعية وكفاءة الأداء، حيث تبنت وزارة الصحة بمختلف مؤسساتها المنتشرة في كل أنحاء السلطنة مهمة توفير الجزء الأكبر من الخدمات الصحية للسكان، وكان عليها أن تصل بتلك الخدمات إلى المستوى الذي يواكب الزيادة السكانية والتطور الاقتصادي والاجتماعي المتسارع الذي تشهده السلطنة.

ويعتبر عام ٢٠١٨م هو العام الثالث للخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية والتي جاءت بمنهجية جديدة تتماشى مع التغير الديموغرافي والسكاني والتطور الصحي والتقني الذي يشهده العالم، واستندت الخطة على النظرة المستقبلية للنظام الصحي (الصحة ٢٠٥٠) التي تمثل نقلة نوعية في عملية التخطيط الصحي

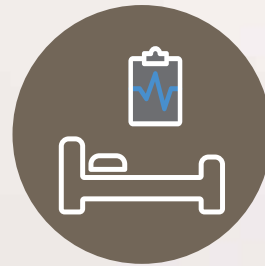
في تقديم الخدمات الصحية، وقد قامت بتأهيل وتطوير الكوادر العمانية العاملة في المجال الصحي ليكونوا دعامة للنظام الصحي في المستقبل، كما تهتم بالمعلومات والبيانات الإحصائية لتقييم خططها الخمسية والعمل على التخطيط العلمي السليم، ونتيجة لذلك فإن المجتمع الدولي أشاد كثيرا بما حققته السلطنة للنهوض بالمجتمع العماني،

وتتكون منظومة الرعاية الصحية من ثلاثة مستويات متكاملة هي الرعاية الصحية الأولية الفعالة وعالية الجودة التي تقدمها المراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات المحلية التي تغطي كافة محافظات وولايات السلطنة، ثم المستوى الثاني وهو الرعاية

الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات المرجعية الموجودة في كل محافظات السلطنة ومستشفيات الولايات الموجودة في بعض الولايات الرئيسية التي تقدم رعاية طبية للمشاكل الصحية التخصصية، وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصا، ثم المستوى الثالث وهو الرعاية الصحية التخصصية عالية التقنية، والتي توفرها المستشفيات الكبيرة في محافظة مسقط وهي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى النهضة، وهي جميعها مستشفيات ذات طبيعة شاملة تعمل كمستشفيات مرجعية لكافة أنحاء السلطنة، ويعتبر مستشفى المسرة بمحافظة مسقط مستشفى تخصصيا على المستوى الثالث للأمراض النفسية والعصبية.

وصل عدد المستشفيات في السلطنة حتى نهاية عام ٢٠١٧م إلى (٧٦) مستشفى منها (٤٩) مستشفى تابعا لوزارة الصحة

بلغ عدد أسرة هذه المستشفيات جميعها (٦٦٩٦) سريرا بمعدل (١٤٠٧) سريرا لكل ١٠,٠٠٠ من السكان، منها (٥٠٣٩) سريرا تابعا لمستشفيات وزارة الصحة بنسبة ٧٥,٣٪ من جملة أسرة المستشفيات في السلطنة.



فقد أولت اهتماما بالغاً باستراتيجيات دعم وتنمية القوى العاملة بهدف النهوض بمستوى الخدمات الصحية في السلطنة، وما يؤدي إليه ذلك من تحسن في نوعية الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، فقد تخرج في عام ٢٠١٧م (٥٠) خريجاً وخريجة من الفئات الطبية المساعدة من المعاهد الصحية التابعة للوزارة ليبلغ إجمالي الخريجين (١٣,٤٣٢) من تلك الفئات على مدى السنوات الماضية، هذا بالإضافة إلى تخرج حوالي (٣٢٤٧) من الفئات الطبية المساعدة الأخرى.

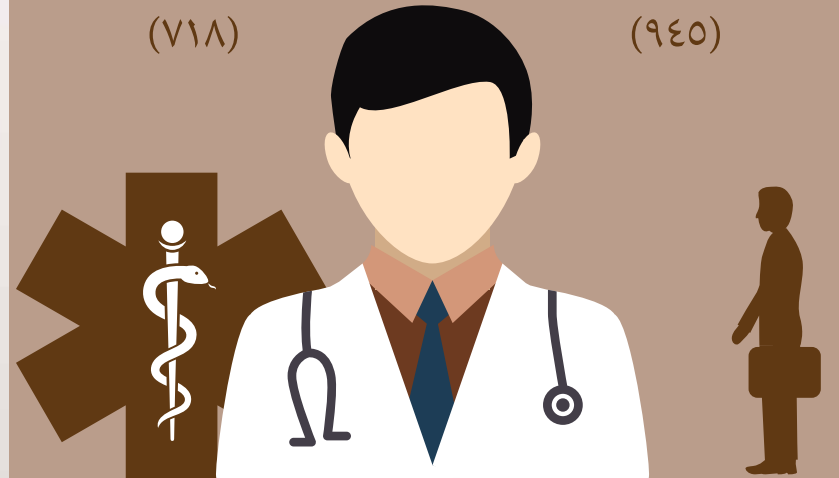
يعتبر القطاع الصحي الخاص رافداً إضافياً للخدمات الصحية بالسلطنة وينمو باضطراد، فحتى نهاية عام ٢٠١٧م بلغ عدد

المستشفيات الخاصة
(٢١)

المجمعات الصحية
(٢٧٠)

الصيدليات الخاصة
(٧١٨)

العيادات الصحية
(٩٤٥)



وجاء اهتمام وزارة الصحة بالمستويين الثاني والثالث من الرعاية الصحية، إدراكاً منها بأن التقدم الصحي الذي يتمثل في انخفاض معدلات الأمراض المعدية مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، سيحول الاحتياجات المستقبلية إلى مكافحة المشكلات الصحية الناتجة عن الأمراض غير المعدية والتي تتطلب رعاية طبية مستمرة ومتقدمة.

وفيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأولية ذات التكلفة المنخفضة والفاعلية العالية، فإن وزارة الصحة حرصت خلال خططها الخمسية على دعم وتطوير مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، واعتبارها المدخل الأساسي لتقديم كافة أوجه الرعاية الصحية للسكان، وشمل ذلك التوسع في نشر المؤسسات الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية

ونظراً لإدراك وزارة الصحة بأن نوعية الرعاية الصحية المقدمة تعتمد بشكل كبير على توافر العدد المناسب من القوى العاملة المؤهلة بفئاتها وتخصصاتها المختلفة،



نقلة نوعية وتقدم ملموس على جميع مستويات الرعاية الصحية في السلطنة بمعدلات عالية وسريعة (المستشفى السلطاني)

الخدمة المدنية

تعمل وزارة الخدمة المدنية على إيجاد حراك فاعل في التنمية الإدارية بين الجهات الحكومية المدنية، واضعة نصب عينها تدريب الموظفين وتطوير ذاتهم الوظيفية ساعية بذلك إلى إحداث نقلة نوعية في مفهوم العمل الإداري للمجتمع الوظيفي؛ ليكون الموظف متسلحاً بالعلم والمعرفة وقادراً على المشاركة في البناء والتنمية على أساس أن الإنسان محور التنمية وغايتها التي سعت دوماً إلى ترسيخ هذا المفهوم، حيث تضطلع بمسؤولياتها من أجل تقديم خدماتها لمختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية ماضية بذلك إلى التطوير والتحديث في كافة

المستويات وعلى مستوى عالٍ مستفيدة من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم لتغيير المفاهيم والأساليب في قطاع الخدمة المدنية.

وتمضي وزارة الخدمة المدنية وفق ما نصّ عليه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٤٢) باقتراح السياسات والخطط الهادفة لتطوير وتنمية وحدات الجهاز الإداري للدولة من كافة النواحي والمرتكزات التنظيمية والبشرية والإجرائية والتشريعية والمعلوماتية وتوجيه وتنسيق الجهود لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

وتم استحداث نظام آلي يُعنى بالتدريب الإلكتروني يكون متاحاً لموظفي وحدات الخدمة المدنية عن طريق نظام الموارد البشرية (نظام مورد)، وذلك بعد إجراء دراسة بينت أهمية هذا النوع من التدريب، وتم وضع المواصفات المطلوبة لنظام التدريب الإلكتروني وفقاً لأحدث التقنيات المتوفرة بحيث يوفر النظام بنكاً للبرامج التدريبية لتدريب أكبر عدد من الموظفين (اختصار الوقت والجهد والتكلفة)، ويعد هذا البرنامج نقلة نوعية متطورة لتدريب موظفي قطاع الخدمة المدنية فهو يتيح زيادة فرص التدريب دون انقطاع الموظفين عن العمل ويكفل لهم اختيار أفضل البرامج التدريبية المناسبة طبقاً لاحتياجاتهم واحتياجات جهات عملهم، ويوفر البرنامج حقائب تدريب إلكترونية مدمجة مع أفلام فيديو بالصوت والصورة، ونظاماً تفاعلياً يحفز المتدرب للاستفادة من التدريب.

منظومة إدارة وتنمية الموارد البشرية التي تحقق التكاملية في تطبيقات وعمليات الموارد البشرية وفق مرتكزاتها الأساسية التي تضمن تحقيق التوافق الاستراتيجي في الأداء، ومشاركة الموظفين في وضع الخطط وبرامج العمل وإرساء نظام لقياس فاعلية الأداء يتسم بالإنصاف والمصداقية بما يتماشى مع التشريعات والأنظمة، حيث تركز المنظومة من خلال عملياتها في إدارة وتنمية الموارد البشرية على عنصر التخطيط وبناء الكفاءات الوظيفية.

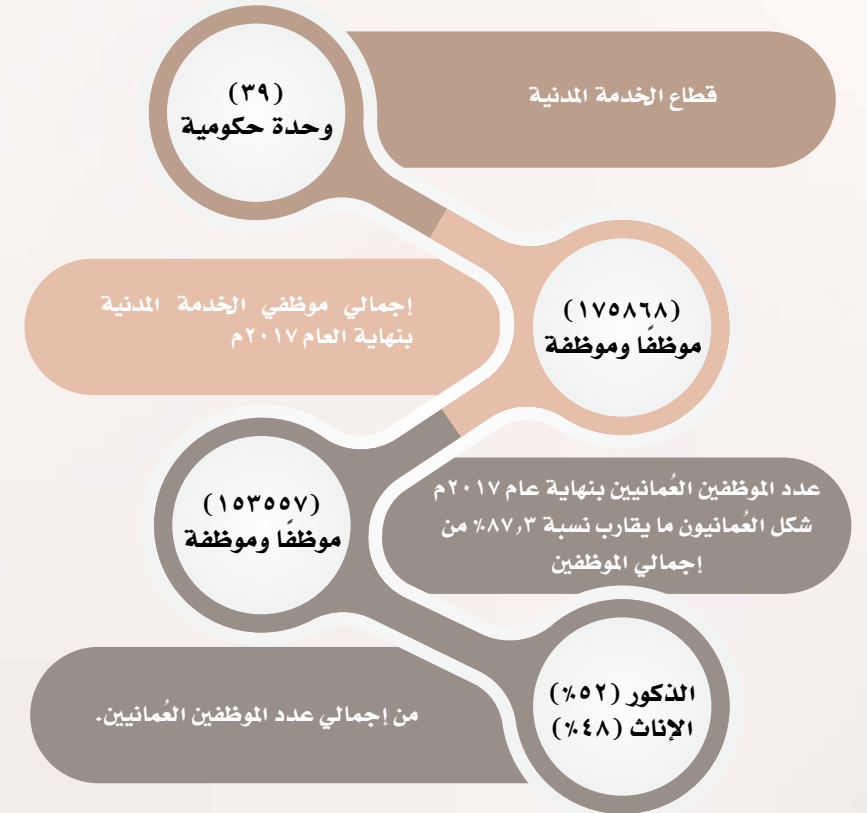
ومن خلال منظومة إدارة وتنمية الموارد البشرية تم كذلك وضع إطار الكفاءات الوظيفية الخاص بموظفي وحدات الخدمة المدنية، والذي يتضمن مجموعة من الكفاءات التي تم توزيعها على جميع المسميات الوظيفية بحسب مستواها الإداري وكذلك اختصاصاتها الوظيفية والموضحة تفصيلاً في دليل الكفاءات الوظيفية.

كما تبنت المنظومة منهجية علمية وموضوعية لقياس كفاية الأداء لموظفي وحدات الخدمة المدنية بناءً على قياس مدى مساهمة الموظفين في تحقيق وإنجاز الخطط والأهداف وتحقيق الكفاءات التي تم تحديدها في وثيقة الأداء السنوي، وتحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية المطلوبة لإنجاز الأهداف المستقبلية بما يتناسب مع خطة التطوير الوظيفي، كما يتم من خلال هذه التقارير العمل على تقدير الإنجازات والنتائج المتميزة لدى موظفي وحدات الخدمة المدنية وغرس ثقافة التطوير الذاتي المستمر.

وفي إطار السعي للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي بما يحقق أعلى المستويات في جودة الأداء من خلال الاستثمار الأمثل في إدارة وتنمية الموارد البشرية وتطوير أنظمة العمل، تبنت وزارة الخدمة المدنية تطبيق

وفي إطار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتحسين كفاءة الأداء لدى موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة، تم التنسيق على تنفيذ برامج تدريبية إلكترونية بالوحدات الحكومية والهيئات المطبقة لنظام الموارد البشرية (نظام مورد) الخدمة الذاتية، وتشغيل النظام في وحدات الجهاز الإداري للدولة والخاضعة لقانون الخدمة المدنية لبدء عملية التدريب.

وفي إطار السعي للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي بما يحقق أعلى المستويات في جودة الأداء من خلال الاستثمار الأمثل في إدارة وتنمية الموارد البشرية وتطوير أنظمة العمل، تبنت وزارة الخدمة المدنية تطبيق





ولأن العنصر البشري يعتبر أهم مقومات العمل الإداري في كافة المستويات، فقد تم خلال العام ٢٠١٧م الموافقة على تدريب عدد (٨٦٥١٧) موظفًا وموظفة من وحدات الخدمة المدنية، حيث بلغ عدد مرشحي وحدات الخدمة المدنية الذين تم إيفادهم في برامج داخل السلطنة (٨٥٩٨٩) موظفًا وموظفة، وبلغ عدد مرشحي الوحدات الحكومية الذين تم إلحاقهم في برامج تدريبية خارج السلطنة (٥٢٨) موظفًا وموظفة، وتمت الموافقة كذلك على إيفاد مجموعة من موظفي وحدات الخدمة المدنية للحصول على مؤهلات أكاديمية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى نظام (مورد) الذي يهدف إلى تطوير وتيسير إجراءات العمل بوحدات الموارد البشرية في القطاع الحكومي، وتحسين نوع وطرق تقديم الخدمة المطلوبة، وذلك من خلال إدخال تقنية نظم المعلومات، وبناء قاعدة معلومات حديثة وموحدة وشاملة لدعم اتخاذ القرار، وسهولة الحصول على البيانات وتحديثها، وإعداد الدراسات التحليلية اللازمة، وتسهيل معرفة البيانات الوظيفية للموظف بما يسهل عمليات حصر وتعداد الموظفين في وحدات الجهاز الإداري، والتخطيط الوظيفي وخطط ترشيد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات للموظفين وغيرها من مزايا مادية أخرى تستحق بسبب الوظيفة العامة.

وتحتوي النظام على شقين رئيسيين هما الشق الإداري والشق المالي، وقد تم تشغيل الشق الإداري لهذا النظام تدريجياً في أغلب وحدات قطاع الخدمة المدنية، وبلغ إجمالي

عدد الجهات الحكومية المشغلة للجانب الإداري حتى منتصف عام ٢٠١٨م عدد (٣٨) وحدة حكومية.

ومن منطلق الاختصاص المنوط بها بشأن تنفيذ السياسات والخطط التي تتعلق بالتوظيف، تعمل وزارة الخدمة المدنية على أن يكون التوظيف في الوحدات الحكومية محققاً لأهدافه، من حيث إتاحة فرص متكافئة للتنافس على الوظائف العامة لكل مواطن، على أساس من العدالة والمساواة وتوافر الشروط المقررة قانوناً والاختيار وفقاً لعناصر الجدارة، وسد احتياجات العمل من القوى العاملة الوطنية طبقاً لسياسة ربط التعيين بحاجة العمل ووجود الوظيفة الشاغرة وتوافر الاعتماد المالي.

فيما يتعلق بالوظائف النمطية، تسهيلات على المواطنين وتوفيراً للوقت والجهد والموارد المادية والبشرية في إجراءات الإعلان عن الوظائف والتقدم بالطلبات، وكذلك في إجراءات المنافسة لشغل الوظائف وتحقيق مستوى من الشفافية في الإجراءات والعدالة في الاختيار.

وفي إطار التعاون القائم والمستمر بين مختلف الوحدات والمؤسسات غير المطبقة لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، استضافت وزارة الخدمة المدنية عدد (٧) من الجهات المدنية والعسكرية والشركات الحكومية وذلك للاستفادة من نظام التوظيف المركزي لإجراء الاختبارات التحريرية لعدد (٣٢٨٣) متقدماً للتنافس على مختلف الوظائف الشاغرة من خلال نظامها الإلكتروني.

ووفرت الوزارة لإجراء الاختبارات التحريرية مختبرات مجهزة بأحدث التقنيات وأجهزة الحاسب الآلي وربطها بينك الأسئلة، حيث يقوم النظام من خلاله باختيار عدد من الأسئلة لكل متقدم وتطرح بشكل متساوي على جميع المتقدمين وفق أسس ومعايير معتمدة، وفي نهاية الاختبار تعلن النتائج مباشرة بقاعات الاختبارات من خلال شاشات عرض معدة لذلك.

واستمراراً للجهود التطويرية التي تقوم بها هذه الوزارة لنظام التوظيف المركزي، ومواكبة للتطورات الحاصلة في مجال تقنية المعلومات فقد قامت مؤخراً بتدشين تطبيق نظام التوظيف الإلكتروني للهواتف الذكية (توظيف) والذي يأتي ضمن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحقيق

أهداف تبسيط وتسهيل الإجراءات المرتبطة بتقديم كافة خدمات نظام التوظيف المركزي للمستفيدين.

ويشكل إدخال هذه الخدمة نقلة نوعية في الخدمات المقدمة في هذا الجانب، حيث يستطيع المستفيد من خلال هذا التطبيق الاطلاع على تفاصيل الإعلانات الخاصة بالشواغر الوظيفية، وقائمة الوظائف التي تناسب الباحثين عن عمل، كما يوفر التطبيق خدمة التقدم للوظيفة، ومتابعة تفاصيل إعلانات المواعيد، ومعرفة نتائج الامتحانات، ويتوفر أيضاً ضمن خاصيات التطبيق تقديم البلاغات لأي صعوبة قد تواجه المتقدمين للوظائف أثناء تقديم طلباتهم ومتابعتها، ومعرفة تفاصيل الوظيفة المرشح للتعين عليها، وتحميل المستندات الخاصة بالمستفيد من الخدمة للرجوع إليها في أي وقت يحتاجها.

ونتيجة للجهود المتواصلة لتطبيق نظام التوظيف المركزي، توج النظام بعدد من الجوائز العربية والعالمية مثل جائزة السلطان قابوس للإبداع في الخدمات الحكومية الإلكترونية، والجائزة الأولى للأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة منع ومكافحة الفساد، وجائزة الشرق الأوسط لأفضل مشروع إلكتروني، والجائزة الخليجية لأفضل مشروع خليجي، كما حصل نظام التوظيف المركزي على إشادة عربية ودولية، وأبدت العديد من الدول رغبتها للاستفادة منه من خلال نقل التجربة نظراً للمصداقية التي يتميز بها والنجاح الذي حققه.

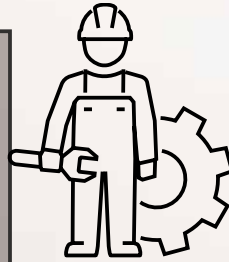
القوى العاملة

تسعى وزارة القوى العاملة إلى تطوير الخدمات التي يقدمها قطاعها (العمل والتعليم التقني والتدريب المهني)، والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في عجلة التنمية، إلى جانب دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني والنمو المتواصل تحقيقاً لأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٢٠م) وتطلعاتها لبناء اقتصاد حديث قوامه المعرفة وزيادة الإنتاج ومرتكزه الإنسان والاستثمار فيه بتنمية معارفه وتنويع تخصصاته ومهاراته

توضيح إحصائية نظام الترخيص

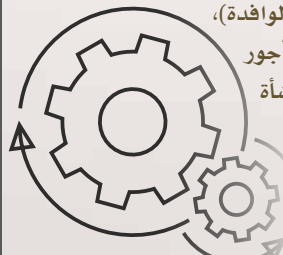
الالكتروني بأن عدد الترشيحات الالكترونية عن طريق الموقع بلغت (١٩١٦٠٦) ترشيحات، وذلك من أول يناير ٢٠١٦م وحتى يونيو ٢٠١٨م، فيما بلغت إجمالي طلبات عقود العمل للمواطنين (١٤٦٣١٨) طلباً منها (١٣٦٢٢٩) عقد عمل معتمد، وتم رفض (١٧٩٧) طلباً من قبل الباحثين، وإلغاء (٥٩٨٠) طلباً.

وفيما بدأت وزارة القوى العاملة التطبيق الإلزامي لتسجيل عقود العمل الفردية للعمانيين الكترونياً للشركات من خلال موقع وزارة القوى العاملة أو تطبيق نعمل عبر الهواتف المحمولة وإيقاف تسجيلها يدوياً في مختلف منافذ الوزارة، تم تدشين نظام الترخيص الالكتروني لاستقدام قوى عاملة غير عمانية خاصة (عمال منازل ومن في حكمهم) وتجارية، بهدف تسهيل إجراءات



بلغ عدد العاملين من القوى الوطنية في القطاع الخاص (٢٤١٣٢٥) حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٨م، منهم (١٨١١٧٩) من فئة الذكور، و(٦٠١٤٦) من فئة الإناث، فيما بلغ عدد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص (١,٩١١,٤٧٨) عاملاً وعاملة، مقارنة بعددهم البالغ (١,٩٢٤,٨٣٩) عام ٢٠١٧م و(١,٩٤٢,٠٠٨) في عام ٢٠١٦م، وتركزت غالبية هذه القوى العاملة في مسقط بعدد (٨١٧٠١٩) عاملاً وعاملة.

وشهد عام ٢٠١٧م تنفيذ التفتيش الشامل على (٤٨٦٩) منشأة للتأكد من التزامها بأحكام قانون العمل فيما يختص بوضع التشغيل للقوى العاملة (الوطنية والوافدة)، والالتزام بساعات العمل والإجازات وأوقات الراحة والوفاء بدفع الأجور للعاملين في الأوقات المنتظمة والمحددة لها، والتأكد من التزام المنشأة بأحكام قانون العمل واللوائح والقرارات التنفيذية المرتبطة به ذات العلاقة بظروف العمل، وتوفير الحماية والوقاية للعاملين بتوفير متطلبات السلامة والصحة المهنية، وتقديم النصح والمشورة لأصحاب العمل وللعاملين بما يحفظ حقوقهم المقررة لهم قانوناً.





ومستويات مهنية متنوعة تلبي مختلف حاجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة.

وضمن السعي لتأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة الوطنية لتسهم بدور إيجابي في مسيرة التنمية الاقتصادية والمعرفية بالبلاد، اعتمدت وزارة القوى العاملة خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨ م لائحة متكاملة لتنفيذ برنامج الدبلوم المهني، الذي يهدف إلى إعداد قوى عاملة مؤهلة ومتخصصة في مجالات مهنية معينة تلبي حاجة سوق العمل وترفع نسب التعمين في القطاع الخاص وتسهم في توفير تخصصات مهنية لتأهيل الحاصلين على دبلوم التعليم العام وما يعادله في تطوير مهاراتهم المهنية في مجالات العمل المختلفة إلى جانب تنوع مسارات التعليم بعد شهادة دبلوم التعليم العام، كما تم تطبيق نظام هندسة الإجراءات والتحول للنظام الإلكتروني من خلال بوابة استثمار بسهولة (المحطة الواحدة) مع وزارة التجارة والصناعة.

وفي شأن التعليم والتدريب المهني الذي يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية التي تعمل على بناء المهارات وصقلها بما يحقق بناء الإنسان العُماني وتحقيق الأهداف التي تتطلع لها السلطنة من تأهيل وتدريب للقوى العاملة الوطنية لإحلالهم محل القوى العاملة الوافدة وتشغيلهم في مهن تخصصية يحتاجها سوق العمل، فقد شهد العام ٢٠١٧ م صدور القرار الوزاري رقم (٢٠١٧/٤٠٦) القاضي بتحويل مراكز التدريب المهني الحكومية ومعاهد تأهيل الصيادين إلى كليات مهنية، حيث توجد حالياً (٧) كليات مهنية موزعة على عدد من ولايات السلطنة (السيب، صحم، صور، عبري، شنان، البريمي، وصلالة)، بالإضافة إلى الكلية المهنية للعلوم البحرية (الخابورة).

وقد تم تحديث وتطوير المسارات التدريبية بالكليات المهنية والكلية المهنية للعلوم البحرية لضمان مواكبة التطوير والمتغيرات العلمية والتكنولوجية لضمان مخرجات ذات كفاءات

وقد بلغ عدد المؤسسات التدريبية الخاصة خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٦ م (٣٥٩) مؤسسة منها (١٧٧) معهداً و (١٦) مركزاً و (١٨) وحدة تدريبية و (١٤٨) مكتب خدمات تدريبية، وتتركز العمليات التدريبية لهذه المؤسسات في المجال التجاري والمجال الصناعي والمجال الحرفي والبرامج الخاصة وخدمات التدريب.



يضطلع التعليم التقني كونه أحد منظومات التعليم العالي في السلطنة بدور كبير في إعداد الكوادر الفنية والتخصصية التي يحتاجها سوق العمل من خلال إعداد وتأهيل عدد من الشباب العُمانيين الحاصلين على دبلوم التعليم العام وما يعادله، وإكسابهم المعارف والمهارات بالجودة والكفاءة المطلوبة في مختلف التخصصات الهندسية وتقنية المعلومات والتخصصات التجارية والعلوم التطبيقية والصيدلة والتصوير الضوئي وتصميم الأزياء، والتي يصل عددها إلى (٣٩) تخصصاً معتمداً، فهو يعتبر ركيزة أساسية في تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم ليكونوا قوى عاملة متسمة بالتفكير المبتكر، تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المجتمعي.

تشرف وزارة القوى العاملة على الكليات التقنية السبع القائمة في السلطنة



وفيما يتعلق بأعداد الخريجين فقد بلغ عددهم خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٦ م، (٥٩١٢) خريجاً وخريجة، وتماشياً مع التوسع الكبير في أعداد الطلبة الملتحقين بالكليات التقنية، فقد تم زيادة مشاريع البنية التحتية لتلبية هذه الزيادة في أعداد الطلبة، وتشمل هذه الزيادة التوسع في المباني والمرافق وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة لها مثل الفصول الدراسية والمختبرات وغرف المحاضرين إضافة إلى مبان للخدمات الطلابية وتجهيزاتها من المعدات والأثاث.

ويستوعب التعليم التقني سنوياً نسبة مرتفعة من المقبولين في مؤسسات التعليم العالي عن طريق مركز القبول الموحد، إذ بلغ إجمالي عدد المقبولين في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ م (٧٨٦١) طالباً وطالبة بنسبة (٣٢,٢٪) من إجمالي المقبولين وهو ما يشكل نسبة (٥٣,٦٪) من المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ووصل عدد المقيدين في الكليات التقنية في العام ٢٠١٧/٢٠١٨ م إلى حوالي (٣٨٣٧٩) طالباً وطالبة.

التنمية الاجتماعية



كما تقدم الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص عدداً من التسهيلات والمزايا للأفراد والأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي وتتضمن (٢٨) خدمة وتتمثل في شكل إعفاءات من الرسوم الصحية والإسكانية، ورسوم الإعفاءات من رسوم التقاضي في المحاكم، وكذلك صرف مبالغ مالية شهرية أو مقطوعة لمرة واحدة مثل العلاوات المدرسية لطلاب المدارس، بالإضافة إلى المساعدات المالية للطلاب المتحقين بالدراسة الجامعية على نفقتهم الخاصة، والعلاوات المرضية، ومنحة العيدين، ومبلغ الموازنة عند الوفاة، ومبالغ للحجاج، وأخرى لصيانة وترميم المنازل، وتوفير الأغذية والفراش وأجهزة الحاسوب، ومنح الأراضي، وتوفير المعينات والأجهزة التعويضية، وغيرها من المساعدات، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات التمكينية كالتشغيل، والتدريب، والبعثات التعليمية الداخلية، وتشجيع الأفراد والأسر على تنمية مصادر الدخل.

ومن خلال التعاون والتنسيق بين وزارتي التنمية الاجتماعية والتعليم العالي تم ابتعاث (٢٢٦٨) طالبا وطالبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي لمواصلة تعليمهم العالي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م على نفقة الدولة في مختلف الجامعات والكليات الحكومية والخاصة داخل السلطنة، كما قدمت (٣٩٩) منحة حج لحالات الضمان الاجتماعي.



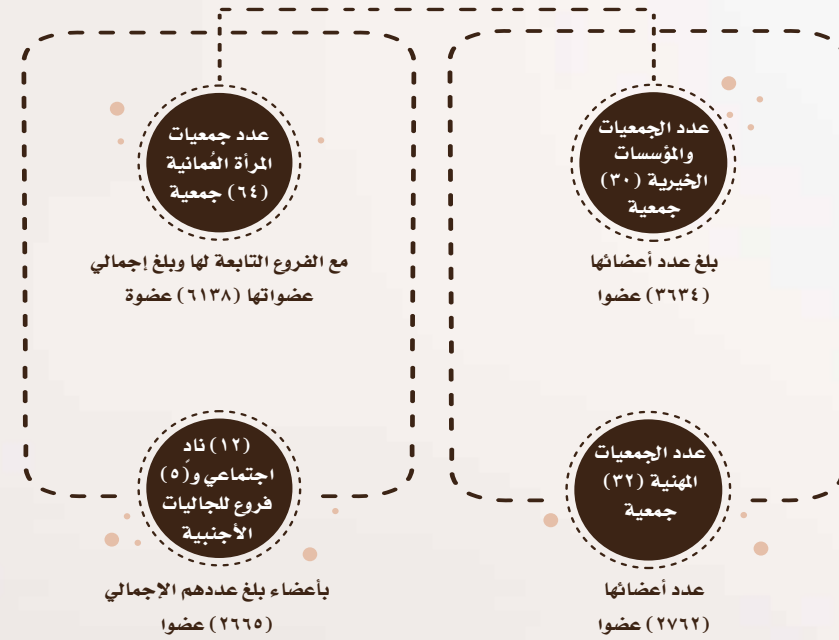
وقامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة بتنفيذ برنامج مشترك لتحسين فرص تاهيل وتشغيل ذوي الإعاقة في السلطنة، وذلك من خلال مشروع دمج برامج التأهيل المهني ضمن منظومة مراكز التدريب المهني، وبنشاء وحدة لتقييم ومتابعة برامج التأهيل المهني والتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير برامج التأهيل المهني المقدمة في مركز التقييم والتأهيل، وإدخال برامج التهيئة المهنية في مراكز الوفاء الاجتماعي، وكذلك التنسيق مع صندوق الرفد لتمويل المشاريع الفردية للراغبين من ذوي الإعاقة وأبناء أسر الضمان الاجتماعي وفق شروط معينة وحسب نوعية النشاط، وتمويل ذاتي من قبل الصندوق، وأيضا إنشاء قسم متابعة التشغيل التابع لمركز التقييم والتأهيل بالمديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة لترجمة هذا الاتجاه بشكل عملي ملموس من خلال البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص سواء كانت فرصا مقرونة بالتدريب على رأس العمل أو الفرص المباشرة، والعمل على استحداث وظيفة أخصائي تشغيل ضمن الكوادر العاملة بالوزارة، من مهامها الاضطلاع بالبحث عن فرص التشغيل والتأهيل وفقاً لظروف الحالات في القطاع الخاص.

يتعدى مفهوم التنمية الاجتماعية المعنى الرعائي الخدمي بمدلوله الضيق ليحتضن مبادئ الإنصاف والاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والتمكين المعرفي والاقتصادي، وذلك من منطلق الإيمان بأن الاستثمار الاجتماعي الموجه لتنمية رأس المال البشري وتطوير قدراته وطاقاته الكامنة وإمكاناته لا بد وأن يساهم في تحقيق مبدأ الاستقلال المعيشي الذي من شأنه أن يمهد للتحوّل من الاتكالية والانزواء إلى المشاركة والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية المجتمعية الشاملة، ومثل هذه الجهود والمساعدات لن تتأتى ثمارها إلا بتكاتف منظومة من الأدوار المؤسسية المتكاملة مجتمعة.

ويعدّ برنامج الضمان الاجتماعي من أبرز منجزات النهضة العُمانية الحديثة في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية والتمكين، حيث تُوجت جهود وزارة التنمية الاجتماعية بتطوير منهج الاستهداف للفئات المحتاجة، ورفع سقف المعاشات الشهرية والمزايا والتسهيلات المصاحبة للمعاشات، والذي بدوره ساهم في تنمية وتحسين المستوى المعيشي للأسر والأفراد المحتاجين، وتوفير خدمات نوعية لهم، سعياً لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وأسباب العيش الكريم، حيث بلغ إجمالي عدد حالات الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام ٢٠١٧م (٧٩٤٨٧) حالة، صُرف لها مبلغ وقدره (١٢٢,٩٤٥,٦٣٥) ريالاً عُمانياً.

تطوير وتفعيل برامج التنمية الاجتماعية وأنشطتها الموجهة لمختلف مكونات المجتمع العماني

ويعد قطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية من القطاعات المهمة والواعدة في السلطنة، والذي حظي بالعناية والرعاية الكريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وحكومته الرشيدة منذ بزوغ عصر النهضة المباركة، ولا يزال الاهتمام مستمرًا حتى الآن، وقد توج بجائزة رفيعة المستوى تحمل اسم جلالته ألا وهي جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي، والتي تعد أرفع وسام وأجل تقدير يمنح للمهتمين بالعمل التطوعي وخير حافز لهم على البذل والعطاء لخدمة عُمان.



كما تقدم دور الحضانات وهي مؤسسات اجتماعية تشرف عليها الوزارة خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية للأطفال من سن ستة شهور إلى سن ثلاث سنوات ونصف، ويتم متابعة هذه الحضانات من قبل الجهات المختصة بالوزارة، للتأكد

وتشير إحصاءات التشغيل خلال عام ٢٠١٧م إلى أنه تم توظيف عدد (٩٨٥) حالة، منها (٧٥٦) من أبناء أسر الضمان الاجتماعي، و(٢٢٩) حالة من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم إلحاق (٧٢) متدربًا من الأشخاص ذوي الإعاقة خلال عام ٢٠١٧م بمركز التأهيل والتقييم المهني التابع للوزارة، وتهدف الوزارة في الفترة المستقبلية إلى وصول خدمات التشغيل لكافة المحافظات التي توجد بها شركات ومؤسسات القطاع الخاص لتسهيل حصول الفئة المستهدفة على هذه الخدمة دون عناء.



وتمثل هذه الاستراتيجية تحولاً محورياً في أدوار وزارة التنمية الاجتماعية تتجاوز الدور الرعائي الضيق، إلى رعاية الدور المتمثل في الحماية الاجتماعية بمبادئ تركز على قيم: الإنصاف، والتمكين، والمشاركة الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي، وذلك تحقيقاً لنمو اقتصادي اجتماعي مستدام وشامل يجعل

مراكز متخصصة
بمساعدة وتأهيل ذوي
الإعاقة ودمجهم في
المجتمع

الرياضة

شهدت الرياضة العُمانية العديد من الإنجازات والألقاب التي سطرها أبنائها، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك بفضل الدعم السخي الذي يحظى به القطاع الرياضي من المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والتخطيط الكبير والاهتمام والرعاية لهذا القطاع الحيوي المهم منذ بداية النهضة المباركة.

وكان لهذه الإنجازات التي تحققت في السنوات الماضية أحد العوامل المهمة والمحفزة للرياضيين لبذل كل ما لديهم من إمكانيات لرفع علم السلطنة عالياً خفاقاً في المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما كان من خلال العديد من المشاركات التي سجل شباب السلطنة حضورهم فيها.

وساهم تطور المنشآت الرياضية في السلطنة في نجاح استضافة السلطنة للعديد من البطولات الدولية والآسيوية، حيث تسير

وزارة الشؤون الرياضية بخطى مدروسة من شأنها أن تحقق طموحات الرياضة العُمانية من خلال استضافة وتنظيم العديد من الأحداث الرياضية الدولية التي عكست الوجه المشرق للرياضة العُمانية في مختلف المجالات، وساهمت في إتاحة فرص الاحتكاك للشباب العُماني بما يكسبهم خبرات جديدة ويرتقي بمستوياتهم إلى أعلى الدرجات، حيث شاركت السلطنة في عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات والمهرجانات على المستوى الخليجي والعربي والأوروبي، وقد بلغ عدد الوفود الشبابية التي مثلت السلطنة خارجياً (١٣) وفداً شبابياً، بإجمالي عدد (٦١) شاباً وشابة من عدد من الجهات منها الجامعات والوزارات والهيئات الأخرى والأندية الرياضية والمجيديين من المشاركين في البرامج الصيفية والشبابية في الوزارة.

وقد حققت المنتخبات الوطنية خلال عامي ٢٠١٧م و٢٠١٨م، العديد من الإنجازات

في مختلف المحافل الخليجية والعربية والآسيوية، على الصعيدين الفردي والجماعي، فقد أحرز المنتخب الوطني لكرة القدم لقب بطولة كأس الخليج الثالثة والعشرين التي أقيمت في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٥ يناير ٢٠١٨م، وذلك للمرة الثانية في تاريخه.

وتقديراً لذلك، وفي إطار الرعاية السامية الكريمة المتواصلة التي يوليها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لأبنائه الرياضيين، فقد تفضل جلالته - أعزه الله - فأمر بصرف مكافآت مالية للمنتخب الوطني لكرة القدم بطل دورة كأس الخليج الثالثة والعشرين لكرة القدم، حيث شملت الأوامر السامية جميع اللاعبين والجهازين الفني والإداري للمنتخب.

كما تفضل جلالته وأسدى أوامره السامية الكريمة بمنح قطع أراض سكنية لجميع لاعبي المنتخب نظير ما حققوه من إنجاز كروي كبير أدخل البهجة والسرور في نفوس

كل العُمانيين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة وما قدموه من مستويات فنية عالية عكست روح الإصرار والعزيمة التي يتمتع بها الشباب العُماني نحو تحقيق الإنجازات المشرفة في المحافل الدولية.

وتواصلت مع إنجازات الرياضة العُمانية، توج المنتخب الوطني الأولمبي بالمركز الثاني في دورة ألعاب التضامن الإسلامي التي أقيمت في جمهورية أذربيجان في مايو ٢٠١٧م، وظفر المنتخب الوطني لكرة القدم الشاطئية بكأس البطولة الدولية الودية لكرة القدم الشاطئية التي استضافتها جمهورية الصين في نوفمبر ٢٠١٧م، وأحرز المنتخب الوطني لكرة اليد الشاطئية الميدالية الفضية في كأس آسيا لكرة اليد الشاطئية التي أقيمت في مدينة بتايا التايلاندية في مايو ٢٠١٧م، وحصل المنتخب الوطني لألعاب القوى على خمس ميداليات ملونة (ميداليتين فضيتين وثلاث ميداليات برونزية) في منافسات البطولة العربية لألعاب القوى التي أقيمت في الجمهورية التونسية في يوليو ٢٠١٧م.



فرحة عارمة بفوز
لمنتخب الوطني لكرة
القدم بلقب بطولة
كأس خليجي ٢٣ التي
أقيمت في الكويت

وحصل الفريق الوطني للإبحار الشراعي على ميدالية برونزية في بطولة كاوس للقوارب (SB20) والتي أقيمت مطلع أغسطس ٢٠١٧م في إنجلترا، كما حقق الفريق الوطني لكرة الشبكة الشاطئية المركز الثالث في بطولة الفرق لمسابقة خروج المغلوب ضمن منافسات بطولة كأس العالم الأولى لكرة الشبكة التي أقيمت في جزيرة بنتان بأندونيسيا في أغسطس ٢٠١٧م بمشاركة ١١ دولة.



وحقق الفريق الوطني لرفع الأثقال ست ميداليات ذهبية وأربع ميداليات فضية خلال مشاركتهم في البطولة العربية لرفع الأثقال للرجال والسيدات التي أقيمت في العاصمة المصرية القاهرة في ديسمبر ٢٠١٧م.



وحقق الفريق الوطني لكرة الطاولة ميدالية فضية في فئة زوجي البراعم وميدالية برونزية في فئة زوجي الشباب تحت ٢١ سنة ضمن منافسات بطولة كأس العرب السادسة عشرة لكرة الطاولة التي استضافتها السلطنة خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أغسطس ٢٠١٧م.



وفيما تم الانتهاء من تنفيذ بعض المشاريع الرياضية، وإنشاء مبانٍ إضافية في عدد من المنشآت والمجمعات الرياضية، كما هو الحال في مجمع السلطان قابوس الرياضي، ومجمع السعادة الرياضي، ومجمع الرستاق الرياضي، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من المجمعات الرياضية (١,٠١١,٦٦١) مستفيداً، وبلغ عدد المستفيدات من المجمعات الرياضية خلال عام ٢٠١٧م (١٦٧,١١٤) مستفيدة، كما بلغ أعلى عدد للمستفيدين من المجمعات الرياضية (٣٥٧,٩٨٩) مستفيداً في مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات وحدة العلاج الطبيعي خلال عام ٢٠١٧م (١٧١١) مستفيداً. حيث بلغ أعلى عدد من المستفيدين (٨٣٦) مستفيداً من مركز الطب الرياضي بمجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر.



كما حقق المنتخب الوطني لألعاب القوى ميدالية فضية وميدالية برونزية في البطولة العربية للناشئين والناشئات التي أقيمت بالجمهورية التونسية في نوفمبر ٢٠١٧م، وأحرز المنتخب الوطني لكرة الطائرة للناشئين الميدالية الفضية في البطولة الرابعة عشر للمنتخبات العربية للناشئين لكرة الطائرة والتي اختتمت في المملكة الأردنية الهاشمية في ٥ أغسطس ٢٠١٧م، وحصل المنتخب الوطني لكرة الطائرة الشاطئية على المركز الثاني في البطولة العربية لكرة الطائرة الشاطئية التي استضافتها السلطنة خلال الفترة من ٤ إلى ١٠ نوفمبر ٢٠١٧م.

وحصل المنتخب الوطني للرمية على ميداليتين فضيتين وميداليتين برونزيتين في دورة ألعاب التضامن الإسلامي والتي أقيمت بجمهورية أذربيجان في مايو ٢٠١٧م، فيما حصد الفريق الوطني لذوي الإعاقة أربع ميداليات ملونة (ميداليتين فضيتين وميداليتين برونزيتين) في منافسات دورة الألعاب الآسيوية البارالمبية للشباب التي استضافتها إمارة دبي في ديسمبر ٢٠١٧م.





حقق مركز طب العيون بمستشفى القوات المسلحة في أبريل ٢٠١٨م إنجازاً من خلال تمكن فريق طبي عماني من زراعة قرنية واحدة من متبرع لمريضين باستخدام جهاز «الفيزو ماكس» الذي يستخدم تقنية «الفيمتو ثانية ليزر» لجراحة العيون هو الأول في مجال طب العيون بالسلطنة.

ويعد مركز طب العيون والذي تم افتتاحه في ١٧ ديسمبر ٢٠١٧م بما يحتويه من مرافق وتجهيزات طبية متقدمة من المشاريع الحيوية الرئيسية في مستشفى القوات المسلحة، يسهم في تقديم مستويات أفضل من الرعاية الصحية.



تُوجَّ عبدالله بن حمود الرقادي مدير عام تقنية المعلومات بوزارة الصحة بجائزة رجل العام في تقنية المعلومات على هامش قمة تكنولوجيا المعلومات المستقبلية والتي أقيمت في مارس ٢٠١٨م في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقديراً لإنجازاته ومساهماته في مجال تقنية المعلومات بوزارة الصحة والتحول الرقمي في السلطنة، كما تُوجَّ كذلك بجائزة شرفية لإسهاماته في مجلة (The Titans) الإلكترونية.



حقق فريق «سمو» الطلابي الميدالية الذهبية في المعرض الدولي التاسع والعشرين للاختراعات في ماليزيا (ايتكس ٢٠١٨) عن مشروع «النظام الصيدلاني الذكي» والذي يمثل كل من المخترع سالم الحبسي والمخترع محمد الحبسي حيث فاز المشروع من بين ١٠٠٠ اختراع من مختلف دول العالم.

ومشروع (النظام الصيدلاني الذكي) هو عبارة عن نظام متكامل يساعد المريض بشكل عام وكبار السن والمكفوفين بشكل خاص لتنظيم أوقات تناول الدواء والتذكير بمواعيدها.



حققت السلطنة ممثلة في وزارة التربية والتعليم مراكز متقدمة في البطولة العربية المفتوحة للروبوت بجمهورية مصر العربية والتي أقيمت خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ مارس ٢٠١٨م، حيث توجت طالبات مدرسة المروة للتعليم الأساسي بتعليمية جنوب الشرقية على المركز الأول، وحصل فريق مدرسة قباء من تعليمية شمال الباطنة على المركز الثاني في مسابقة FLL، كما حصل فريق الروبوت بمدرسة النعمان بن بشير للتعليم الأساسي بتعليمية جنوب الباطنة على المركز الثاني في مسابقة تتبع الخط. وتعتبر البطولة من أقوى المسابقات التي تقام في الوطن العربي في مجال الروبوت منذ العام ٢٠٠٨، حيث تشارك فيها فرق طلابية من المرحلة العمرية من ٦ سنوات حتى نهاية المرحلة الجامعية.



اختيرت طالبة الدكتوراه العمانية منى بنت محمد الحبسية للانضمام إلى الفريق البحثي في الجزء المتعلق بالسرطان وهو الجزء الذي فاز بجائزة نوبل للطب لعام ٢٠١٨م.

جاء هذا الاختيار بعد أن اطلع البروفيسور الياباني تاسوكو هونجو على سيرتها الذاتية وتم التواصل معها لتأكيد قبولها للانضمام إلى الفريق المكلل بالجائزة العالمية.

وكانت جمعية نوبل في معهد كارولينسكا السويدي في استوكهولم قد أعلنت في ١/١٠/٢٠١٨م فوز العالم الأميركي جيمس أليسون والباحث الياباني تاسوكو هونجو مناصفة بجائزة نوبل للطب لعام ٢٠١٨، لاكتشافهما علاجاً للسرطان عن طريق تثبيط المناعة السلبية.



حقق منتخبنا الوطني للكرة الطائرة الشاطئية (ب) المكوّن من اللاعبين مازن الهاشمي ونوح الجلبوبي لقب البطولة العربية السابعة والعشرين للكرة الطائرة الشاطئية، التي اختتمت في ٨ أغسطس ٢٠١٨م بمدينة أغادير بالمغرب.

وحقق منتخبنا الوطني للكرة الطائرة الشاطئية (أ) المكوّن من الثنائي أحمد الحوسني وهود الجلبوبي الميدالية البرونزية.



أحرزت موسيقى الجيش السلطاني العماني ممثلة في فرقة القرب والطبول المركز الأول في مسابقة المشاة والانضباط، والمركز الأول لأفضل فرقة موسيقية من خارج المملكة المتحدة، كما حصلت الفرقة على المركز الثاني في المستوى العام للمسابقة التي اختتمت في ٨ أغسطس ٢٠١٨م بمدينة (ستيرلينغ) الأسكتلندية التي شاركت فيها أكثر من (١٣) فرقة موسيقية من مختلف دول العالم ضمن المسابقة الثانية المؤهلة للمسابقة الختامية.

التراث الثقافي والفنون نوافذ لوجه عمان الحضاري



"... لقد كان واضحا لدينا

أن مفهوم التراث لا يتمثل فحسب في القلاع
والحصون والبيوت الأثرية وغيرها من الأشياء
المادية، وإنما هو يتناول أساسا الموروث المعنوي
من عادات وتقاليد، وعلوم وآداب وفنون،
ونحوها مما ينتقل من جيل إلى جيل"

قابوس بن سعيد

(العيد الوطني الرابع والعشرون - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤م)



التراث والثقافة والفنون.. نوافذ لوجه عُمان الحضاري

محفزات التنمية الوطنية الشاملة، مروراً بالمنهجية المتبعة في القطاعات المعنية وصولاً إلى الممارسين الفعليين أو حاملي المفردة واعتزازهم بها.

وقد أشار جلالة السلطان المعظم إلى ذلك في خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين المجيد في ١٨/١١/١٩٩٤م بالقول: «لقد كان واضحاً لدينا أن مفهوم التراث لا يتمثل فحسب في القلاع والحصون والبيوت الأثرية وغيرها من الأشياء المادية، وإنما هو يتناول أساساً الموروث المعنوي من عادات وتقاليد، وعلوم وآداب وفنون، ونحوها مما ينتقل من جيل إلى جيل، وأن المحافظة الحقيقية على التراث لن تتم ولن تكتمل إلا بإعطاء كل مفرادات هذا المفهوم حقه من العناية والرعاية. وقد نجعنا بحمد الله خلال السنوات الماضية في تحقيق جانب كبير من هذا الهدف الوطني النبيل».

حظي التراث الثقافي للسلطنة بشقيه المادي وغير المادي باهتمام كبير ووصون متواصل منذ انطلاق مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، باعتباره وفق رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ركناً أساسياً من الهوية الوطنية العُمانية، ويسهم في ترسيخ الاحترام والتفاهم والسلام بين الشعوب، ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتؤدي المحافظة عليه إلى نقل المعارف والمهارات والمعاني والقيم من جيل لآخر.

ويمكن للمتابع أن يلاحظ ذلك ابتداء من نصوص الخطابات السامية لجلالة السلطان المعظم والتوجيهات الكريمة لجلالته - حفظه الله ورعاه - بربط الحاضر بالماضي وجعل التراث الفكري والثقافي للمجتمع العُمانى قاعدة للانطلاق في بناء دولة عصرية ومن

ومع هاتين المؤسستين الرسميتين يتعاقد العمل الثقافي العُمانى الذي تقدمه مؤسسات رسمية أخرى كديوان البلاط السلطاني، وجامعة السلطان قابوس، ووزارة السياحة بما توليه من اهتمام كبير في تأهيل القلاع والحصون وتحويلها إلى مزارات سياحية ثقافية، وكذلك هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، والهيئة العامة للصناعات الحرفية، فلكلئها إسهام سنوي فاعل في أشكال الثقافة العُمانية المتنوعة.

ونشط مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم عبر المؤسسات المنضوية تحت إشرافه، في تطوير جوانب العمل الخاصة بالمجالات الثقافية والأدبية والعلمية والفنية، وأسهم في التعريف بالثقافة العُمانية، وتشجيع الشباب العُمانى على الاستفادة من البحوث والدراسات وكافة الفعاليات التي يقوم بها المركز.

وجاء الإعلان عن أسماء الفائزين في الدورة السادسة لجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في ثلاثة مجالات، وهي مجال الدراسات الاقتصادية عن فرع الثقافة، ومجال التصميم المعماري عن فرع الفنون، ومجال النقد الأدبي عن فرع الآداب، ليؤكد الاهتمام السامي لجلالة سلطان البلاد المضي بالإنجاز الفكري والمعرفي وتأكيداً على الدور التاريخي للسلطنة في ترسيخ الوعي الثقافي ودعماً من جلالته للمثقفين والفنانين والأدباء المجيدين.

وتأكيداً لذلك قامت السلطنة بالعديد من المشاريع الاقتصادية التنموية في المجال الثقافي التي تبرز مدى اهتمامها بهذا المجال، كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتراث الثقافي غير المادي كاتفاقية ٢٠٠٣ لحماية وصون التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية تعزيز أشكال التعبير الثقافي ٢٠٠٥، وتفعيلاً لتلك الاتفاقيات قامت وزارة التراث والثقافة بإنشاء سجل وطني للتراث الثقافي غير المادي ضم العديد من أبواب هذا الإرث، واستطاعت أن تكون عضواً في اللجنة الحكومية لاتفاقية ٢٠٠٣ خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م.

ومع الجهود التي قامت بها وزارة التراث والثقافة، ودورها في تعزيز القطاع الثقافي في عمليات التنمية المستدامة، والمحافظة على المخزون التراثي والثقافي للسلطنة واستثماره اقتصادياً، برزت مؤسسات ثقافية أخرى كمكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية الذي يسهم بحراك تراثي وثقافي، من خلال العناية بمواقع أرض اللبان في محافظة ظفار، وموقع سلوت الأثري في محافظة الداخلية، حيث يقوم بتطويرها وتزويدها بالمرافق الخدمية والجمالية بهدف تعزيز السياحة الثقافية والأثرية.



الفنون الشعبية
العُمانية .. إرث
وشراء

عناية بالغة بالمواقع الأثرية

حظيت المواقع التراثية والثقافية في السلطنة باهتمام بالغ وعناية كبيرة على كل المستويات، وسعت السلطنة للمحافظة عليها بالطرق والآليات العلمية والعملية التي تلتزم بالموصفات العالمية، لما تحمله تلك المواقع التراثية من قيمة ثقافية وسياحية حيث تعكس مواقع التراث المنتشرة في كافة محافظات السلطنة تاريخاً وحضارة امتدت لمئات السنين.

وفي هذا الإطار واصلت وزارة التراث والثقافة التاريخية والأثرية بعد استكمال أعمال الحصر، حيث انتهت وزارة التراث والثقافة ترميم القلاع والحصون والحارات الأثرية، والنهوض بالمتاحف، والتنقيب في مواقع عصور ما قبل التاريخ، وتوثيق المعالم البريمي.

وفيما تقترب أعمال الترميم في حصن آدم من الانتهاء، تتواصل في ولاية آدم بمحافظة الداخلية أعمال الترميم في «حارة جامع البوسعيد، وقلعة «فلج العين» على مشارف الولاية من الجهة الشمالية، وقلعة «فلج المالح» في الجهة الغربية.

واستمراراً للجهود التي تبذلها وزارة التراث والثقافة في العناية بكل المضردات التراثية والثقافية، ومواصلة لعملها في مشروع تأهيل مركز فتح الخير في ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية فقد تعاقدت الوزارة مع مؤسسة إيطالية متخصصة لترميم مقتنيات المركز، وذلك تمهيداً لعرضها بعد الانتهاء من أعمال تأهيل وتجهيز المبنى، وقد تم ترميم أكثر من (٤٠٠) قطعة متنوعة تختص بتراث ولاية صور مثل أدوات صناعة السفن، ونماذج سفن، وأدوات الملاحة، وصور فوتوغرافية، وكتب ورسائل ومطبوعات، وأدوات منزلية، وملابس واكسسوارات، وأدوات ومواد حرفية، وغيرها.

وفي مجال التنقيب، دشنت وزارة التراث والثقافة في نوفمبر ٢٠١٧م أعمال المسوحات والدراسات الأثرية لموسم (٢٠١٧ - ٢٠١٨م) بستة عشر مشروعاً موزعة على مختلف محافظات وولايات السلطنة بمشاركة جامعات محلية وأجنبية ومؤسسات علمية عالمية، حيث تزخر السلطنة بالعديد من المعالم الأثرية التي تروي قصة حضارات ضربت بجذورها في عمق النشأة الأولى للإنسان.

وشمل برنامج المسح والتنقيب الذي تقوم به دائرة التنقيب والدراسات الأثرية بالمديرية العامة للآثار عدداً من المشاريع وهي ولاية حاسك بمحافظة ظفار، حيث تواصل الوزارة أعمال مشروع مسح سواحل بحر العرب بالتعاون مع البعثة الفرنسية من المركز الوطني للبحوث العلمية، بهدف توثيق ومعرفة الاستيطان البشري القديم على السواحل العُمانية من محافظة جنوب الشرقية إلى محافظة ظفار.

ويتركز العمل على مواصلة المسوحات على طول ساحل بحر العرب والدراسات الأثرية في كهوف ناطف وشربثات وجبل الصفايق امتداداً لأعمال المواسم السابقة التي قامت خلالها البعثة بمسوحات في ولاية جعلان بني بو علي ورمال الشرقية وبر الحكمان وجزيرة مصيرة، كشفت عن العديد من المواقع الأثرية التي ترجع للعصر الحجري الحديث والعصر البرونزي والعصر الحديدي، والكشف في رأس الحد عن موقعين يعودان إلى بداية العصر البرونزي، إلى جانب إجراء مسوحات أثرية في جبل قار وحاسك وجبل الصفايق وجزيرة مصيرة، نتج عنها الكشف عن العديد من مواقع العصور الحجرية أبرزها في كهوف ناطف بنيابة حاسك.

السلطنة تزخر بالعديد من المعالم الأثرية التي تروي قصة حضارات ضربت بجذورها في عمق النشأة الأولى للإنسان

وتتواصل للموسم الثالث أعمال المسوحات والتنقيبات في منطقة شياح بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية بالتعاون مع بعثة معهد السهول والصحراء الفرنسي بهدف الكشف عن مستوطنات العصر الحجري وطبيعة الاستيطان فيها، بالإضافة إلى التعرف على المقابر المهددة بالخطر نتيجة التوسع العمراني والمشاريع التنموية في المنطقة.

كما تقوم المؤسسة العلمية نفسها بتنقيبات أثرية وتصوير جوي في موقع خور جراما وأصيلة لمعرفة طبيعة الحياة الجنائزية في فترة الألف الثالثة قبل الميلاد.

واستمراراً لبرنامج تأهيل مدينة قلهاث في ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، تتواصل للموسم الثالث أعمال الترميم والتوثيق في المباني المنقبة فيها في المواسم السابقة وفقاً للعقد المبرم مع مؤسسة (WMF)، كما يتم وفقاً للعقد مع بعثة من مؤسسة أكنوم الفرنسية تنفيذ تصوير ثلاثي الأبعاد لمدينة قلهاث، إضافة إلى تنفيذ عقد ثالث مع بعثة من المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسية للقيام باستكمال دراسة القطع الأثرية والسيراميك المكتشف بالمدينة، إضافة إلى استكمال أعمال المسح للموقع.

كما تتواصل أعمال التنقيبات الأثرية في

موقع رأس الحد بولاية صور بالتعاون مع بعثة إيطالية من جامعة بولونيا وهو واحد من أهم المواقع الأثرية العائدة إلى أكثر من ٥٠٠٠ عام والتي كانت عامل جذب للاستيطان نتيجة لموقعها الاستراتيجي المطل على بحر العرب، ونتيجة لهذه الأهمية يتم تنفيذ مسوحات وتنقيبات أثرية واسعة كشفت فيها عن الكثير من المواقع الأثرية الممتدة من العصور الحجرية الحديثة إلى العصر الإسلامي.

وستواصل البعثة التنقيب في المجس الاختباري الذي تم التنقيب فيه في الموسم السابق لمعرفة عادات الدفن، وكذلك تتبع المنشآت الاستيطانية بالإضافة لدراسة القطع الأثرية التي تم العثور عليها.

ونتيجة للاكتشافات المهمة التي عثر عليها في موقع المضمار بولاية أدم وموقع سلوت بمحافظة الداخلية والمتمثلة في اللقى الأثرية الكبيرة، فإن أعمال التنقيب ستتواصل في هذا الموقع بالتعاون مع جامعة السوربون بجمهورية فرنسا، وذلك بإجراء عدد من المسوحات والتنقيبات الأثرية في موقع المضمار التي كشفت النتائج الأولية عنه أنه استيطان قديم يمتد من العصور الحجرية والعصور البرونزية والحديدية، بالإضافة إلى التعرف على أنواع وتطور طرق الدفن المتبعة في هذه العصور.

ومنذ الإعلان عن اكتشاف موقع الدير في ولاية دبا بمحافظة مسندم، قامت وزارة التراث والثقافة بعدد من الأعمال الميدانية شملت تنقيبات ومسوحات ودراسات أثرية على ما تم اكتشافه من الموسم الماضي، تنوعت بين الأواني الفخارية والحجرية والبرونزية والسيوف والخناجر والسهام والحراش والفؤوس البرونزية، بالإضافة إلى ترميم

المقابر والقطع الأثرية التي تم العثور عليها. وخلال هذا الموسم ستقوم الوزارة وبالتعاون مع بعثة إيطالية من جامعة بولونيا باستكمال التنقيب في القبر الثاني الذي تم اكتشافه سابقاً ويعود إلى الألف الأولى قبل الميلاد وشيد فوقه عدد من المقابر من فترات لاحقة.

وستقوم وزارة التراث والثقافة وللموسم الرابع على التوالي بدراسات أثرية بموقع بمة بولاية قريات بمحافظة مسقط الذي يعود إلى الألف الثالثة والأولى قبل الميلاد بالتعاون مع بعثة إيطالية من جامعة نابولي ضمن خطة عمل تمتد إلى خمس سنوات، يتم خلالها عمل دراسات وتنقيبات في الموقع بهدف معرفة الاستيطان في المنطقة الساحلية، والقيام بدراسة معمارية ودراسة أثرية عن إعادة استغلال الموقع في الفترة الإسلامية والحديثة. وبالتعاون مع جامعة أوهايو الأمريكية سيتم تنفيذ مشروع دراسة النظم الاجتماعية والبيئية والغطاء النباتي والنظم الرعوية التي كانت سائدة في العصور القديمة وتأثيرها على المجتمعات المحلية في محافظة ظفار، ويعد هذا المشروع واحداً من أهم المشاريع التي تجريها الوزارة ويمتد على مدى خمس سنوات.

وفي هذا الموسم تقوم البعثة بمسح وجمع عينات من الوبر الصخري من الملاجئ الصخرية والتجاويف في المناطق الجافة شمال وادي ذهبون، وسوف تسهم هذه الدراسة في معرفة الغطاء النباتي قبل آلاف السنين إضافة إلى فهم مدى غنى الأراضي الرعوية ومدى استفادة سكان تلك الحقبة من الغطاء النباتي والحيواني السائد.

كما تتواصل في هذا الموسم أعمال التنقيب في



موقع الشكور الأثري بولاية ضنك بمحافظة الظاهرة العائد إلى فترة وادي سوق (٢٠٠٠ - ١٣٠٠ قبل الميلاد) حيث ستقوم وزارة التراث والثقافة وبالتعاون مع جامعة تاملير الأميركية بتنقيبات أثرية في الموقع بولاية ضنك ويرجع لفترة وادي سوق لمعرفة نمط النشاط الاجتماعي والاقتصادي السائد في المنطقة خلال العصور الحجرية والبرونزية، بالإضافة إلى التعرف على عادات الدفن التي كانت سائدة في تلك العصور.

كما ستقوم وزارة التراث والثقافة مع البعثة الأميركية وبالتعاون مع فريق من جامعة السلطان قابوس باستكمال أعمال التنقيب في موقع دهوة بولاية صحم حيث تم في الموسم السابق التنقيب في مستوطنة ترجع لفترة أم النار، وتم العثور على ١٧ مبنى يرجع لفترة أم النار تضررت بشكلها المستطيل والمربع، كما تم العثور على بقايا أفران صهر النحاس.

وترجع أهمية المنطقة في موقعها الجغرافي الساحلي الذي هياها للتواصل مع باقي الحضارات ومنها الهند حيث تم العثور على أوان فخارية (جرار) كانت تستخدم للتخزين مما يدل على وجود صلات تجارية بين المنطقتين.

وبخصوص الاكتشافات الأثرية المهمة التي أعلن عنها في الموسم السابق والمتمثلة في العثور على موقع عقير الشمس بولاية ينقل بمحافظة الظاهرة، ستواصل وزارة التراث والثقافة وبالتعاون مع جامعة جون هوبكنز الأميركية التنقيب في الموقع الذي يعود للألف الأولى قبل الميلاد، ويعد أول

موقع أثري مرتبط بتعدين وإنتاج الحجر الصابوني مكتشف على مستوى السلطنة والخليج العربي.

ويعتبر هذا الموقع عبارة عن محجر وورشة لإنتاج الحجر الصابوني وقد وثقت المسوحات الأثرية الكثير من كسر أواني الحجر الصابوني التالفة من عملية التصنيع حيث عثر على حوالي (٨٠٠) قطعة تم جمعها من على السطح.

وأكدت الدراسات الأولية على هذا الموقع أنه يعود إلى العصر الحديدي مع احتمالية استمراره إلى العصر الإسلامي وسيتم دراسة عينات من الحجر الصابوني إضافة إلى القيام بمسوحات في محافظة الظاهرة لتتبع خارطة النحاس والكلورايت والمستوطنات القديمة.

وستقوم الوزارة بالتعاون مع جامعة لايدن الهولندية بمواصلة إجراء المسوحات في مشروع توثيق الشواهد الأثرية في وادي الجزى بولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة للموسم الرابع لتغطي مساحة كبيرة تمتد من مدينة صحار وعلى طول وادي الجزى.

وهذه المنطقة كما هو معلوم من الدراسات الأثرية السابقة شهدت استيطاناً بشرياً كثيفاً امتد عدداً من الحقب الزمنية وهو ناتج عن توفر المصادر المائية والثروات المعدنية بالإضافة إلى وقوع مدينة صحار على مفترق التجارة العالمية القديمة، ويؤمل أن تكون الدراسات الحالية أكثر عمقاً،

وستوثق جميع الشواهد الأثرية وتوثق تاريخ الاستيطان بطريقة علمية منهجية من خلال دراسة الطرق الجبلية القديمة ورواسب وأفران النحاس في صحار وأصول الري في المنطقة والمعتقدات الجنائزية.

وبالتعاون مع البعثة المشتركة بين جامعة السلطان قابوس وجامعة درهام بالملكة المتحدة سيتم تنفيذ أعمال المسح والتوثيق في ولايات الرستاق والمصنعة والسويق وإجراء حفريات أثرية في مواقع تعود إلى نهاية العصر الحديدي في منطقة فلج الشراة بولاية الرستاق.

إضافة إلى مواصلة أعمال التنقيب في مواقع فترة العصر البرونزي في منطقة الخشبة بولاية المضبيبي، وبالتعاون مع جامعة توبنجن الألمانية واستكمال أعمال التنقيب في الموقع الذي يعد معبراً لطريق النحاس حسب ما أكدته نتائج الدراسات في المواسم السابقة، حيث تزخر المنطقة بالعديد من المستوطنات والأبراج الأثرية في مواقع صهر النحاس.

وكانت وزارة التراث والثقافة وبالتعاون مع البعثة الألمانية من جامعة توبنجن قد أجرت مسوحات وتنقيبات أثرية في قرى وبلدات محافظة شمال الشرقية وذلك للعام الرابع على التوالي حيث تعود هذه المواقع الأثرية إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد، بالإضافة لما تحتويه البلدة كذلك من مبان أثرية ذات تصميم هندسي مميز.

وكانت المباني الحجرية في بلدة الخشبة محل اهتمام الدراسات الأثرية التي قامت بها البعثة الألمانية ومن خلال التنقيبات تبين أن هذه المباني الأثرية يعود بناؤها إلى ٣١٠٠ قبل الميلاد وفق تحليل (كربون ١٤) على الفحم الذي تم العثور عليه.

ويُعتبر هذا الصرح الأثري هو الأقدم بين المباني الأثرية في السلطنة ويبلغ قطره الدائري حوالي ٢٤ متراً ويحتوي على مرافق مستطيلة الشكل بالإضافة إلى ذلك فقد تم العثور على قرن لصهر النحاس والعديد من شظايا الخبث المنتشرة في داخل وخارج هذا المبنى وهو ما أشار إلى استخدامات هذا المبنى لإنتاج النحاس.

ويعد موقع قميرا بولاية ضنك واحداً من أهم مواقع العصر البرونزي الواقعة على طريق تجارة النحاس القديم، وهذا ما دلت عليه المباني الحجرية الضخمة الموجودة على مسار الطريق. ولأهمية الموقع فإن وزارة التراث والثقافة ستواصل أعمال التنقيب بالتعاون مع بعثة بولندية من جامعة وارسو حيث تستكمل البعثة أعمالها في هذا الموسم بالتنقيب في ثلاثة مواقع وهي: قميرا (١) وهو عبارة عن مقبرة ترجع لفترة أم النار، وموقع قميرا (٢) وهو مستوطنة ترجع لفترة العصر الحجري الحديث، وموقع قميرا (٣) وهو عبارة عن مبنى يرجع لفترة العصر الحديدي المبكر، وتأمل البعثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الاستيطان الذي كان سائداً بالمنطقة إضافة إلى معرفة التأريخ الزمني لهذه المواقع.

إبراز الدور الحضاري برؤية حديثة

عملت المؤسسات الثقافية في السلطنة على تفعيل جهودها والقيام بدورها في إبراز الدور الحضاري والثقافي للسلطنة، بما لديها من كنوز ثقافية بمختلف مجالاتها على المستويين المحلي والدولي، بصفتها الواجهة الحضارية لأي نهضة حديثة، وفق رؤية حديثة وشمولية تتنوع فيها البرامج، لإبراز كل ما من شأنه إيصال هذه الثقافة العُمانية إلى العالم.

وفي هذا الصدد تعمل كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالمجالات الثقافية كوزارة التراث والثقافة، ومركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، والمنتدى الأدبي، والنادي الثقافي، والجمعيات العُمانية المعنية بمختلف المجالات الثقافية (الكتاب والمسرح والسينما والصحفيين... الخ)، على بناء علاقات ثقافية مع جميع الدول، والمشاركة في اجتماعات اللجان المشتركة والاجتماعات التي تعقدها المؤسسات والمنظمات، والمشاركة في الفعاليات والأنشطة الثقافية المختلفة، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الثقافية بالتنسيق مع وزارة الشؤون القانونية، وذلك

وعلى الصعيد الآخر تنظم السلطنة العديد من الفعاليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير النتاج الفني والأدبي والفكري العُمانى، والعمل على الارتقاء به كماً وكيفاً، ووضع الخطط والبرامج للعناية بالمبدعين والعمل على تنمية قدراتهم وتشجيعهم بالوسائل المختلفة وتطوير ونشر نتاجهم وإصداراتهم، إضافة إلى الاهتمام بالبرامج والمشروعات التي تهدف إلى العناية بالكتاب والتشجيع على نشره محلياً وخارجياً.

وتحرص السلطنة على تعزيز التواصل الثقافي مع أشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال إعداد وتنفيذ الأنشطة والبرامج الثقافية المشتركة، حيث تعقد اللجنة الثقافية الخليجية المشتركة اجتماعات دورية لمناقشة الفعاليات وبلورتها وتطويرها بالشكل الذي يلبي طموحات دول المنطقة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها من التطوير ورفع كفاءة مواطنيها والنهوض بهم إلى سلم النجاح في كل المحافل.

في إطار حرص السلطنة على نشر الكتاب العُمانى فقد تم تزويد العديد من المكتبات بالإصدارات العُمانية، فعلى سبيل المثال تم تزويد ركن السلطنة بجامعة لوفان بأمّهات الكتب وأهمها من أجل إبراز المكنون الفكري للسلطنة في هذه الجامعة، وأيضا تم تزويد مكتبة جامعة بروناي بالإصدارات العُمانية.

وفي إنجاز تاريخي، نجحت السلطنة ممثلة في وزارة التراث والثقافة في نوفمبر ٢٠١٧م في تسجيل المخطوط العُمانى «معدن الأسرار في علم البحار» في برنامج سجل ذاكرة العالم بمنظمة اليونسكو، من خلال فريق العمل الوطني لسجل ذاكرة العالم.

ويعد هذا التسجيل الأول من نوعه للسلطنة، كما تعد المخطوطة من أهم المخطوطات العالمية في علم البحار، وتشكل أهمية كبرى للدارسين في مجال السياسة والاقتصاد العالمي ورحلات القبائل عبر البلدان وخاصة في تلك الحقبة الزمنية قبل عصر النهضة في السلطنة.



المتاحف نوافذ الأمجاد

تعتبر السلطنة من الدول التي اهتمت بتراثها وكنوزها التاريخية والتراثية، وقد أدركت أهمية النهوض بالمتاحف، باعتبارها نوافذ ثقافية تطل على الأمس، ومفتاحاً لثقافة المجتمع، فيتعرف إنسان هذا العصر على مناقب الحضارة العُمانية، مروراً بمسارها العابر بحقب التاريخ السياسي والاجتماعي والطبيعي والجيولوجي، حيث تمتزج عناصر اللغة والثقافة والتاريخ والحضارة، في تلك الأدوات المتحفية، باعتبارها انعكاساً لاحتكاك الثقافات واللغات والمجتمعات الأخرى، وتفاعلها ودورها في تعزيز ثقافة المجتمع، وغرس روح المعرفة التاريخية، وربط وصيانة حفظ التاريخ الإنساني.

ويعد المتحف الوطني الصرح الثقافي الأبرز في السلطنة، والمخصص لإبراز مكنونات تراثها الثقافي، منذ ظهور الأثر البشري في شبه الجزيرة العربية قبل نحو المليون عام، وإلى يومنا الحاضر.

وقد تم إنشاء المتحف الوطني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٢)، الصادر في ٢٠/١١/٢٠١٣م، وتم الاحتفال بتدشينه في



متحف التاريخ الطبيعي نافذة معرفية على معالم البيئة العُمانية بكل تفاصيلها

والمتحف الوطني هو أول متحف بالشرق الأوسط يوظف منظومة «برايل» باللغة العربية للمكفوفين، كما أنه أول متحف بالشرق الأوسط يوظف منظومة المخازن المفتوحة، بالإضافة إلى كونه أول متحف بالسلطنة يتضمن مركزاً للتعليم المتحفي، فضلاً عن أنه أول متحف بالسلطنة يتضمن مرافق للحفظ والصون الوقائي، وفق أعلى المقاييس الدولية، وأيضاً هو أول متحف بالسلطنة يتضمن قاعة عرض صوتية ومرئية بتقنية (UHD).

وبجانب المتحف الوطني، تشرف وزارة التراث والثقافة على عدة متاحف رسمية أخرى، منها متحف التاريخ الطبيعي، الذي افتتح عام ١٩٨٥م لعرض معالم البيئة العُمانية من خلال عروض التضاريس، والجيولوجيا، والنباتات، والحشرات، والحيوانات البرية والبحرية.

ونظراً للحاجة إلى تطوير وتوسيع المتحف وتطور الأنماط المتحفية المعاصرة، عملت وزارة التراث والثقافة على تنفيذ خطة طموحة لبناء النسخة الحديثة من المتحف، وذلك بعد الانتهاء من إعداد الخطة العامة من قبل مؤسسة سميثسونيان الأمريكية، وسيشكل المتحف بعد الانتهاء من إنشائه إضافة نوعية في المنطقة وفي منظومة المتاحف العُمانية.

ويهدف متحف الطفل الذي افتتح في عام ١٩٩٠م إلى نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا، وعرض الاختراعات الحديثة، وتوصيل المعلومة العلمية بطريقة مبسطة وسهلة للطفل مما يتيح له استيعاب وفهم الدور الحيوي الذي يلعبه العلم في الحياة.

وفي عام ١٩٩٢م افتتح في مسقط «المتحف العُماني الفرنسي»، للاحتفاء بالعلاقات العُمانية الفرنسية التي تعود إلى القرن الثامن عشر في المبنى الذي كان مقراً للقنصلية الفرنسية، ويتكون المتحف من ثمان قاعات، ويضم مجموعة من الوثائق التي تؤرخ العلاقات العُمانية الفرنسية، إلى جانب الأزياء التقليدية في البلدين، وتشكيلة من المجوهرات والتحف، ونماذج لبعض السفن العُمانية الفرنسية.

وفي داخل قلعة صحار افتتح عام ١٩٩٣م متحفاً يتناول الجوانب التاريخية للمدينة وعلاقاتها الثقافية والاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٨م افتتح «متحف السيد فيصل بن علي» داخل مبنى وزارة التراث والثقافة.

كما تشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، ويضم المتحف مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العُماني، ويطوف «متحف بوابة مسقط» بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط من ميناء تجاري إلى عاصمة مزدهرة، كما يقف شاهداً على آثار مسقط وتاريخها، وتشرف بلدية مسقط على «متحف بيت البرندة»، الذي يلخص تاريخ مدينة مسقط، وتقام في قاعاته معارض ودورات تدريبية.

ويشرف مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية على «متحف أرض اللبان» الذي افتتح في ٢٣ يوليو ٢٠٠٧م، ضمن موقع البليد الأثري في محافظة ظفار، ويضم قاعة تاريخية تشمل ستة أقسام توثق تاريخ عُمان على مر العصور، وقاعة بحرية تنفرد بإبراز تاريخ عُمان البحري.

وحلت مدينة صلالة ضيف شرف على الدورة الثالثة والعشرين لمعرض مسقط الدولي للكتاب، حيث أسهمت الفعاليات المقامة بهذه المناسبة في التعريف بما تزخر به هذه المدينة من تاريخ عريق متواصل مع حضارات العالم، وطبيعة جغرافية خلابة ومقومات اقتصادية واعدة، وإبراز تراثها الثقافي والإنساني، وإسهاماتها في التاريخ العماني قديمه وحديثه، وكذلك إبراز دور علمائها وفنونها وإرثها وكل مفرداتها الثقافية في تشكيل وإثراء الثقافة العُمانية.

وتمثل جديد معرض مسقط الدولي للكتاب في تكريم الشخصيات الثقافية العُمانية ذات الإسهامات البارزة في مجالات الدراسات والأنشطة الثقافية والفكرية.

موسع ضم الكثير من الفعاليات والأنشطة الثقافية شارك فيها نخبة ثقافية من مختلف دول العالم.

ووضع المعرض برنامجاً ثقافياً حافلاً حيث خصص أربع قاعات متكاملة للفعاليات الثقافية، وركنا موسعاً للبرامج الثقافية للطفل، وركنا لفعاليات المبادرات المجتمعية، وأيضاً المقاهي الثقافية في عدد من الأجنحة المشاركة إلى جانب مشاركة الجهات ذات العلاقة بصناعة ونشر الكتاب من خلال حضور مؤلفين للتوقيع على الإصدارات وإبرام العقود والنشر ومشاركة المؤسسات المعنية بصناعة الكتاب وما يتصل به من إعداد وتجهيز.



مجموعة من المقتنيات والأزياء التي تمثل مختلف محافظات السلطنة، و«متحف غالية للفنون الحديثة»، الذي افتتح عام ٢٠١١م، ويحتوي على مجموعة من الغرف تمثل فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات.

وفي ١٤/١/٨م، تم افتتاح المتحف التعليمي بالمدرسة السعيدية بمسقط، ويوثق المتحف مسيرة التعليم بالسلطنة منذ فجر الإسلام وحتى وقتنا الحالي، ويأتي متناغماً والمكانة المرموقة التي كانت ومازالت تحتلها المدرسة السعيدية بمسقط كون تأسيسها كان الحدث الأهم في الحقبة الماضية.

ويستعرض «متحف النفط والغاز» تاريخ تشكل النفط عبر مختلف الحقب والعصور ومراحل استخراجه عامة، ورحلة اكتشافه واستخراجه في السلطنة بشكل خاص، فيما يعرض «متحف العملات النقدية» الواقع ضمن مبنى البنك المركزي العُماني تسلسل تداول النقد في سلطنة عُمان، ويشتمل المتحف على الكثير من العملات النقدية القديمة والجديدة بما فيها العملات الورقية والمعدنية التي تم تداولها في الفترات الأولى لقيام الدولة الإسلامية.

وتوجد متاحف خاصة مثل «متحف بيت الزبير» الذي افتتح عام ١٩٩٨م، ويضم

حضور فاعل في معارض الكتاب

ويحظى بمكانة مرموقة على المستويين الخليجي والعربي، باعتباره واحداً من أبرز معارض الكتاب الدولية، حيث تم تصنيفه من بين أفضل عشرة معارض للكتب على مستوى الوطن العربي، ومن بين أبرز ثلاثة معارض على مستوى الخليج، ويحمل امتيازاً دولياً باعتباره من المعارض الرافدة لتدوير عملية النشر عالمياً.

وتعد الدورة الثالثة والعشرون من المعرض التي أقيمت خلال الفترة من ٢١ فبراير وحتى ٣ مارس ٢٠١٨م، وهي الدورة الثانية التي تعقد بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، الأكبر من حيث عدد العناوين البالغ عددها (٥٠٠) ألف عنوان في مختلف فنون المعرفة، ومن حيث دور النشر البالغ عددها (٧٨٣) دار نشر، منها (٦٠٣) دار نشر تشارك بشكل مباشر، و(١٨٠) دار نشر بشكل غير مباشر، أو ما يعرف بالتوكيلات من ٢٨ دولة، بالإضافة إلى احتضان هذه الدورة لبرنامج ثقافي

تُعد المعارض الثقافية الداخلية منها والخارجية صورة واضحة تعكس وجهاً من أوجه الثقافة العُمانية المتعددة، ويأتي ذلك من خلال المشاركة في أهم معارض الكتاب الدولية الخارجية، وقد سجلت السلطنة حضوراً فاعلاً ومتميزاً في معارض الكتاب الدولية المهمة بما تم تقديمه من إصدارات في كافة المجالات.

وفي هذا الإطار شاركت السلطنة ممثلة بوزارة التراث والثقافة ووزارة الإعلام ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العديد من معارض الكتاب الدولية المهمة، وسجلت السلطنة حضوراً فاعلاً بما تم تقديمه من إصدارات في كافة المجالات، ودعم للمكتبات الأهلية العُمانية لتمكينها من المشاركة في المعارض الدولية.

ويعتبر معرض مسقط الدولي للكتاب أكبر احتفالية ثقافية على مستوى السلطنة،

ذاكرة حضارية ثرية



المعرض الوثائقي
المصاحب للمؤتمر
الدولي (العلاقات
العمانية البريطانية)
أبرز حجم العلاقات
بين البلدين خلال
أربعة قرون

وتحتفظ الهيئة بعلاقات متميزة مع عدد من المؤسسات ذات الاهتمام المشترك مع مختلف دول العالم، حيث وقعت منذ نشأتها على (١٥) مذكرة تفاهم مع مختلف الدول ومراكز ومؤسسات الأرشيف والوثائق العالمية.

وتأتي هذه المذكرات لتسهيل جوانب التعاون في المجال الوثائقي والأنشطة المتعلقة بها مثل تبادل الوثائق والخبرات والزيارات في المجال والتدريب وإقامة المتقيات والمعارض والأنشطة الثقافية الوثائقية الأخرى، إلى جانب بذلها جهوداً عبر كل السبل المتاحة من القنوات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية مع الدول التي كانت ولا زالت لها علاقات وارتباطات تاريخية واقتصادية وسياسية وجغرافية، حيث يتم إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية والمشاركة للحصول على أصول أو نسخ منها طبق الأصل وهو الغالب في مثل هذه الحالات لاسيما تلك المحفوظات في الأرشيفات الدولية.

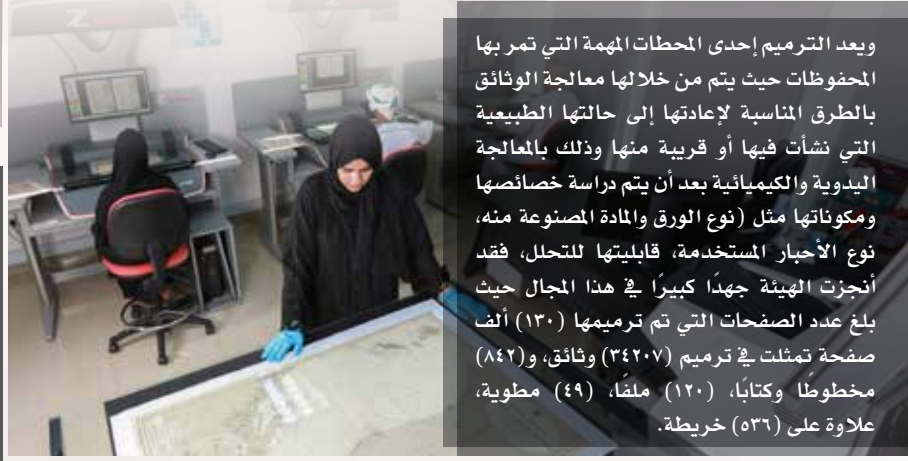
ونظراً لأهميتها التاريخية والعلمية التي تحظى بها الذاكرة الشفوية «الروية» شرعت الهيئة منذ عام ٢٠١٢م بتسجيل وحفظ التاريخ الشفوي، وقد تم إعداد وتجهيز استوديو خاص به وتزويده بكافة الوسائل السمعية والبصرية والتقنية اللازمة، ومنذ ذلك الحين قطعت مساراً متميزاً حيث بلغت عدد المقابلات التي أجريت (٤٠٠) مقابلة، كما بلغت عدد الشخصيات التي تم مقابلتها (٣٠٠) شخصية، بمجمل (٧٠٠) ساعة، ويتم تفريغ تلك المقابلات كتابياً وفق ما جاءت في التسجيل ليمتد تسهيل الاستفادة منها لاحقاً وفق الإجراءات المعتمدة.

تشكل الوثائق والمحفوظات شواهد حية لمسار التاريخ، ونتاج الفكر الإنساني في مجالات العلم والمعرفة بمختلف فنونها وفروعها، ولذلك أولت السلطنة هذا النتاج عناية خاصة، باعتباره يشكل ذاكرة غنية بما يحتويه من معارف وأفكار وقرارات واستدلالات توثق مسيرة العمل الوطني.

وتعد هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها بالسلطنة، حيث عملت منذ نشأتها في عام ٢٠٠٧م وفق المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٦٠ على حفظ وتخزين الوثائق التاريخية المهمة للسلطنة عبر مختلف الحقب الزمنية.

وتخزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من مليون وخمسمائة ألف وثيقة بأنواعها الورقية والالكترونية ومختلف أشكالها وأوعيتها، وهي في تزايد مستمر تعكس الجهود المبذولة فضلاً عن وثائق الجهات المعنية في السلطنة.

كما تقوم الهيئة بحفظ الوثائق الرسمية من الدولة، وكذلك وثائق الأهالي والأسر، بطريقة تضمن سلامتها وتيسر طرق الاطلاع عليها والاستفادة منها في البحث العلمي، حيث بلغ عدد الوثائق التي تم التحصيل عليها من الأهالي والأسر ما يقارب (٣٠٠) ألف وثيقة، أما عدد المخطوطات فبلغ (٥٥) ألفاً من نسخ المخطوطات والأصول عُمانية وغيرها.



ويعد الترميم إحدى المحطات المهمة التي تمر بها المحفوظات حيث يتم من خلالها معالجة الوثائق بالطرق المناسبة لإعادتها إلى حالتها الطبيعية التي نشأت فيها أو قريبة منها وذلك بالمعالجة اليدوية والكيميائية بعد أن يتم دراسة خصائصها ومكوناتها مثل (نوع الورق والمادة المصنوعة منه، نوع الأحبار المستخدمة، قابليتها للتحلل، فقد أنجزت الهيئة جهداً كبيراً في هذا المجال حيث بلغ عدد الصفحات التي تم ترميمها (١٣٠) ألف صفحة تمثلت في ترميم (٣٤٢٠٧) وثائق، و(٨٤٢) مخطوطاً وكتاباً، (١٢٠) ملفاً، (٤٩) مطوية، علاوة على (٥٣٦) خريطة.

السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، في مركز الشيخ جابر الثقافي بدولة الكويت.

وصاحب المؤتمر إقامة معرض وثائقي ضم أكثر من ٣٠٠ وثيقة و٢٥ مخطوطاً وعدداً من الصور والخرائط إضافة إلى مجموعة من المخطوطات العُمانية القديمة تناولت حقبةً زمنية وتاريخية مختلفة، تعكس بدورها جوانب مضيئة من الحضارة العُمانية العريقة في مختلف المجالات.



من جلسات المؤتمر
الدولي السادس
«علاقات عُمان بدول
المحيط الهندي والخليج
خلال الفترة من القرن
السابع عشر إلى القرن
التاسع عشر، الذي عقد
في مركز الشيخ جابر
الثقافي بدولة الكويت

مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم



يسهم مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بدوره في إثراء الحراك الثقافي والأدبي والفني الذي تشهده السلطنة، ويهدف المركز إلى التعريف بالثقافة العُمانية، وتوثيق الروابط وأوجه التعاون مع المؤسسات الثقافية في الدول الأخرى.

ويشرف المركز بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٥٢)، القاضي بإنشاء المركز كهيئة ثقافية وعلمية تقوم بالعديد من المهام والاختصاصات المرتبطة برعاية الثقافة والعلوم والفنون ودعمها، على عدة جهات ومؤسسات تعنى بالثقافة والفكر والفنون، حيث يتولى المركز الإشراف على الجمعية العُمانية للفنون التشكيلية، وجمعية هواة العود، وجمعية التصوير الضوئي، ومركز عُمان للموسيقى التقليدية، وكلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، بجانب مسؤوليته عن شؤون المساجد ومعاهد العلوم الإسلامية ومدارس القرآن الكريم.

كما يتولى المركز مهمة الإشراف على كراسي السلطان قابوس العلمية، حيث تم إنشاء (١٦) كرسيًا وأستاذية وزمالة تحمل اسم جلالة السلطان قابوس المعظم - حفظه الله ورعاه - تتوزع في (١٣) جامعة عالمية تتنوع مجالاتها بين العلوم الإنسانية والتطبيقية، ويعد «كرسي سلطان عُمان في الأدب العربي والإسلامي» بجامعة جورج تاون الأمريكية الذي أنشئ عام ١٩٨٠م أقدم هذه الكراسي والأستاذيات والزمالات، وأحدثها «زمالة السلطان قابوس للرياضيات» المنشأة عام ٢٠١٤م بكلية كوربوس كريستي في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة.

ومن أبرز المهام المنوطة بهذه الكراسي هو القيام بإجراء دراسات وبحوث مختلفة حسب مجالاتها المتعددة، والإشراف على طلبة الدراسات العليا لمرحلتى الماجستير والدكتوراه في المجالات المتخصصة فيها، إضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل العلمية.

وبدورها تجسد كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها اهتمام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس

بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وهي تمثل أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين السلطنة والشعوب الناطقة بغير العربية وتسهم في توثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافاتنا المتنوعة.

وقد استقبلت الكلية في يونيو ٢٠١٨م دورتها الصيفية مجموعة جديدة من الدارسين، وذلك بالتعاون مع مركز السلطان قابوس الثقافي بواشنطن، وجمعية الصداقة العُمانية البريطانية، وطلاب كلية القيادة والأركان بمسقط بلغ عددهم (٤١) طالبًا وطالبة من

مختلف الجنسيات، وخضع هؤلاء الدارسون إلى برنامج تعليمي وثقافي مكثف لمدة سبعة أسابيع.

واحتفل المركز في ٢٥/١٢/٢٠١٧م، بتكريم الفائزين بمسابقة السلطان قابوس للقرآن الكريم في دورتها السابعة والعشرين وذلك بجامعة السلطان قابوس بولاية صحار، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين في هذه الدورة (٢١٥٦) متسابقًا ومتسابقة مقارنة بـ (٢٠١٢) متسابقًا ومتسابقة في العام ٢٠١٦م، و(١٥٣٧) متسابقًا ومتسابقة في العام ٢٠١٥م، و(١٠٨٣) في عام ٢٠١٤م، وهي إحصائية تدل على الاهتمام بالمسابقة نظرًا لما تمثله من قيمة كبيرة.



وبالنسبة لجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، فقد أعلن مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في ٢٠/١٢/٢٠١٧م عن مجالات الجائزة في دورتها السابعة المخصصة للعُمانيين فقط، وحدد التنافس في فرع الثقافة على دراسات التراث الثقافي غير المادي وفي فرع الفنون على الأفلام القصيرة وفي فرع الآداب على الشعر الشعبي، وجاء ذلك متزامنًا مع الاحتفال بتكريم الفائزين في الدورة السادسة المخصصة لعموم العرب في مجالات الجائزة الثلاثة، حيث فاز بالجائزة في مجال الدراسات الاقتصادية في فرع الثقافة جلال الدين أحمد أمين من

جمهورية مصر العربية، وفي مجال النقد الأدبي في فرع الآداب حصل على جائزة هذا المجال سعد بن عبد الرحمن البازعي من المملكة العربية السعودية، وفي مجال التصميم المعماري في فرع الفنون فقد حُجبت اللجنة الجائزة لعدم رقي أعمال الأسماء المترشحة لهذا المجال والتي لا ترتقي لمستوى أهمية وأهداف الجائزة.

وُمنح الفائزون وسام الاستحقاق للثقافة والعلوم والفنون والآداب، بالإضافة إلى مبلغ مالي قدره (مئة ألف ريال عُماني).

الإشراف على جوامع السلطان قابوس المنتشرة في ربوع السلطنة.. أحد مهام مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم (جامع السيدة فاطمة بنت علي آل سعيد)

النادي الثقافي والمنتدى الأدبي

يسهم النادي الثقافي في تنشيط الحركة الثقافية في السلطنة، من خلال المواءمة بين مختلف الفعاليات الأدبية والثقافية والفكرية والعلمية التي تخدم توجهات المثقف وتفتح المجال له للتواصل مع رموز بارزة محلياً ودولياً.

فيما أتاح البرنامج الوطني لدعم الكتاب فرصة النشر لكل من لديه نتاج أدبي أو فكري أو أكاديمي حقيقي، واستطاع أن يقدم للساحة عددًا من العناوين في المجالات الثقافية والفكرية.



وبدوره سعى المنتدى الأدبي إلى إثراء الساحة الأدبية والفكرية والثقافية في السلطنة، من خلال إقامة العديد من الفعاليات والندوات الأدبية والفكرية والمناشط التي من شأنها تقديم إضافة معرفية، فضلاً عن إصدارات الكتب التي شكلت قطاعاً مثمراً لجهده السنوي في إقامة الندوات العلمية، إضافة إلى نتاج «مبادرة المنتدى الأدبي لدعم الكتاب العُماني».

التاسع والثلاثين ٢٠١٨م الذي أقيم بجمهورية بلغاريا الشعبية بتنظيم من الاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي (الفياب).

وحازت السلطنة أيضاً على أربع جوائز فردية تمثلت في حصول المصورة الضوئية معالي بنت هويشل الشكيلية على ميدالية الفياب الفضية، وحصلت المصورة الضوئية حياة بنت يحيى البلوشية على ميدالية الفياب البرونزية في فئة الشباب تحت سن ١٦ عاماً.

وفي فئة الشباب تحت سن ٢١ عاماً حصل المصور الضوئي قيس بن سالم البداعي على ميدالية الفياب الفضية، فيما حصل المصور الضوئي عبدالله بن سعيد الرزقي على ميدالية الفياب البرونزية.

وتثبت إنجازات شباب السلطنة في مسابقة بينالي الفياب للشباب التاسع والثلاثين وغيرها من المسابقات الدولية جدارتهم وأهليتهم للتنافس مع المصورين الفوتوغرافيين على مستوى العالم خاصة بعد حصول أعمالهم الفنية على كأس العالم في بينالي الفياب للشباب لأعوام ٢٠١٢م و٢٠١٦م و٢٠١٧م.

ونظمت جمعية هواة العود العديد من الفعاليات والأنشطة، واستضافت الكثير من الفنانين والفرق الموسيقية المهتمة بتبادل الأفكار بغية التجويد وتطوير المعارف لدى منتسبي الجمعية والأعضاء والمهتمين بألة العود لتنمية ما يمكن أن يسهم في خدمتهم وإحياء هذا الفن.

ويضطلع مركز عُمان للموسيقى التقليدية ببحث وتوثيق الفنون الموسيقية التقليدية العُمانيّة، وكذلك جمع الموروث الشعبي الغنائي الشفهي، وتسجيله وتوثيقه، وقد قام المركز بتأسيس أرشيف للموسيقى التقليدية العُمانيّة يضم وثائق سمعية ومرئية، بالإضافة إلى حصر وتوثيق ميداني (بالتسجيل السمعي والتصوير الضوئي والتلفزيوني) لمعظم أنماط الغناء التقليدي العُماني وأعلامها وممارسيها ومناسباتها، وجمع عدد كبير من أشعارها وألحانها وضروبها الإيقاعية وأسماء ممارسيها وأساليب أدائها في معظم ولايات السلطنة من محافظة مسندم إلى محافظة ظفار.

وتسهم الجمعية العُمانيّة للفنون التشكيلية في رعاية الحركة التشكيلية بالسلطنة، والارتقاء بها والعمل على تنمية الوعي الفني والثقافة البصرية في المجتمع، وحماية الفن التشكيلي بالسلطنة وإثرائه بالموجودات الحضارية النابعة من التراث العُماني والعربي، والقيم الفكرية والجمالية للمجتمع، وإبراز القيمة المعنوية للفنانين التشكيليين في أعمالهم الإبداعية.

وقد أقامت الجمعية العديد من الفعاليات والأنشطة التي تخدم تطوير وتنمية الوعي الفني والثقافي للحركة التشكيلية.

فيما حققت الجمعية العُمانيّة للتصوير الضوئي إنجازات دولية في العديد من المحافل التي شاركت فيها، فقد حصلت السلطنة وللمرة الرابعة على كأس العالم في مجال التصوير الضوئي في بينالي الفياب للشباب

دار الأوبرا السلطانية مسقط

تعد دار الأوبرا السلطانية مسقط جسراً وطيداً للحوار بين الثقافات والمجتمع وفتاته المختلفة من جهة، وبين السلطنة والعالم من جهة أخرى، تجسيداً لرؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - من أجل إرساء القيم العُمانية الأصيلة والهوية العربية والإسلامية لعمان، ومن أجل تخريج جيل واعد ومنفتح على ثقافات العالم ومدرّك لتنوعها وأهميتها.

وضمّ برنامج الموسم الثامن للأوبرا السلطانية مسقط الذي جاء بعنوان: «حول العالم مع دار الأوبرا السلطانية مسقط»، واستهل عروضه بملحمة ألكسندر بورودين «الأمير إيغور»، (٤٠) برنامجاً جديداً بإجمالي (٦٩) عرضاً من شهر سبتمبر ٢٠١٨م إلى شهر مايو ٢٠١٩م، بينها عرض عالمي لأوبرا جديدة من إنتاج دار الأوبرا السلطانية مسقط، إلى جانب تقديم إنتاج مشترك بين الدار وأهم دور الأوبرا العالمية الرائدة، ومهرجان عُمان العالمي للموسيقى الشعبية، وهي سابقة من نوعها تقام لأول مرة في الدار بمشاركة فرق من داخل السلطنة ومن جميع أنحاء العالم.

ولأول مرة في تاريخ دار الأوبرا السلطانية مسقط، تقدم عرضاً للأطفال الرضع بعمر ٦ إلى ١٨ شهراً، وإلى جانب الفعاليات المعتادة في برنامج التعليم والتواصل المجتمعي الذي تقدمه دار الأوبرا السلطانية مسقط، مثل فعاليات اليوم المفتوح، والجولات، وحلقات العمل، والمعارض، يقدم البرنامج عروضاً مدرسية للإنتاجات العائلية والتعليمية.



النساج



المسابقة

كأس العالم في التصوير الضوئي
في بينالي الفياث للشباب التاسع
والثلاثين ٢٠١٨م.



الدولة المستضيفة

جمهورية بلغاريا الشعبية



الجهة المنظمة

الاتحاد الدولي لفن التصوير
الضوئي (الفياث)



الجائزة

كأس العالم فئة تحت ١٦ سنة

الفاخور



المسابقة

كأس العالم في التصوير الضوئي
في بينالي الفياث للشباب التاسع
والثلاثين ٢٠١٨ م.



الدولة المستضيفة

جمهورية بلغاريا الشعبية



الجهة المنظمة

الاتحاد الدولي لفن التصوير
الضوئي (الفياث)



الجائزة

كأس العالم فئة تحت ١٦ سنة

الربع الخالي



المسابقة

بينالي الطبيعة التاسع عشر
للتصوير الضوئي لعام ٢٠١٨م



الدولة المستضيفة

جمهورية جنوب أفريقيا



الجهة المنظمة

الاتحاد الدولي لفن التصوير
الضوئي (الضباب)



اسم الفائز

شهاب الشندودي



الجائزة

ذهبية بينالي الضباب للطبيعة

تحت ضوء القمر



المسابقة

بينالي الطبيعة التاسع عشر
للتصوير الضوئي لعام ٢٠١٨م



الدولة المستضيفة

جمهورية جنوب أفريقيا



الجهة المنظمة

الاتحاد الدولي لفن التصوير
الضوئي (الفياب)



اسم الفائز

قاسم الفارسي



الجائزة

ذهبية بينالي الفياب للطبيعة

القطاع اللوجستي المرتكز رئيسي للتنويع الاقتصادي



"... ولا شك أن الناحية الاقتصادية

في كل أمة هي عصب حياتها ومصدر قوتها

وسند سيادتها واستقرارها. إننا نركز اهتمامنا لإيجاد

الوسائل والسبل والمشاريع لرفع مستوى اقتصاد بلادنا وتوفير

العمل والعيش الكريم لكل مواطن. لقد أدركنا سلفا

أهمية المرحلة التي نعيشها وتفهمنا أهمية مكانتنا في المنطقة،

ومن هنا كان الاهتمام في إنشاء الموانئ

من الأولويات التي وضعناها في الاعتبار"

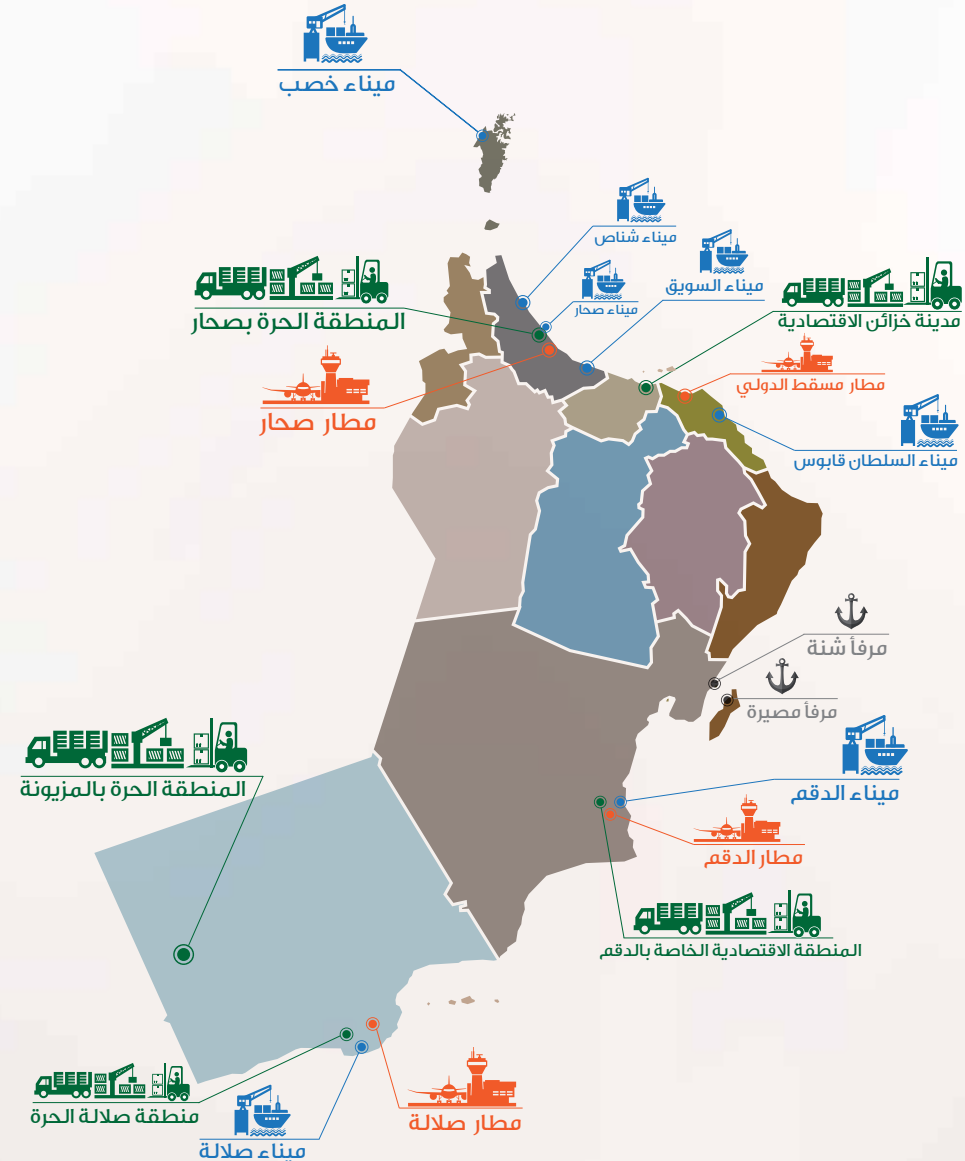
قابوس بن سعيد

(افتتاح ميناء السلطان قابوس - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤م)



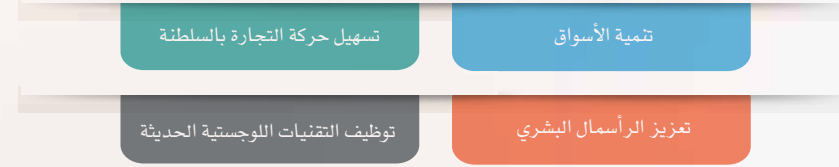
القطاع اللوجستي مركز رئيسي للتنوع الاقتصادي

أتاح الموقع الاستراتيجي للسلطنة على بحار مفتوحة كالمحيط الهندي وبحر العرب وبحر عمان بالإضافة إلى الخليج العربي إقامة عدد من الموانئ التجارية والصناعية التي تسهم في تنمية القطاع اللوجستي باعتباره أحد القطاعات الرئيسية للتنوع الاقتصادي.



وقد شرعت السلطنة في عام ٢٠١٣م في إعداد استراتيجية لوجستية بعيدة المدى من خلال تشكيل فريق عمل ضم عشرة مسؤولين تنفيذيين جرى استقطابهم من القطاع الخاص والحكومة والأكاديميين. وقام هذا الفريق الذي عمل تحت إشراف وزارة النقل والاتصالات وبالاشراف مع (٦٥) متخصصا من جميع القطاعات ذات الصلة بوضع الاستراتيجية اللوجستية للسلطنة حتى عام ٢٠٤٠م، المعروفة باسم: «SOLS 2040».

وقد بُنيت «الاستراتيجية اللوجستية الوطنية ٢٠٤٠م» على أربعة م ركزات أساسية تتمثل في:



ومن المتوقع وفقا لهذه الاستراتيجية، التي تشرف وزارة النقل والاتصالات على تنفيذها، أن تبلغ حصة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٤٠م حوالي (١٤) مليار ريال عماني، يصاحب ذلك توفير (٣٠٠) ألف فرصة عمل في هذا القطاع، وأن تتبوأ السلطنة صدارة المؤشرات العالمية لتكون واحدة من أفضل (١٠) دول حول العالم في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية العالمي.

ويحظى القطاع اللوجستي في السلطنة بتقييم جيد من قبل المؤسسات العالمية المختصة، فخلال عام ٢٠١٨م حصلت السلطنة على المركز الـ (١٣) في مؤشر أجيلي تي اللوجستي للأسواق الناشئة، كما حافظت على ترتيبها ضمن المراكز العشرة الأوائل في معياري توافق وترابط السوق بحصولها على المركز الثالث على صعيد توافق السوق والمركز السادس في مجال ترابط السوق، ويدرس المؤشر الفرعي لتوافق السوق سهولة الوصول إلى الأسواق ومناخ ممارسة الأعمال، ويقدم المؤشر نظرة موسعة للقدرة التنافسية الاقتصادية ويتضمن استبياناً شارك فيه أكثر من (٥٠٠) من المسؤولين التنفيذيين في مجال الخدمات اللوجستية من أنحاء مختلفة من العالم وتحليل قائم على بيانات (٥٠) سوقاً ناشئة لتصنيفها بناء على أحجامها وظروف مزاوله الأعمال فيها وبنيتها الأساسية وشبكات النقل فيها.



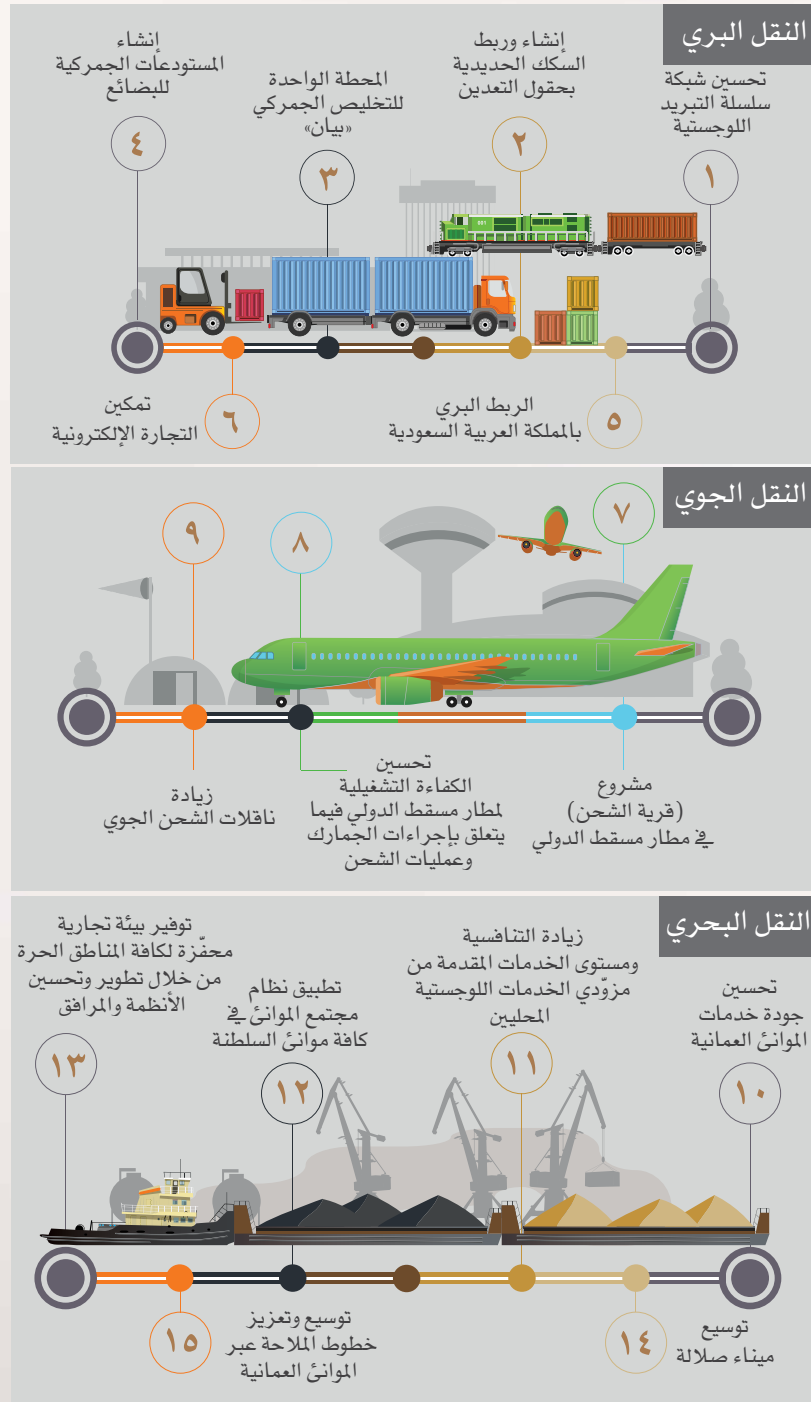
المجموعة العمانية العالمية للوجستيات

يأتي تأسيس المجموعة العمانية العالمية للوجستيات «أسياد» في يونيو ٢٠١٦م ضمن خطة الحكومة لجعل السلطنة مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية.

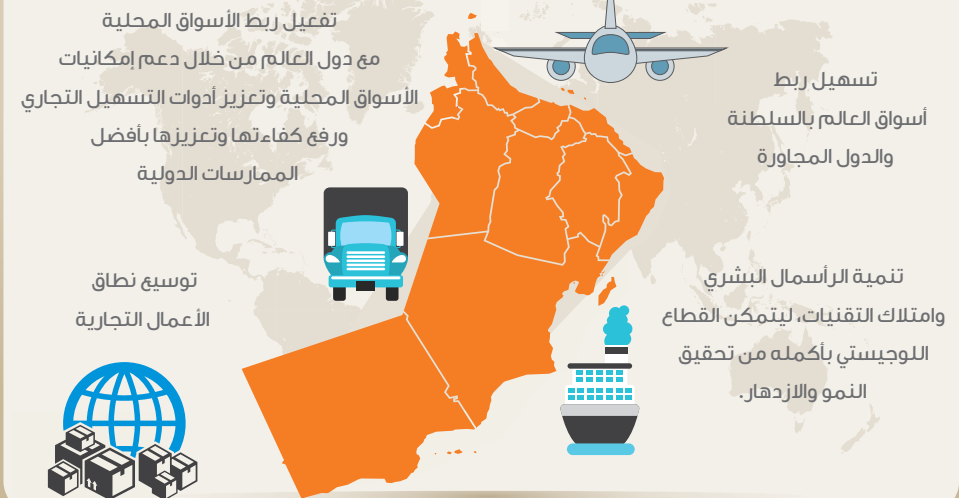
وتعتبر «أسياد» الذراع التنفيذية للحكومة في الدفع بالقطاع اللوجستي ليأخذ مكانه المنوط به من خلال ترجمة الاستراتيجيات العامة الموضوعة للقطاع بشكل تكاملي ليكون أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الوطني.

وتجمع المجموعة تحت مظلتها جميع شركات القطاع اللوجستي التي تساهم الحكومة في ملكيتها شاملة الموانئ والمناطق

مبادرات "تنفيذ" لتنمية القطاع اللوجستي



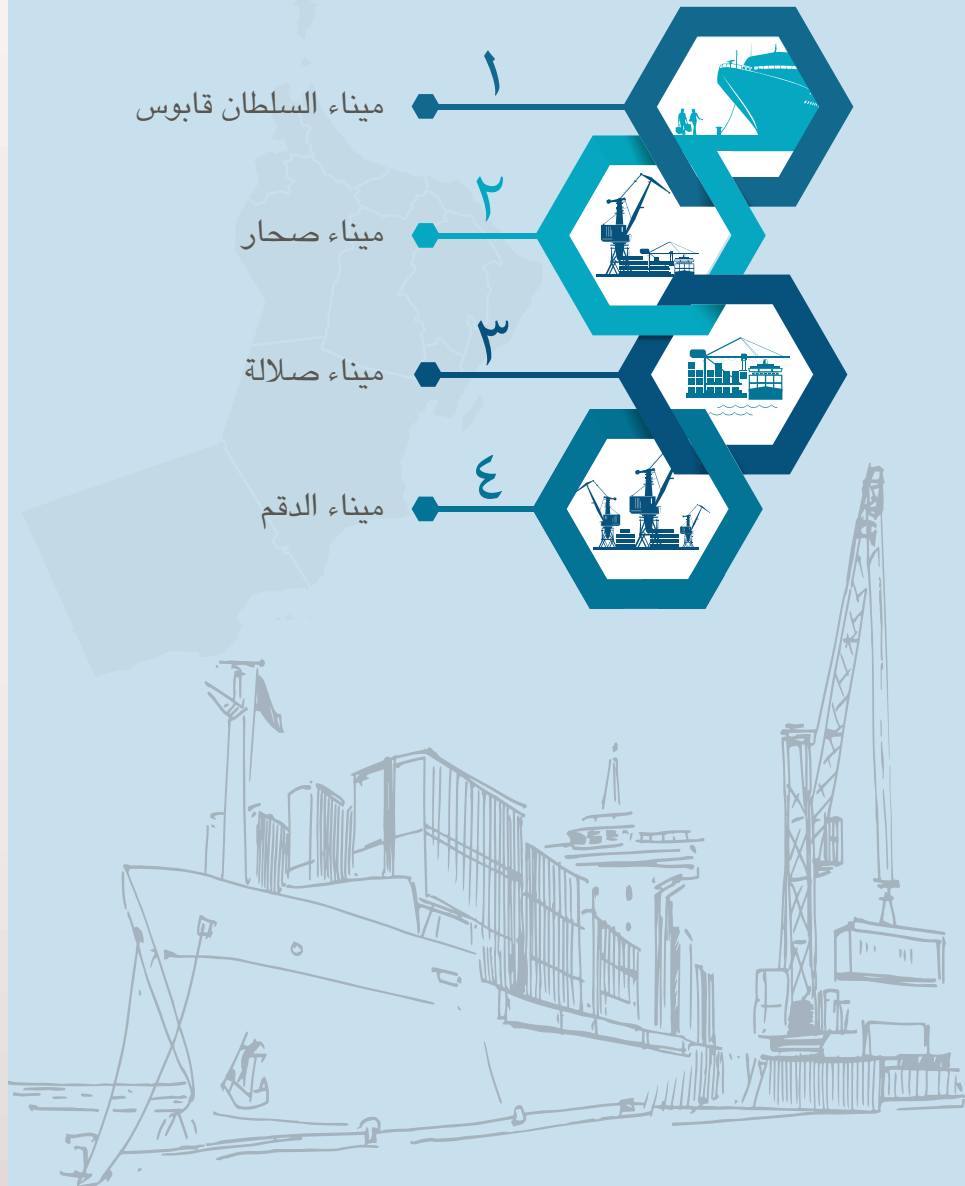
تسعى «أسياد» لجعل عُمان مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية من خلال



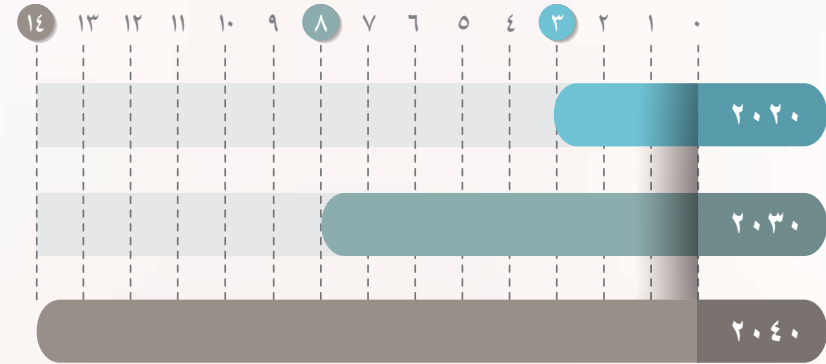
الموانئ

تعتبر الموانئ أحد المكونات الرئيسية لقطاع الخدمات اللوجستية، وقد شهدت الموانئ العمانية على مدى السنوات الماضية تطورا مستمرا نظرا لأهميتها في تحقيق التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

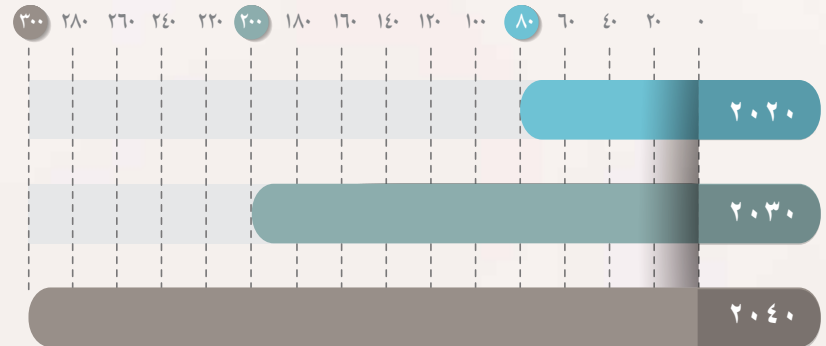
وتتضمن شبكة الموانئ بالسلطنة أربعة موانئ رئيسية هي:



مؤشرات الاستراتيجية اللوجستية الوطنية في مجال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال عماني)



مؤشرات الاستراتيجية اللوجستية الوطنية من حيث فرص العمل حتى ٢٠٤٠م (فرص العمل بالآلاف)



أولاً: ميناء السلطان قابوس



الحركة التشغيلية في ميناء السلطان قابوس خلال الفترة (٢٠١٠م - يوليو ٢٠١٨م)

عدد السفن	الصادرات (طن)	الواردات (طن)	عدد الحاويات (حاوية ممتلئة)	عدد المسافرين	
١٨٥٨	١٦٢٣٩٦٢	٩٠١٩٩٣٢	٣٠٦٤٦٤	١٧٤٠٨٨	٢٠١٠
٤٦٥٠	١٥٤٣٩٠٩	٨٣١٤٧٨٥	٣١٩٣١٩	١٦٩٣٦١	٢٠١١
٤٠٠٧	١٨٤٣٩٤٨	١٠٤١٩٣٠٣	٣٤٤٩٣١	١٨٣٤٤٣	٢٠١٢
٢٨٥٨	٢٠٤٧٠١٠	١٠٦٦٥٥٠٨	٣٦٧٧٩٥	١٦٠٦٥٩	٢٠١٣
٢٣٣٤	١١٨٥٠١٢	٦٦٩١٤٨١	١٩١٣٥٩	١٥٣٧٥٦	٢٠١٤
١٥٣٣	٠	١١٤٥٤٠٦	٠	١٧٦٣٨٣	٢٠١٥
١٣٩٨	٠	١٠٩٣٧٤٣	٠	١٠٩٣٧٤٣	٢٠١٦
١٢٠٨	٠	١٠٠٦٦٣٤	٠	٢٤٣١٥٧	٢٠١٧
٦٥٢	٠	٦٨٩٢٨٤	٠	١٤٠٥٠٠	نهاية يوليو ٢٠١٨

● تم تحويل أنشطة الاستيراد والتصدير بميناء السلطان قابوس إلى ميناء صحار ابتداءً من عام ٢٠١٥م

● يتم العمل على تحويله إلى ميناء سياحي

● تستهدف الخطة أن يكون الميناء مركزاً للأنشطة السياحية والثقافية ومنطقة جذب للاستثمارات في القطاع السياحي والعقاري

● إنشاء سلسلة من الفنادق ومراكز للتسوق وعدد من المعارض والصالات الفنية والمتاحف

● تقوم الشركة العمانية للتنمية السياحية «عمران» بتنفيذ خطط تطويره إلى ميناء سياحي

● شركة مرافئ التابعة لمجموعة «أسياد» تقوم بإدارة العمليات في الميناء

الحركة التشغيلية في ميناء صحرار خلال الفترة (٢٠١٠م - يوليو ٢٠١٨م)

عدد السفن	البضائع العامة (طن)	المواد السائلة (طن)	عدد الحاويات (حاوية ممتلئة)
٢٠١٠	١١١٠	٨٧١٠٧٥	٧٦٩٥٧٦٩
٢٠١١	١٣٩٨	٩٤٧٥١٤	١٣٧٥٨٠٦٧
٢٠١٢	١٧٨٨	١٣٣٥٧٧٥	١٤٨٥٢٣٣٩
٢٠١٣	١٨٠٠	١٣٣٦٦٩٦	١٦٧٩٣٢٨٤
٢٠١٤	١٩١٨	١٨٩١١٥٥	١٤٨٣٧٨٠٠,٦
٢٠١٥	٢٣٥٤	٢٦٤٢٧٣٤	١٦٩٣٣٨٣٨
٢٠١٦	٢٣٢٢	٣٦٣٧٤٣٩	١٨٩٤٤٧٥٢
٢٠١٧	٣٠٧٣	٥٨٣٨٧٩٢	١٥٩٩٦٤٧٢
نهاية يوليو ٢٠١٨	٢٠٠٤	٥٧١٤٨٨٧	١٠٩٣١٤٩٣
			٥٧٩٩١٥



ثانياً: ميناء صحرار

- يعتبر الميناء الرئيسي للاستيراد والتصدير
- يرتبط بمشاريع صناعية كبرى
- تبلغ مساحة أرض منطقة الميناء أكثر من (٤٥) كيلومتراً مربعاً
- مجموع أطوال الأرصفة: (٦٢٧٠) متراً
- يحتوي على (٢٢) رصيفاً تتراوح أعماقها بين (١٦) متراً و (٢٥) متراً
- يرتبط الميناء بمنطقة صحار الحرة البالغة مساحتها (٤٥٠٠) هكتار
- ارتفع عدد السفن الزائرة للميناء في عام ٢٠١٧م إلى (٣٠٧٥) سفينة مقابل (٢٦٣٤) سفينة في عام ٢٠١٦م

ثالثاً: ميناء صلالة



الحركة التشغيلية في ميناء صلالة خلال الفترة (٢٠١٠م - يوليو ٢٠١٨م)

عدد السفن	المتنوعة البضائع (طن)	عدد الحاويات (حاوية مغطاة)	عدد المسافرين	
٤٠١٤	٦٢٨٠٢٢٨	٣٤٨٥٣٩٥	٣١٢٨٦	٢٠١٠
٣٣٢٨	٦٥١٩١٠٥	٣٢٢١٧١٨	٢٣٢٠٢	٢٠١١
٣١٣٩	٧٢٥٩٣٢٥	٣٦٣٣٨١٧	٢٨١٥٩	٢٠١٢
٢٩٧٢	٧٩٤٣٨٤١	٣٣٤٣٤٣٤	٢٥٣٩٧	٢٠١٣
٢٦٩١	١٠٢٢١١٢٩,٠١	٣٠٣٣٥٥٢	٣٢١٥٠	٢٠١٤
١٩٨١	١٢٥٤٠٣٦٧	٢٥٦٩٣٥٧	٢٦٧٤٤	٢٠١٥
٢٨٢٤	١٣٠٣٦٥١٩	٣٣٢٥٠٤٤	٣٥٥٢٤	٢٠١٦
٢٣٩٦	١٣٥٨٦٦٨٢	٣٩٤٦٤٢٤	٢٢١٥٦	٢٠١٧
١٢٣٢	٨٦٨٨٢٤٨	٢٠٢٥٩٩٩	١٨٦٥٨	نهاية يوليو ٢٠١٨

● يعتبر ميناء صلالة من أهم المراكز المحورية لتوزيع الحاويات العابرة بين الشرق والغرب

● تبلغ مساحة الميناء (١٠,٧) كيلومتر مربع

● يحتوي على (٢٢) رصيفاً

● تتراوح أعماق الأرصفة بين (٣) أمتار و (١٨) متراً

● يبلغ مجموع أطوال الأرصفة (٥٦٣٧) متراً

● عدد (١٤) رصيفاً لمحطة البضائع العامة

● توفير تسهيلات اليخوت وخفر السواحل والسفن السياحية والعبارات لنقل الركاب

● البرامج المستقبلية للمخطط الرئيسي لميناء صلالة تشمل على إنشاء العديد من الأرصفة والتسهيلات لسفن الحاويات والبضائع العامة بكافة أنواعها، ورفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات إلى أكثر من (١٥) مليون حاوية نمطية، وتوسعة محطة الشحن العام لتصبح قادرة على مناولة (٤٠) مليون طن من البضائع السائبة الجافة و (٥) ملايين طن من منتجات السوائل سنوياً

كما توجد موانئ فرعية هي: ميناء خصب بمحافظة مسندم وميناء شнав بمحافظة شمال الباطنة الذي يُعد أحد الموانئ المهمة في تنشيط حركة التجارة مع الدول المجاورة، بالإضافة إلى مرفأ شنة ومصيرة اللذين يعتبران من المشاريع التنموية لخدمة حركة السياحة ونقل الركاب من وإلى جزيرة مصيرة.

خامسا: ميناء خصب

- يقع في محافظة مسندم على مقربة من مضيق هرمز الاستراتيجي ويعد شرياناً تجارياً نشطاً في مجالي التجارة والسياحة
- يعمل على تعزيز التجارة المحلية مع الدول المجاورة
- يساهم في تشجيع الحركة التجارية وخدمة الاقتصاد المحلي للمحافظة
- تبلغ مساحة الميناء (١٥٩) هكتاراً
- يضم رصيفاً تجارياً بطول (٣٠٠) متر، ورصيفاً ثابتاً لسفن الصيد بطول (١٠٠) متر و (٨) أرصفة عائمة

رابعاً: ميناء الدقم

يتميز بموقعه الجغرافي بالقرب من خطوط الملاحة العالمية والأسواق الإفريقية والآسيوية

يعد أحد المشروعات الاقتصادية الكبيرة التي ترفد الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادر الدخل

يركز على استقطاب الاستثمارات الصناعية الضخمة

يبلغ إجمالي أطوال كاسري الأمواج ٨,٧ كم

يصل عمق حوض الميناء إلى ١٨ متراً وقناة الدخول إلى ١٩ متراً

ميناء متعدد الأغراض

يتمتع ببنية أساسية متطورة تؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة

مدينة خزائن الاقتصادية

تعتبر مدينة «خزائن» الاقتصادية أحد المكونات الحديثة لقطاع الخدمات اللوجستية بالسلطنة، وقد تم تأسيسها لتكون ميناء برياً يعمل بالتناغم مع شبكة الخدمات اللوجستية الأخرى كالموانئ البحرية والمطارات وشبكات الطرق والمنافذ الحدودية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والصناعية.

وتقع مدينة «خزائن» بمحافظة جنوب الباطنة على بُعد حوالي (٤٠) كيلومتراً من مطار مسقط الدولي، و(١٨٠) كيلومتراً عن ميناء صحار، كما تتميز بوقوعها على امتداد طريق الباطنة السريع وبالقرب من الطرق الرئيسية الأخرى المؤدية إلى باقي محافظات السلطنة.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة (٥١) مليون متر مربع وسيتم تطويرها على عدة مراحل، وقد تم في شهر مارس ٢٠١٨م التوقيع على اتفاقية التطوير بين شركة عمان اللوجستية؛ إحدى شركات مجموعة أسياو ومؤسسة عمان للاستثمار ومجموعة محمد آل علي السويلم.

ويأتي تطوير المدينة استكمالاً لخطط الحكومة في دعم البنية الأساسية للقطاع اللوجستي، وسعيها منها لتنمية الحركة التجارية في السلطنة، وإتاحة فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص، ورفع معدلات التنافسية وجعل السلطنة مركزاً رئيسياً للخدمات اللوجستية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتشتمل المرحلة الأولى من مدينة خزائن اللوجستية على ميناء بري ومستودعات للتخليص الجمركي وخدمات مساندة تضم الخدمات الإدارية العامة لتسهيل إجراءات المستثمرين ومركز خدمات الشاحنات ومنطقة الخدمات اللوجستية التي تتوفر بها خدمات الأمن والمراقبة المستمرة وتضم مستودعات جاهزة للاستئجار بمساحات واسعة ومختلفة، ومخازن جافة ومخازن التبريد وساحة تخزين مفتوحة ووحدات تخزين منفردة ومستودعات تجارية والمرافق والخدمات، والمنطقة الخضراء متعددة الاستخدامات وهي القلب النابض للمدينة والمخصصة للاستخدامات المتعددة كالمكاتب والمحلات التجارية والمساكن والفنادق وخدمات التعليم والتدريب والعديد من المرافق الخدمية المشابهة.



المناطق الاقتصادية والحرّة

تمثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الحرّة في صحار وصلالة والمزينة مكونات رئيسية للقطاعين اللوجستي والصناعي.

وقد شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال عام ٢٠١٧م افتتاح قرية النهضة بالدقم التي تتسع لنحو (١٧) ألف نسمة والتي تم إنشاؤها لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاملين في المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة وبهدف تحسين جودة الحياة والإقامة في الدقم، كما تم خلال عام ٢٠١٧م توقيع اتفاقية إنشاء رصيف المواد السائلة والسائبة بميناء الدقم، وتهيئة الاتفاقية الميناء لتصدير المنتجات المكررة السائلة وتعزيز قيمته في الاقتصاد الوطني، وشهد عام ٢٠١٧م كذلك توقيع اتفاقية حق الانتفاع لتشييد محطة تخزين النفط برأس مركز التي تم تأسيسها ضمن خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي وإنشاء مخزون استراتيجي من النفط للبلاد، وتهيئة المحطة

السلطنة لتصبح مركزاً عالمياً لتخزين النفط الخام ومشتقاته، كما تم في عام ٢٠١٧م وضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم التي ستقام على مساحة نحو (١١٧٢) هكتاراً وبتكلفة حوالي (١٠,٧) مليار دولار أمريكي، كما تم خلال عام ٢٠١٧م وضع حجر الأساس لمشروع تصنيع الحافلات الذي يقام بشراكة استراتيجية بين السلطنة ودولة قطر.

وخلال عام ٢٠١٨م تم وضع حجر الأساس لمصفاة الدقم التي تقام باستثمارات من السلطنة ودولة الكويت وتبلغ طاقتها الإنتاجية (٢٣٠) ألف برميل يوميا.

وتتضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تبلغ مساحتها الإجمالية (٢٠٠٠) كيلومتر مربع عدداً من المكونات الرئيسية لقطاع الخدمات اللوجستية مثل ميناء الدقم والحوص الجاف ومطار الدقم، ويشهد الميناء تنفيذ عدد من مشاريع البنية الأساسية التي



ميناء الدقم أصبح أحد الموانئ المهمة في الخارطة العالمية

تهيئه لمرحلة التشغيل التجاري الكامل، فيما بلغ عدد السفن التي استقبلها الحوض الجاف منذ بدء عملياته التشغيلية في عام ٢٠١١م وحتى شهر مايو ٢٠١٨م حوالي (٥٧٠) سفينة، ويأتي هذا النجاح في الوقت الذي تعمل فيه



وفي المنطقة الحرّة بالمزينة تم التوقيع على عدد من العقود واتفاقيات الاستثمار، وبنهاية عام ٢٠١٧م ارتفع عدد الشركات التي وقعت عقوداً للاستثمار في المنطقة إلى (١٦٠) شركة مقابل (١١٥) شركة حتى نهاية عام ٢٠١٦م، وارتفع حجم البضائع التي تمت مناوئتها وإعادة تصديرها من خلال المنطقة إلى أكثر من (٦٤) ألف طن مقابل (٢٨) ألف طن في عام ٢٠١٦م.

واستطاعت منطقة صلالة الحرّة في عام ٢٠١٨م استقطاب استثمارات جديدة من بينها إقامة مجمع عالمي للصناعات الدوائية باستثمار يبلغ (٣٦٥) مليون دولار أمريكي وسينتج المصنع أكثر من (١٠٠) صنف دوائي مركب.

الشركة على الاستثمار في مجال الصناعات الحديدية وإصلاح المنصات النفطية البحرية بعد أن حققت خلال السنوات الماضية نجاحاً جيداً في مجالات إصلاح وصيانة السفن وتحويلها من استخدام إلى آخر.



النقل الجوي

وشهد قطاع النقل الجوي خلال عام ٢٠١٨م العديد من التطورات الإيجابية، فقد تم في ٢٠ مارس التشغيل التجاري لمبنى المسافرين الجديد بمطار مسقط الدولي، وتبلغ السعة الاستيعابية للمطار خلال هذه المرحلة ٢٠ مليون مسافر سنوياً وسوف ترتفع إلى (٥٦ مليون) مسافر في المراحل اللاحقة.

وقد سجل مطار مسقط الدولي خلال عام ٢٠١٧م نمواً بنسبة (١٦ %) في عدد المسافرين الذي ارتفع إلى (١٤) مليون مسافر مقابل (١٢) مليوناً في عام ٢٠١٦م،

يسهم النقل الجوي في تعزيز الإمكانيات اللوجستية للسلطنة من خلال تسهيل حركة الشحن الجوي من السلطنة وإليها، وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة الواردات السلعية المسجلة عبر المنافذ الجوية ارتفعت في عام ٢٠١٧م لتبلغ (١,٨) مليار ريال عماني مقابل (١,٢) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مسجلة نمواً بنسبة (٥٥,٣ %)، ومثلت الواردات عبر مطارات السلطنة خلال عام ٢٠١٧م حوالي (١٧,٧ %) من إجمالي قيمة الواردات السلعية المسجلة والبالغة (١٠,٦) مليار ريال عماني.

وتستفيد المنطقة الحرة بصحار من الخدمات التي يقدمها لها ميناء صحار الذي سجل في عام ٢٠١٧م زيادة بنسبة (١١ %) في حجم البضائع المشحونة التي تجاوزت (٨٥) مليون طن، وزيادة بنسبة (٣٦ %) في حجم مناولة الحاويات التي بلغت حوالي (٨٤٠) ألف حاوية نمطية، كما شهد الميناء تدشين المنطقة الغذائية الجديدة الممتدة على مساحة (٤٠) هكتاراً وتشمل المنطقة مطحنة رئيسية للقمح ومعمل لتكرير السكر ومساحة أخرى لتخزين وتوزيع الحبوب والزيوت النباتية، وتدار المطحنة بواسطة شركة مطاحن صحار التي ستبلغ طاقتها الإنتاجية (٥٠٠) طن يومياً، في حين تمتلك وتدير شركة عمان

وتعمل السلطنة على تطوير أداء المناطق الحرة من أجل تعزيز قدرة السلطنة على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوحيد الجهود فيما يتعلق بالترويج لهذه المناطق في الخارج.

وتستفيد المنطقة الحرة بصحار من الخدمات التي يقدمها لها ميناء صحار الذي سجل في عام ٢٠١٧م زيادة بنسبة (١١ %) في حجم البضائع المشحونة التي تجاوزت (٨٥) مليون طن، وزيادة بنسبة (٣٦ %) في حجم مناولة الحاويات التي بلغت حوالي (٨٤٠) ألف حاوية نمطية، كما شهد الميناء تدشين المنطقة الغذائية الجديدة الممتدة على مساحة (٤٠) هكتاراً وتشمل المنطقة مطحنة رئيسية للقمح ومعمل لتكرير السكر ومساحة أخرى لتخزين وتوزيع الحبوب والزيوت النباتية، وتدار المطحنة بواسطة شركة مطاحن صحار التي ستبلغ طاقتها الإنتاجية (٥٠٠) طن يومياً، في حين تمتلك وتدير شركة عمان



المناطق الحرة والصناعية أسهمت في إثراء الحركة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل



السياحة واللوجستيات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التنظيمية في عدد من الجوانب كالمبيعات والتشغيل والدعم والمشتريات.

وتتضمن خطة المجموعة إنشاء مدن المطارات بهدف تعزيز كفاءة المطارات وتوسيع الأنشطة المرتبطة بها، على أن تتولى المجموعة تطوير هذه الاستثمارات حول المطارات من خلال إيجاد شراكات مع القطاع الخاص، كما تسعى المجموعة إلى إنشاء مناطق حرة في مطارات السلطنة بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي وزيادة مصادر الإيرادات وتعزيز التبادل التجاري وربط السلطنة بمصادر الإنتاج وجعلها نقطة ربط محوري مع العالم.

كما يأتي تأسيس المجموعة بهدف توفير خدمات الطيران وتحسين الإنتاجية والكفاءة في المناولة الأرضية وخدمات التموين والشحن وأعمال البنية الأساسية للضيافة، وزيادة مساهمة قطاع الطيران في الناتج المحلي المباشر وتنامي الناتج المحلي غير المباشر لينمو مستقبلاً مع نمو قطاعي السياحة واللوجستيات، وفي القيمة المضافة للقطاعات المستهدفة والمتمثلة في قطاعات بيع التجزئة، والتفريغ والتحميل، والفنادق والمطاعم والمرافق السياحية، والذي من شأنه أن يرفع تصنيف مطارات السلطنة في التصنيف العالمي «سكاى تراكس»، ومؤشر تصنيف ربط الجهات التابع للاتحاد الدولي للنقل الجوي إلى مراتب متقدمة عالمياً، كما تستهدف المجموعة زيادة أعداد المسافرين في مطارات السلطنة إلى (٣٩) مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ م.

وقد بلغ عدد المسافرين عبر الرحلات الدولية (١٢,٨) مليون مسافر، فيما بلغ عدد المسافرين عبر الرحلات الداخلية (١,٢) مليون مسافر.

وارتفع عدد الرحلات الدولية والداخلية خلال عام ٢٠١٧ م إلى أكثر من (١١٤) ألف رحلة مقابل (١٠٣) آلاف رحلة في عام ٢٠١٦ م.

كما تم خلال عام ٢٠١٨ م تأسيس المجموعة العمانية للطيران كشركة حكومية قابضة تجمع تحت مظلتها جميع شركات قطاع الطيران المدني التي تساهم الحكومة في ملكيتها شاملة شركة الطيران العماني والشركة العمانية لإدارة المطارات والشركة العمانية لخدمات الطيران وشركات أخرى (قيد التأسيس) منها الشركة العمانية للملاحة والأرصاد الجوية.

ويأتي إنشاء المجموعة العمانية للطيران بهدف تطوير وإدارة استثمارات الحكومة بالبنية الأساسية والخدمات في قطاع الطيران المدني بشكل فعال، وبناء مؤشرات الأداء الرئيسية والتخطيط الاستراتيجي والمالي والاقتصادي للشركات التابعة للمجموعة.

وتركز استراتيجية المجموعة على تعظيم قدرات قطاع الطيران من خلال العمل مع قطاعي السياحة واللوجستيات كممكّن رئيسي لهما، إضافة إلى إعادة هيكلة شركة الطيران العماني من خلال برنامج التحول الاستراتيجي للشركة وتغيير نموذج أعمالها ليتماشى مع الرؤى المستقبلية لقطاعي

النقل البري

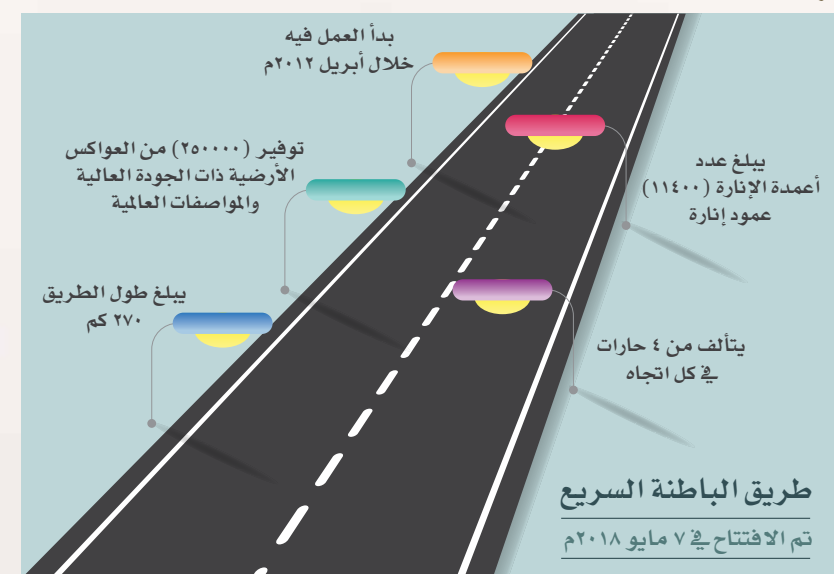
يعتبر قطاع النقل البري أحد المكونات الرئيسية لقطاع اللوجستيات وأحد أسباب نجاح القطاع في تحقيق أهدافه، وقد عملت السلطنة على مدى السنوات الماضية على تطوير قطاع النقل البري لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياحية.

وقد بلغت أطوال الطرق الرئيسية المعبدة التي تربط مختلف محافظات وولايات السلطنة حتى نهاية شهر ديسمبر من عام ٢٠١٧م ما يقارب (١٤٨٤٦) كيلومترا، فيما بلغت أطوال الطرق الترابية (١٧١٣٥) كيلومترا تقريبا.

وقد شهد عام ٢٠١٨م افتتاح طريق الباطنة السريع بطول (٢٧٠) كيلومترا، ويربط الطريق محافظات مسقط وشمال وجنوب الباطنة، ويهدف الطريق إلى تحقيق الربط اللوجستي بين المنافذ البرية والبحرية والجوية من جهة والأسواق والمناطق الصناعية والاقتصادية والحرّة من جهة أخرى.

وقد شهد عام ٢٠١٧م افتتاح عدد من مشاريع الطرق من بينها: (٩٠) كيلومترا من طريق الشرقية السريع الذي يبلغ طوله الإجمالي (٢٤٨) كم، وطريق سناو-محوت-الدقم (الجزء الأول والثاني) بطول (١٨١,٤) كم، وازدواجية طريق طاقة - مرباط بطول (٣٥,٥) كم، وازدواجية طريق نزوى - عبري (المرحلة الثانية - الجزء الثاني) بطول (٤٧) كم.

ويعتبر طريق الشرقية السريع وازدواجية طريق أدم ثمرت (الجزء الأول والثاني) بطول (٣٢٠) كم، وازدواجية طريق بركاء - نخل بطول (٣٨,٥) كم، وازدواجية طريق عقبة الرستاق بطول (١٤) كم، وطريق العبيلة الفياض بمحافظة البريمي بطول (٤١,٩) كم، وازدواجية طريق عبري - ينقل المرحلة الثانية بطول (٣٤) كم من أبرز مشاريع الطرق التي يتم تنفيذها من قبل وزارة النقل والاتصالات خلال عام ٢٠١٨م.



قطارات عمان

تعمل شركة قطارات عمان على توفير حلول النقل للمتطلبات اللوجستية من خلال إنشاء سكة حديد محلية تُعرف باسم «خط المعادن» بهدف تسهيل نقل الموارد المعدنية (الجبس والحجر الجيري) من منطقة الشويمية في محافظة ظفار عبر ميناء الدقم للتصدير إلى الأسواق العالمية، ويبلغ طول الخط (٣٧٥) كيلومترا.

سيكون تصميم مسار خط المعادن قابلاً للتشغيل البيني مع شبكة دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يساهم في تمكين تطوير البنية الأساسية في المنطقة المحيطة بالمسار.



النَّهْيُ إِذَا افْتِصَادِيَّتُهُ



"...إن تقدم الدول

وتحقيق الرخاء لشعوبها يعتمدان إلى حد كبير

على مدى ما تتمتع به هذه الدول من قوة اقتصادية،

ومن هنا كان حرصنا الدائم على انتهاج سياسة اقتصادية تهدف

إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وملائم، وتتيح لبلادنا القدرة

على مقاومة الآثار السلبية للركود

الاقتصادي العالمي..."

قابوس بن سعيد

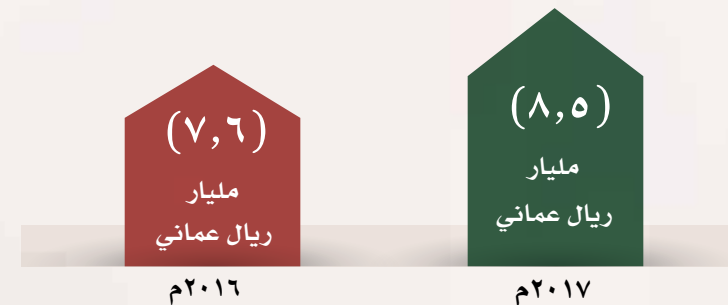
(العيد الوطني الثاني عشر ١٨ نوفمبر ١٩٨٢م)



التنمية الاقتصادية

أظهرت مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠١٧م العديد من النتائج الإيجابية، فقد ارتفعت إيرادات السلطنة إلى (٨,٥) مليار ريال عماني مقابل (٧,٦) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م، وتمكنت السلطنة من تقليص الإنفاق العام ليبلغ (١٢,٢) مليار ريال عماني مقابل (١٢,٩) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م، وقد ساهمت الجهود المبذولة لضبط الإنفاق من جهة والتعالي في النسبي لأسعار النفط من جهة أخرى في تراجع العجز الكلي للموازنة إلى (٣,٧) مليار ريال عماني مقابل (٥,٣) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مسجلاً تراجعاً بنسبة (٣٠,١)٪، وقد تم تمويل العجز من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الاحتياطيات.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٧م أفضل مستوى له في ثلاث سنوات ليبلغ (٢٧,٩) مليار ريال عماني مقابل حوالي (٢٥,٧) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م و(٢٦,٥) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م. وسجلت الأنشطة النفطية خلال عام ٢٠١٧م نمواً بنسبة (٢٠,٨)٪ لتبلغ (٨,٤) مليار ريال عماني مقابل (٦,٩) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م، ونمت الأنشطة غير النفطية بنسبة (٣,٩)٪ لتبلغ (٢٠,٤) مليار



الإيرادات تصعد إلى (٨,٥) مليار ريال عماني مقابل (٧,٦) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م

الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨م

تضمنت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م عدداً من الإجراءات الاحترازية والتحفيزية في نفس الوقت في جانبي الإيرادات والإنفاق، وبلغت جملة الإيرادات المقدرة (٩,٥) مليار ريال عماني وتم احتساب سعر النفط بـ (٥٠) دولاراً أمريكياً للبرميل، ويقدر إجمالي الإنفاق العام بنحو (١٢,٥) مليار ريال عماني، فيما يبلغ العجز المتوقع (٣) مليارات ريال عماني وسيتم تمويل نسبة (٨٤)٪ منه أي مبلغ (٢,٥) مليار ريال عماني من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي بينما

سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (٥٠٠) مليون ريال عماني من خلال السحب من الاحتياطيات. وتستهدف الموازنة الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي واستقرار المستوى المعيشي للمواطنين، إذ تتضمن الموازنة مخصصات بنحو (٣,٩) مليار ريال عماني لقطاعات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية وهي تمثل الحصة الأكبر من الموازنة.

الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨





حققت السلطنة في تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٨
في كل من المؤشرات المراتب التالية



تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٨

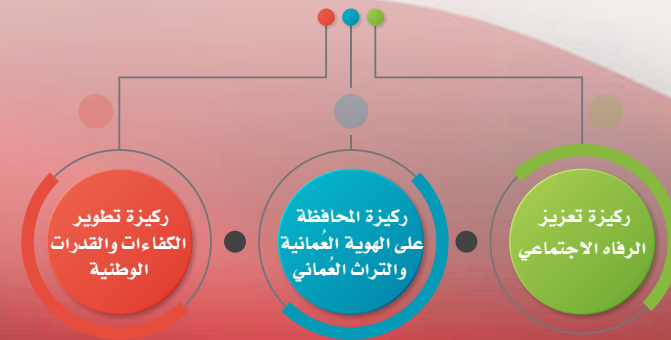
حققت السلطنة مراتب متقدمة في عدد من المؤشرات الإيجابية في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٨، بحصولها على ٣,٤ نقطة خلال العام، وهي درجة تعد الأعلى عالمياً في قيمة المؤشر، لتحصل السلطنة على المرتبة ٤٧ عالمياً بدلا من المرتبة ٦١ في العام الماضي.



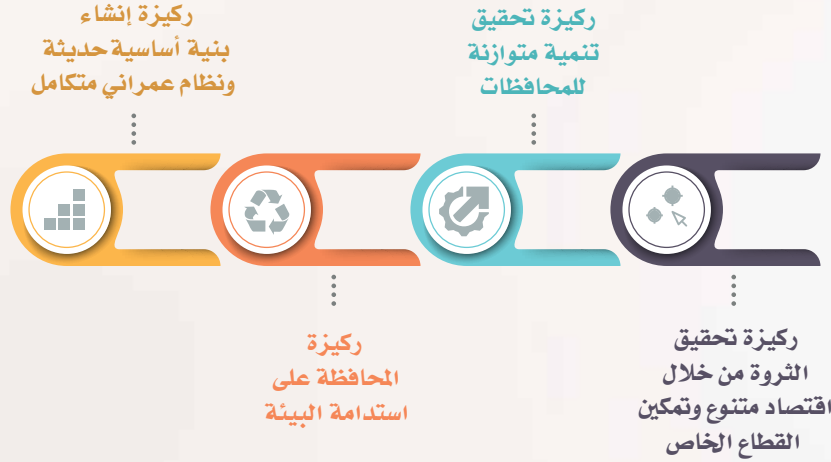


يبدأ تنفيذ الرؤية في عام ٢٠٢١ مع انطلاق الخطة الخمسية العاشرة

محور الإنسان والمجتمع ويتضمن عدة ركائز هي



محور الاقتصاد والتنمية ويتضمن الركائز التالية



محور الحوكمة والأداء المؤسسي ويشتمل على ركيزة تحسين فعالية الحوكمة والأداء المؤسسي وسيادة القانون

تم خلال عام ٢٠١٨ م تنفيذ مبادرة "كل عمان" بهدف تعزيز النهج التشاركي في صياغة رؤية عمان ٢٠٤٠ م من خلال التواصل مع المجتمع المحلي وتضمين أولوياته وتطلعاته المستقبلية في وثيقة الرؤية.

من المخطط أن يتم في الربع الأول من عام ٢٠١٩ م صياغة الوثيقة النهائية لرؤية عمان ٢٠٤٠ م.

مجلس المناقصات يسند (٥٨) مناقصة في عام ٢٠١٧م بتكلفة (١٤٧,٣) مليون ريال عماني



أسند مجلس المناقصات خلال عام ٢٠١٧م (٥٨) مناقصة بتكلفة فعلية بلغت (١٤٧,٣) مليون ريال عماني مقابل (٥٩) مناقصة تم إسنادها في عام ٢٠١٦م بتكلفة فعلية بلغت (٢٨٥,٤) مليون ريال عماني. ويتولى المجلس الذي أنشئ في عام ١٩٧٣م مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة والتحليل أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن (٣) ملايين ريال عماني، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام وضمان إعطاء الفرص المتكافئة والمتساوية لكافة الشركات والمؤسسات للتنافس على تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الحكومية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم المناقصات والأعمال التي أسندها المجلس خلال عام ٢٠١٧م:

مجلس المناقصات يتولى مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن (٣) ملايين ريال عماني

الثروة النفطية والغاز الطبيعي

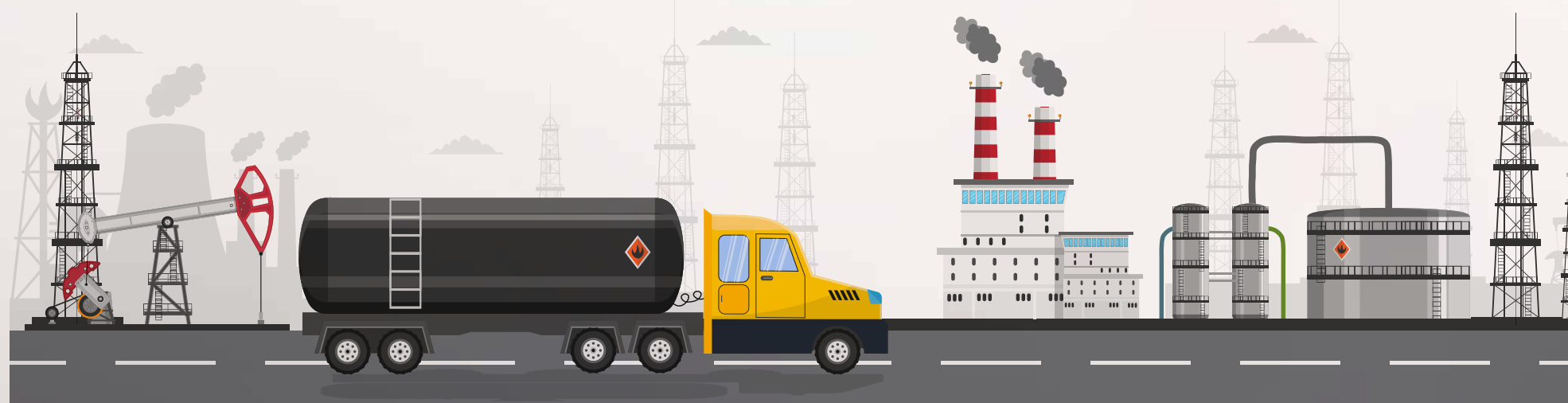
قامت الشركات المشغلة لمناطق الامتياز البترولية خلال عام ٢٠١٧م بحضر واختبار وتقييم (٥٨) بئراً استكشافية وتقييمية للنفط، منها ٢١ بئراً تم حفرها في عامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م وخضعت للاختبار في عام ٢٠١٧م، وقد أسفرت نتائج التحاليل البتروفيزيائية واختبار إنتاجية الآبار عن مؤشرات إيجابية في عدد منها مما أضاف احتياطيات جديدة للنفط، وبلغ إجمالي احتياطي السلطنة المتوقع من النفط الخام والمكثفات النفطية بنهاية عام ٢٠١٧م نحو (٤,٧) مليار برميل.

وسجل متوسط سعر النفط الخام العماني خلال عام ٢٠١٧م ارتفاعاً بنسبة (٢٧,٨٪) ليبلغ (٥١,٣) دولار أمريكي للبرميل مقابل (٤٠,١) دولار للبرميل في عام ٢٠١٦م.

وفي قطاع الغاز قامت الشركات المشغلة لمناطق الامتياز البترولية خلال عام ٢٠١٧م بحضر واختبار وتقييم (٣٢) بئراً استكشافية وتقييمية للغاز، منها (١١) بئراً تم حفرها في عامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م وخضعت للاختبار في عام ٢٠١٧م. وقد أسفرت نتائج التحاليل واختبار إنتاجية الآبار عن مؤشرات إيجابية في عدد منها، مما أضاف احتياطيات جديدة للغاز لتبلغ الاحتياطيات المتوقعة حوالي (٢٤,٩) تريليون قدم مكعب.

وبلغ متوسط إنتاج السلطنة من الغاز صادرات الغاز الطبيعي المسال نحو (٨,٦) مليون طن متري وصادرات المكثفات مليون متر مكعب في اليوم، في حين بلغت الغازية (٢٣٨) ألف طن متري.

تطورات إيجابية يشهدها قطاع النفط والغاز في ٢٠١٧م



البنك المركزي العماني دور محوري في تحقيق الاستقرار المالي



القطاع المصرفي

ارتفع رصيد الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي بنهاية عام ٢٠١٧م إلى (٢٣,٦) مليار ريال عماني مسجلا نمواً بنسبة (٦,٤)٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٦م.

وضمن هذا الإجمالي شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة (٦,٥)٪ ليصل إلى (٢١) مليار ريال عماني، وسجل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بنسبة

القطاع المصرفي يسجل معدلات نمو جيدة في ٢٠١٧م



سوق رأس المال

قدم قطاع سوق رأس المال خلال عام ٢٠١٧ م تمويلا للاقتصاد الوطني بقيمة (١,٩) مليار ريال عماني بزيادة (١٩%) عن عام ٢٠١٦ م، وقد عملت الهيئة العامة لسوق المال على توفير مناخ استثماري جاذب ساعد في نمو القيم السوقية للشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وبالتالي مضاعفة مستويات الاستثمار المحلي والخارجي فيها.

وقد بلغت القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة بنهاية عام ٢٠١٧ م حوالي (٨,١) مليار ريال عماني أي ما يعادل (٢٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ م والبالغ (٢٧,٩) مليار ريال عماني.

أما إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية فقد بلغت بنهاية عام ٢٠١٧ م حوالي (١٧,٩) مليار ريال عماني من بينها (٧,١) مليار ريال عماني القيمة السوقية للشركات المقفلة

و(٢,٦) مليار ريال عماني لسوق السندات والصكوك.

وقد أصدرت الهيئة العامة لسوق المال خلال عام ٢٠١٧ م عددا من اللوائح والقواعد التنظيمية الجديدة؛ كان من أبرزها صدور اللائحة التنظيمية لصناديق الاستثمار العقاري التي تمثل خطوة إيجابية تساهم في تفعيل أداة تمويلية مهمة تفتح المجال لتنظيم السوق العقاري وتدفع نحو تعزيز مشاركة الأفراد للاستفادة من النشاط العقاري في السلطنة. كما تم إجراء عدد من التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، واعتماد ضوابط تنظيم عملية تحول شركات المساهمة العامة، كما وافق مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال على تحول سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مملوكة بالكامل من قبل صندوق الاحتياطي العام للدولة تمهيدا ل طرحها للاكتتاب العام مستقبلا.



منطقة روي التجارية
حيث المقر الرئيسي
لسوق رأس المال
والمصارف والمؤسسات
التجارية

سوق مسقط للأوراق المالية

تأثرت سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٧ م بالأوضاع الإقليمية والعالمية السائدة؛ ما دفع المؤشر الرئيسي للسوق والمؤشرات القطاعية للهبوط، وأغلق المؤشر الرئيسي بنهاية عام ٢٠١٧ م على (٥٠٩٩) نقطة متراجعا (٦٨٣) نقطة، وارتفعت قيمة التداول إلى (٩٩٢,٧) مليون ريال عماني مقابل (٩٥٨,٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦ م.

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	التغير %
مؤشر سوق مسقط (نقطة)	٥٠٩٩,٢٨	٥٧٨٢,٧١	- ١١,٨ %
عدد الأسهم المتداولة	٤,٢٦٣,٩٩٣,١٢٠	٤,٥٤٠,٩٨٦,٤٠٣	- ٦,١ %
قيمة الأسهم المتداولة (ر.ع)	٩١٦,٦٠١,٠٥١	٩٤٥,٤٥٨,٠١٥	- ٣ %
عدد السندات المتداولة	١١,٦٠٠,٣٤٧	٩٢,٣٧٠,٩٥٣	- ٨٧,٤ %
قيمة السندات المتداولة (ر.ع)	٧٦,١١٥,٦٤١	١٣,٤١١,٣٨٧	- ٤٦٧,٥ %
عدد الصفقات	١٦٣,٩٥٤	٢٠١,١٠٦	- ١٨,٤ %
إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة	٤,٢٧٥,٥٩٣,٤٦٧	٤,٦٣٣,٣٥٧,٣٥٦	- ٧,٧ %
إجمالي قيمة التداول (ر.ع)	٩٩٢,٧١٦,٦٩٢	٩٥٨,٨٦٩,٤٠٣	- ٣,٥ %
عدد الشركات المتداولة	١١٩	١٠٩	- ٩,١ %
عدد الشركات المرتفعة	٢٢	٤٢	- ٤٧,٦ %
عدد الشركات المتراجعة	٧٥	٥٠	- ٥٠ %
عدد الشركات المستقرة	٢٢	١٧	- ٢٩,٤ %
القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة (مليون ريال عماني)	٨١٨٣,٠٣	٨٩٣٩,٦٤	- ٨,٤ %
القيمة السوقية لسوق السندات والصكوك (مليون ريال عماني)	٢٦٣١,٩٩	١٩٩٣,٤٦	- ٣٢ %
القيمة السوقية للشركات المقفلة (مليون ريال عماني)	٧١٣٥,٨٣	٦٣٥٥,٠٢	- ١٢,٢ %
إجمالي القيمة السوقية (مليون ريال عماني)	١٧٩٥٠,٨٥	١٧٢٨٨,١٢	- ٣,٨ %

قطاع التأمين

ارتفعت الأقساط المباشرة لقطاع التأمين في نهاية عام ٢٠١٧م إلى (٤٥١,٥) مليون ريال عماني مقارنة بـ (٤٥٠,٢) مليون ريال عماني في نهاية ٢٠١٦م، وبلغت نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧م حوالي (١,٦٪).

وشهد التأمين التكافلي نمواً جيداً، فقد بلغ إجمالي الأقساط المباشرة لشركات التأمين التكافلي العاملة في السلطنة حوالي (٤٥,٧) مليون ريال عماني مشكلة حوالي (١٠٪) من إجمالي الأقساط المباشرة لقطاع التأمين، كما تساهم شركات وسطاء التأمين في تعزيز أداء سوق التأمين وشكلت الأقساط المحصلة عن طريقها خلال عام ٢٠١٧م حوالي (٢٧٪) من إجمالي أقساط التأمين.

وخلال عام ٢٠١٧م قامت شركات التأمين بزيادة رؤوس أموالها إلى (١٠) ملايين ريال عماني تنفيذاً للتعديلات التي أجريت على قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٣٩/ ٢٠١٤) والمتعلقة بتعزيز القدرة المالية للشركات من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال من (٥) ملايين ريال عماني إلى (١٠) ملايين ريال عماني.

والزام شركات التأمين الوطنية التي لا تزال شركات مساهمة مقفلة بالتحويل إلى شركات مساهمة عمانية، وقد أدى هذا إلى ارتفاع رؤوس أموال شركات التأمين بنهاية عام ٢٠١٧م إلى حوالي (٢٣٦,٦) مليون ريال عماني مسجلاً زيادة بنسبة (١١٪).

وشهد عام ٢٠١٧م كذلك إصدار واعتماد العديد من الإجراءات والقرارات المتعلقة بتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق الأسس والمعايير الدولية، فقد تم إصدار لائحة تسويق المنتجات التأمينية وضوابط ترخيص وتأمين المركبات الملغاة نتيجة حادث ولائحة منتجات التأمين المربوطة بالاستثمار، كما تضمنت التشريعات الصادرة في عام ٢٠١٧م تطوير البنية التنظيمية للقطاع وإجراء تعديلات على لائحة تنظيم أعمال سمسارة التأمين، وخلال عام ٢٠١٨م تم تدشين المرحلة الأولى من منتجات التأمين الزراعي إلى جانب قيام الهيئة العامة لسوق المال بإنشاء دائرة معنية بالإشراف على التأمين الصحي وشروعها في تنظيم المنتجات التأمينية المتعلقة به.



مكاسب عديدة يحققها قطاع التأمين على الأفراد والمجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام

قطاع التجارة

تعمل وزارة التجارة والصناعة على تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال من خلال تحويل كافة خدماتها لتكون خدمات إلكترونية ذاتية، وقد أدى هذا إلى ارتفاع السجلات التجارية المقيدة بنهاية ديسمبر ٢٠١٧م إلى حوالي (٣٦٩) ألف سجل مقابل (٣٥٠) ألف سجل في نهاية عام ٢٠١٦م.

وشهد الناتج المحلي للأنشطة الخدمية التي تشمل مختلف جوانب التجارة الداخلية وأنشطة المطاعم والفنادق والنقل وارتفاعت الصادرات السلعية في عام ٢٠١٧م إلى (١٢,٦) مليار ريال عماني مقابل (١٠,٢) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية التي سجلت زيادة بنسبة (٢٦,١٪) والصادرات غير النفطية التي ارتفعت بنسبة (٣٢,٤٪).

نسب نمو جيدة يسجلها قطاع التجارة

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	التغير %
الناتج المحلي للأنشطة الخدمية × (مليون ريال عماني)	١٤٤٢٥,٩	١٣٧٩٤,٩	٤,٦ %
نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	٥١,٦ %	٥٣,٦ %	-٣,٧ %
الناتج المحلي لتجارة الجملة والتجزئة (مليون ريال عماني)	٢٣١٨,٨	٢١٤٧,٧	٨ %
نسبة مساهمة تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية	١١,٣ %	١٠,٩ %	٣,٦ %
إجمالي الصادرات السلعية (مليون ريال عماني)	١٢٦٥١,٥	١٠٢٩٥,٣	٢٢,٨ %
إجمالي الواردات السلعية المسجلة (مليون ريال عماني)	١٠١٦٤,٢	٨٩٠٠,٢	١٤,٢ %
قيمة الصادرات النفطية (مليون ريال عماني)	٧٣٦٦,١	٥٨٤٠,٣	٢٦,١ %
قيمة الصادرات غير النفطية (مليون ريال عماني)	٣١٧٦,٤	٢٣٩٨,٨	٣٢,٤ %
إعادة التصدير (مليون ريال عماني)	٢١٠٩	٢٠٥٦,٣	٢,٥ %
قيمة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي لنشاط الاستيراد حتى ديسمبر (مليون ريال عماني)	١٠٧٠	١١٤٥,٩	-٦,٦ %
قيمة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي لنشاط التصدير حتى ديسمبر (مليون ريال عماني)	١٩,٩	١٣	٥٣ %
قيمة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي لتجارة الجملة والتجزئة حتى ديسمبر (مليون ريال عماني)	٨٠٠,٦	٦٧٥,٧	١٨,٤ %
عدد السجلات التجارية المقيدة حتى نهاية ديسمبر (عدد)	٣٦٩,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٥,٤ %

× تشمل الأنشطة الخدمية مختلف جوانب التجارة الداخلية كتجارة الجملة والتجزئة وأنشطة المطاعم والفنادق والنقل والتخزين والاتصالات والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية والوساطة المالية وغيرها من الجوانب الأخرى.

قطاع الصناعة

تعمل السلطنة على تشجيع القطاع الخاص وتعزيز جهوده ليسهم في تنمية الاقتصاد الوطني واستقطاب التقنيات الحديثة في الصناعة وتوطينها بما يحقق الجودة في المنتجات الصناعية العمانية. كما تعمل على تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين وصولاً بهم إلى أقصى درجات التنافسية وزيادة المشاريع والاستثمارات الاستراتيجية وإيجاد منتجات منافسة ذات جودة عالية بالأسواق المحلية والخارجية وتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ذي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية في عام ٢٠١٧م إلى نحو (٥,٥) مليار ريال عماني بزيادة (١,٧٪) عن مستواه في عام ٢٠١٦م، وشهدت الصناعات التحويلية نمواً بنسبة (٨,٧٪) لتبلغ (٢,٦) مليار ريال عماني مقابل (٢,٤) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م، وبلغت قيمة القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية من بنك التنمية العماني حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٧م حوالي (٢٥,٢) مليون ريال عماني، فيما بلغ إجمالي الائتمان

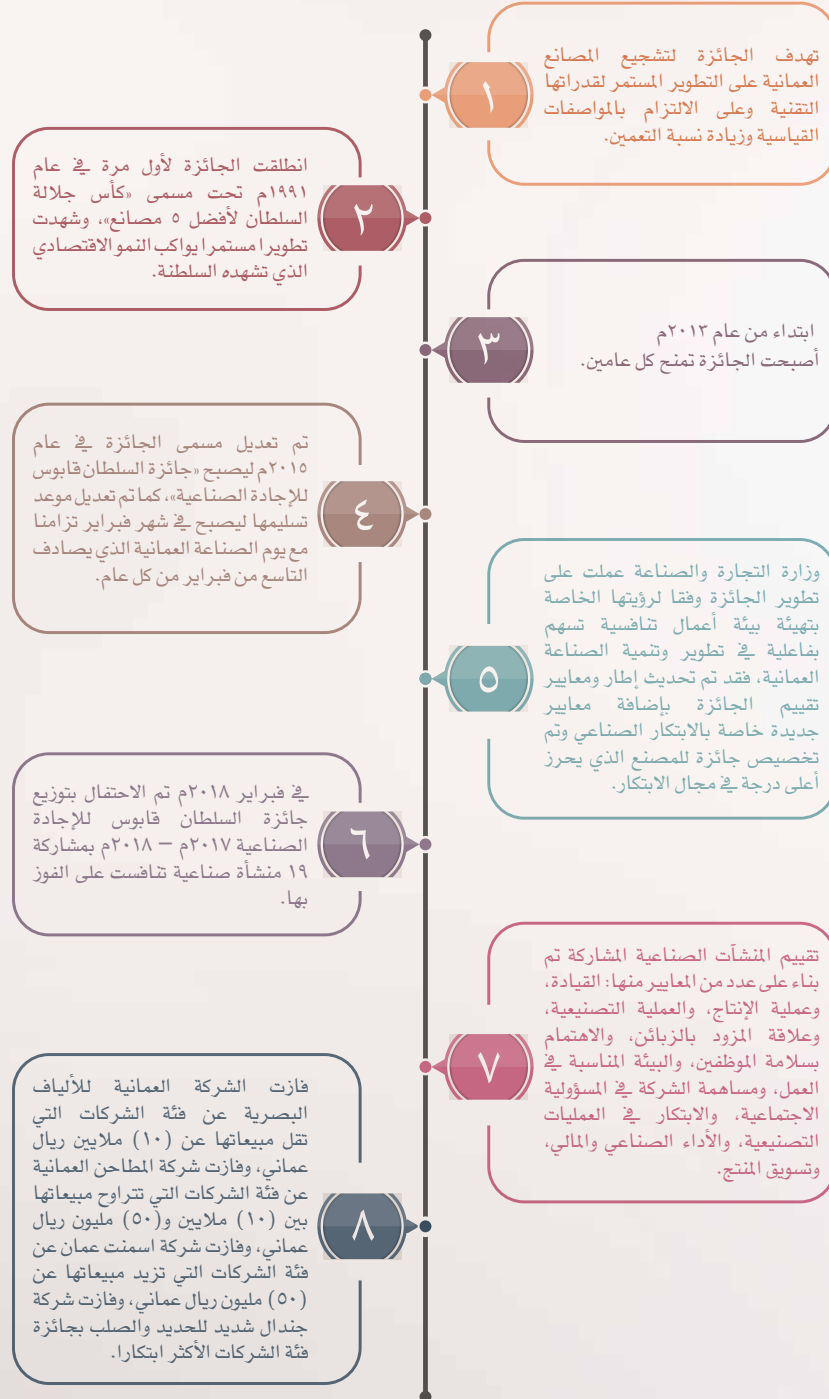
المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي بنهاية عام ٢٠١٧م أكثر من (١,٤) مليار ريال عماني تمثل (٧٪) من إجمالي الائتمان المصرفي حتى ديسمبر ٢٠١٧م والبالغ (٢٠,٥) مليار ريال عماني.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الحرة في صحار وصلالة والمزينة والمناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية بيئات استثمارية تسهم في توطين الاستثمارات الصناعية المحلية واستقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، وقد بلغت قيمة الاستثمارات بالمناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية بنهاية عام ٢٠١٧م حوالي (٦,٣) مليار ريال عماني، فيما سجلت المناطق الاقتصادية والحرة نسب نمو جيدة سواء على مستوى الاستثمارات التي تم استقطابها أو عدد المشاريع التي تم توطينها، كما شهد عام ٢٠١٧م إصدار عدد من التشريعات التي تسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية في هذه المناطق.



تقديم مختلف
الحوافز والتسهيلات
لقطاع الصناعات بما
يمكنه من تحقيق
النجاح والإسهام
في تنمية الاقتصاد
الوطني

جائزة السلطان قابوس للإبداع الصناعية



غرفة تجارة وصناعة عمان

شهدت غرفة تجارة وصناعة عمان في أواخر عام ٢٠١٧م انتخابات جديدة لمجلس إدارة الغرفة ومجالس إدارات الفروع للفترة من عام ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٢م، وقد استلمت الإدارة الجديدة مهامها في يناير ٢٠١٨م، وقد بلغ عدد المرشحين للانتخابات (١٢٩) مترشحا فاز من بينهم (٧٥) شخصا؛ من بينهم (٥) أعضاء لمحافظة مسقط و(٧) أعضاء في كل فرع من فروع الغرفة بمختلف محافظات السلطنة، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات (٧٧٪)، وتمت عملية التصويت في ١٤ مركزا.

وتعمل غرفة تجارة وصناعة عمان وفق خطة طموحة لخدمة القطاع الخاص بما يعزز من مكانة الغرفة كممثل رسمي لهذا القطاع، وبما يضمن رفع مساهمة القطاع الخاص العماني في الاقتصاد الوطني.

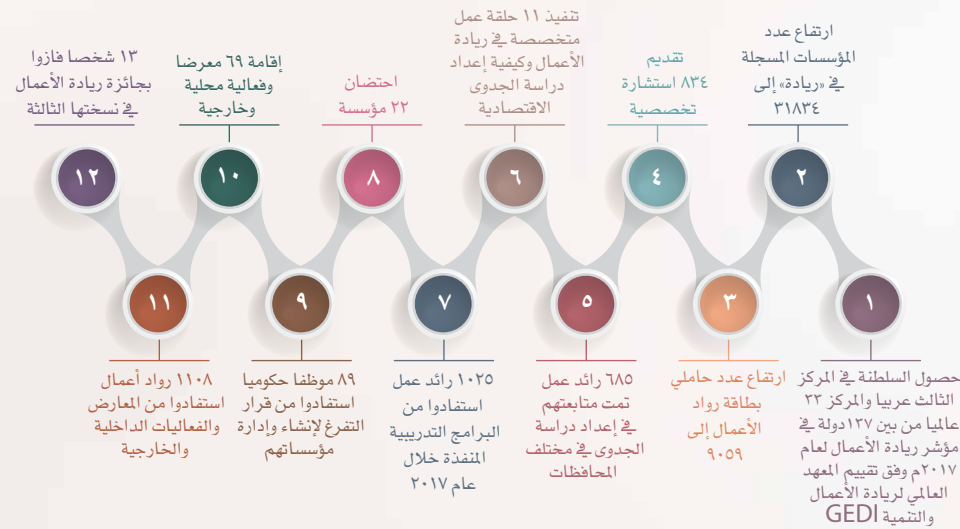
وشهد عام ٢٠١٧م افتتاح المبنى الجديد لفرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة بولاية الرستاق، والمبنى الجديد لفرع الغرفة بمحافظة الوسطى بولاية هيماء، وتدشين

وشهد عام ٢٠١٧م أيضا تسيير (٥) وفود تجارية متخصصة إلى خارج السلطنة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز قطاع المؤسسات الكبيرة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، كما تم تسيير ٢٣ وفدا تجاريا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والترويج لانتشارها، وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من دعم وتمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة.

أبرز الإنجازات في ٢٠١٧م



ملتقى الدقم الثالث «الاقتصاد والمجتمع» أكد مضي السلطنة قدما في مسيرة التنويع الاقتصادي

الزراعة والثروة السمكية

تسعى وزارة الزراعة والثروة السمكية إلى تطوير البرامج الرامية إلى تنمية القطاع الزراعي والأنشطة المصاحبة له وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة، والاهتمام بتطوير نظم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وإدخال وتطوير ونشر حزم متكاملة لتقنيات الإنتاج وضمان الجودة وتحديث النظم التسويقية والتصنيعية، ومراعاة للميزات النسبية والتنافسية والقيمة المضافة مع التركيز على جودة كافة المنتجات كالتمور العمانية وإنتاج محاصيل الخضار والفاكهة، والعسل العماني، والألبان، وبيض المائدة، ولحوم الدواجن ولحوم الحمراء.



تعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية على تطوير قطاع الثروة السمكية الذي يعد أحد أبرز القطاعات غير النفطية التي تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز أداء الاقتصاد الوطني.

الأهداف الاستراتيجية حتى ٢٠٢٠م





الثروة السمكية

- ١ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة بشكل كلي من الأسماك في عام ٢٠١٧م (١٩٣٪) مقارنة بـ (١٧٤٪) في عام ٢٠١٦م
- ٢ حقق القطاع السمكي في عام ٢٠١٧م ارتفاعاً في كمية الإنتاج لتبلغ حوالي (٢٤٨) ألف طن بزيادة (٢٤٪) عن عام ٢٠١٦م
- ٣ ارتفعت قيمة الإنتاج السمكي في عام ٢٠١٧م إلى (٢٢٧) مليون ريال عماني بزيادة تقدر نسبتها بـ (١٢٪) عن عام ٢٠١٦م
- ٤ صادرات السلطنة من الأسماك سجلت في عام ٢٠١٧م ارتفاعاً بنسبة (٣٠٪) لتبلغ (١٩٧) ألف طن
- ٥ شكلت صادرات الأسماك العمانية لعام ٢٠١٧م ما نسبته (٥٧٪) من إجمالي الإنتاج السمكي بالسلطنة
- ٦ موانئ الصيد البحري البالغ عددها (٢٤) ميناء تقدم العديد من الخدمات والتسهيلات لأكثر من (٤٧) ألف صياد إضافة إلى هواة رياضة البحر، كما تقدم خدماتها لأسطول الصيد الحر في والساحلي في السلطنة الذي يتألف من حوالي (٢٢) ألف قارب وسفينة صيد
- ٧ إنشاء شبكة واسعة من الأسواق السمكية البالغ عددها (٦٠) سوق جملة وتجزئة تعمل على المحافظة على سلامة وجودة المنتج السمكي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب وبين الصادرات واحتياجات السوق المحلي، وتوفير كميات كافية من الأسماك بشكل دائم ومستمر في الأسواق المحلية بأسعار مناسبة
- ٨ إعداد خطة استراتيجية لتطوير الاستزراع السمكي بطريقة مستدامة وإنشاء مركز متكامل يعنى بتنفيذ الأبحاث والتجارب العلمية في هذا المجال

تطوير مستمر لقطاعات الزراعة والثروة السمكية



الزراعة والثروة الحيوانية

- ١ تفعيل البرنامج الاستثماري مع الشركات العامة والخاصة لإنتاج المزيد من السلع الغذائية
- ٢ الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة؛ الذراع الاستثمارية للحكومة في هذا القطاع تقوم بإنشاء (٥) شركات متخصصة في إنتاج وتصنيع حليب الأبقار والإبل وإنتاج الدواجن واللحوم الحمراء وتصنيع وتسويق التمور العمانية
- ٣ مشاريع قيد التنفيذ لإنتاج أمهات الدواجن وتصنيع أعلاف الدواجن وإنتاج وتسويق الخضار والفاكهة
- ٤ القطاع الخاص ينفذ ١٠ مشاريع لإنتاج بيض المائدة ولحوم الدواجن
- ٥ من المتوقع أن تسهم هذه المشاريع في رفع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية
- ٦ حجم الإنتاج النباتي يسجل في عام ٢٠١٧م نمواً بنسبة ٢٦,٦٪
- ٧ إنتاج (٦٧) ألف فسيلة نخيل يتم توزيعها وفقاً لبرنامج الدعم على المزارعين أو عن طريق تنفيذ برنامج الإحلال والتجديد بمحافظات السلطنة المختلفة وتخصيص جزء كبير منها لمشروع المليون نخلة
- ٨ إنتاج (١٢٩) ألف شتلة من الأصناف المحسنة من شتلات الفاكهة المختلفة وتوزيعها على المزارعين
- ٩ إدخال أنظمة الري الحديثة في (٩٨) مزرعة بمساحة (٣٦٤) فداناً
- ١٠ تقديم الدعم للمزارعين لتبني إدخال البيوت المحمية وزراعة محاصيل واعدة وذات قيمة اقتصادية عالية، وإدخال الميكنة الزراعية الحديثة لدى المزارعين
- ١١ توفير خدمات علاج وتحسين الحيوانات من خلال العيادات البيطرية الثابتة البالغ عددها (٨٦) عيادة والعيادات المتنقلة البالغ عددها (٢٩) عيادة بالإضافة إلى (٢٧) عيادة بيطرية خاصة
- ١٢ حماية ومراقبة المراعي الطبيعية وإقامة المسورات الرعوية

مِرَافِقُ حَدِيثَةٍ وَبَيْئَةٍ نَقِيَّةٍ



"...إنه يجب بذل المزيد من الجهد

ومراعاة الاعتبارات الخاصة بحماية البيئة عند

تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية، والمضي قدما في تطوير

الصلوات القائمة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية

فضلا عن قيام كل مواطن بواجبه لما لذلك من

أهمية كبيرة لحماية مواردنا الطبيعية والصحة العامة

من أية تأثيرات ضارة وللحفاظ على الطبيعة

الجميلة والتميزة التي وهبها الله

لعماننا الحبيبة"

قابوس بن سعيد

(العيد الوطني الخامس عشر - ١٨ نوفمبر ١٩٨٥م)

مرافق حديثة وبيئة نقية

تعمل السلطنة على ترسيخ المبادئ الأساسية للمحافظة على البيئة التي أقرها المجتمع الدولي ونصت عليها الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية التي انضمت إليها السلطنة، وقد نجحت الاستراتيجية البيئية التي تتبعها السلطنة في تحقيق العديد من الإنجازات على مستوى العمل البيئي والتي تمثلت في خضوع المنشآت والمصانع للقوانين المنظمة لحماية البيئة، بالإضافة إلى صون الموارد الطبيعية والحياة الفطرية، ودعم جهود حماية المناخ، كما أصبحت متطلبات الحفاظ على البيئة ركناً أساسياً وآلية متلازمة مع خطط التنمية الشاملة التي تنتهجها السلطنة، حيث تعمل على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الدولة الإنمائية.

وتسعى وزارة البيئة والشؤون المناخية لإبراز البعد البيئي في منظومة العمل التنموي بالسلطنة عبر إيجاد الآليات المناسبة للالتزام بالنظم والمعايير البيئية وتأكيد التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والمحافظة على سلامة البيئة وصحة الإنسان، وذلك عن طريق إدخال مبدأ الإدارة البيئية السليمة كوسيلة لرفع كفاءة المشاريع التنموية في كافة المجالات، وإعداد خطط وبرامج حماية البيئة انسجاماً مع الأهداف والسياسات الوطنية وتوافقاً مع التزامات السلطنة بالاتفاقيات البيئية الدولية.

وقد أرست التشريعات البيئية المعمول بها في السلطنة مبدأ مشاركة الجميع في مسؤولية حماية البيئة، كما اعتمدت السياسات البيئية العالمية التي تنتهج مبدأ الاحتراز ومنع التلوث من المصدر كأحد أهم الركائز في العمل البيئي وفق ما نصت عليه التشريعات البيئية في

السلطنة والتي أوضحت أن الأولوية في اتخاذ القرار يجب أن تكون لحماية البيئة وصون مواردها الطبيعية.

وقد بلغ عدد التصاريح البيئية التي تم إصدارها خلال عام ٢٠١٧م حوالي (١٢٠٠) تصريح وموافقة بيئية، وبلغ عدد التراخيص والموافقات المتعلقة بالمواد الكيميائية (٧٦٥٩) ترخيصاً، والتصاريح المتعلقة بإدارة المخلفات (٤٢٧) تصريحاً.

ويعد الاحتفال بيوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام مناسبة وطنية تؤكد العناية التي تحظى بها البيئة في السلطنة، وقد أقيم احتفال عام ٢٠١٨م بمحافظة ظفار تحت شعار «بيئة نظيفة مستدامة» بهدف دعم الجهود الرامية لحماية وصون البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وإشراك المجتمع في الجهود المبذولة في هذا الإطار.



برامج استراتيجية
لحماية البيئة العمانية
توافقاً مع التزامات
السلطنة بالاتفاقيات
البيئية الدولية
(منطقة يتي في
محافظة مسقط)

جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة

تعبّر جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة عن تقدير جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - للمهتمين بشؤون البيئة على المستوى العالمي، وقد أنشئت الجائزة بفضل المبادرة التي أعلنها جلالته عند زيارته لمقر اليونسكو في الأول من يونيو ١٩٨٩م ترسيخاً منه لمبادئ الاهتمام بالبيئة، وتقوم اليونسكو بمنح الجائزة مرة كل عامين لأفضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي، ويقوم مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي «الماب» التابع لليونسكو باختيار الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المعاهد أو المنظمات التي تُمنح الجائزة، ويتم تقديم الجائزة في حفل يقام في اليونسكو.



جائزة السلطان قابوس
لحماية البيئة نموذج
عالمي لمواقف السلطنة
في خدمة قضايا البيئة

منذ انطلاق جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة في عام ١٩٩١م امتد عطاؤها ليشمل أكثر من شخصية وجهة تعمل في مجال البيئة على مستوى العالم، وقد فاز مجلس الحداثق الوطنية في سنغافورة بجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٧م، بناء على توصية لجنة التحكيم لأمانة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو.

ويأتي منح هذه الجائزة لمجلس الحداثق الوطنية في سنغافورة لالتزامه وعمله الدؤوب لدعم الحفاظ على البيئة، كما يقوم مجلس الحداثق الوطنية بتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية والمناطق الطبيعية النادرة، وتحسين الظروف البيئية للموائل والأنواع، ويدعم إدماج التنوع البيولوجي في جميع مستويات النظام التعليمي. ويدير المجلس أول موقع للتراث العالمي في سنغافورة وهو حداثق سنغافورة النباتية، إضافة إلى (٣٥٠) متنزهاً وأربع محميات طبيعية.

ويقوم المجلس بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بإعداد "مؤشر سنغافورة للتنوع البيولوجي للمدن"، وهو أداة مهمة للتقييم الذاتي لجهود حفظ التنوع البيولوجي في المدن، وأجرى المجلس بحوثاً مهمة في علم الأحياء والحفاظة على البيئة أسفرت عن اكتشاف أنواع جديدة من فصائل اللاقاريات الأرضية والنباتات المتوطنة، واستفاد المجلس من هذه النتائج لوضع خطط إدارية أفضل وتسهيل عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على الحقائق العلمية.

١٩٩١ م

تم منح الجائزة إلى معهد البيئة بولاية فيراكروز بالمكسيك.

١٩٩٣ م

فاز بالجائزة البروفسور جان جينيك من جمهورية التشيك.

١٩٩٥ م

فازت بالجائزة جمعية تشاد للمتطوعين لحماية البيئة بجمهورية تشاد.

١٩٩٧ م

فازت بالجائزة مؤسسة تشارلز داروين بجزيرة جالاباجوس في الاكوادور.

١٩٩٩ م

فاز بالجائزة مناصفة: كل من قسم العلوم البيئية لكلية العلوم بجامعة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية ودائرة حماية الغابات في سريلانكا.

٢٠٠١ م

مُنحت الجائزة إلى السلطات المالاوية القائمة على إدارة المحمية الطبيعية لبحيرة ملاوي في افريقيا.

٢٠٠٣ م

فاز بالجائزة مناصفة مركز البيئة في فنزويلا والبروفيسور بير جوهان شي أخصائي التنوع الحيوي في النرويج.

٢٠٠٥ م

تم منح الجائزة مناصفة بين محمية الثروات البحرية والمرجانية في أستراليا، والبروفيسور المكسيكي أرنستو أنكرلن هوفليش رئيس اللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية في المكسيك.

٢٠٠٧ م

تم منح الجائزة مناصفة بين البروفيسور جوليوس اوزلاني مدير معهد ايكولوجيا المناظر الطبيعية في الأكاديمية السلوفاكية للعلوم بسلوفاكيا ومعهد حماية التنوع البيولوجي في أديس أبابا بأثيوبيا، وقد جاء هذا الاختيار تقديرا للجهود التي بذلها الفائزان في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الاحيائي.

٢٠٠٩ م

فازت بالجائزة هيئة الحدائق الوطنية الاسبانية (OAPN) التي يشرف عليها قسم المناطق الريفية والمناطق البحرية بوزارة البيئة الاسبانية تقديرا لما حققته الهيئة من إنجازات كبيرة في تنسيق شبكة الحدائق الوطنية الاسبانية وتطوير برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو في اسبانيا.

٢٠١١ م

فاز بالجائزة المعهد النيجيري لبحوث الغابات في نيجيريا، وجاء هذا الفوز تقديرا لما حققه من إنجازات في إدارة الغابات والبيئة وصون التنوع البيولوجي والإنتاج المستدام للغذاء لأجل الأمن الغذائي والتزويد بالمواد الأولية الصناعية وفرص التوظيف.

٢٠١٣ م

فاز بالجائزة مناصفة كل من: الإدارة الوطنية لحماية الغابات ببولندا، ومنظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر بجنوب أفريقيا. وتعد الإدارة الوطنية لحماية الغابات ببولندا التي تأسست في عام ١٩٢٤م أكبر مؤسسة من نوعها في أوروبا، وهي مكلفة بإدارة أكبر جزء من غابات بولندا، أما منظمة حماية الحياة البرية المعرضة للخطر بجنوب أفريقيا فقد تأسست في عام ١٩٧٣م، وتقوم بإعداد وإدارة مجموعة من البرامج المبتكرة لحماية البيئة في جنوب إفريقيا، وتتعاون المنظمة على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية لحماية الأنواع والنظم الايكولوجية المهددة بالانقراض.

٢٠١٥ م

فازت بالجائزة مجموعة البحث بشأن الأراضي الرطبة بجامعة بوينس آيرس بالأرجنتين، وتضم المجموعة: البروفيسور فابيو كالاسنيك، والبروفيسور هوراسيو سيرولي، والبروفيسور لوسيانو إيريارن، وجاء فوزهم بالجائزة تقديرا للجهود التي بذلوها في مجال حماية البيئة من خلال شتى البحوث والدراسات التي أجروها بشأن النظم الإيكولوجية في الأراضي الرطبة ومختلف المبادرات التي اتخذوها في مجال التربية البيئية.

٢٠١٧ م

فاز بالجائزة مجلس الحدائق الوطنية في سنغافورة لالتزامه وعمله الدؤوب لدعم الحفاظ على البيئة، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية والمناطق الطبيعية النادرة، وتحسين الظروف البيئية للموائل والأنواع، ودعم إدماج التنوع البيولوجي في جميع مستويات النظام التعليمي.

المحميات الطبيعية

تسعى السلطنة من خلال إنشاء مناطق حماية للطبيعة إلى المحافظة على الحياة الفطرية وصيانة الأنظمة البيئية ومكوناتها الحيوية إلى جانب حماية الخصائص الطبيعية والثقافية كالمناظر الطبيعية والتكوينات الجيولوجية والمكتشفات الأثرية، ويعد إعلان المحميات الطبيعية من الوسائل الأكثر فاعلية للحفاظ على التنوع الأحيائي الحيواني والنباتي المهدد بالانقراض والذي من شأنه أن يقلل من نسبة التغيرات المناخية وتدهور الأراضي.

وقد عملت السلطنة منذ عهد مبكر وتسعى وزارة البيئة والشؤون على إنشاء نظام لمناطق الحماية، المناخية وبالتنسيق مع وزارة وتم إجراء مسوحات تفصيلية السياحة لتعزيز دور المحميات لمختلف البيئات والأنظمة في الطبيعة في تشجيع السياحة السلطنة؛ نتج عنها اقتراح (٦٨) البيئة دون الاخلال بالتوازن منطقة تمثل حوالي (٣٧%) من البيئي مع التركيز على بناء جسور المساحة الإجمالية للسلطنة، وقد شراكة مجتمعية هادفة تمكن جميع شرائح المجتمع من المساهمة البناءة تم حتى نهاية عام ٢٠١٧م الإعلان عن (١٨) محمية طبيعية لحماية أنواع ونظم بيئية مختلفة. في الوقت نفسه.

يعد الاستثمار في السياحة البيئية والمحميات الطبيعية أحد أوجه الاستثمارات السياحية المهمة في السلطنة؛ نظرا لما تتميز به من تنوع جغرافي وبيئي، وتشجيعا لهذا القطاع تم الإعلان عن طرح محمية القرم الطبيعية بمحافظة مسقط ومحمية حديقة السليل الطبيعية بمحافظة جنوب الشرقية للاستثمار على ألا يؤثر هذا الاستثمار على المكونات الأساسية للمحميتين والتنوع الأحيائي الموجود فيهما، وتزخر المحميتان بالعديد من المقومات الجاذبة للاستثمار السياحي المنظم.



جانب من محمية القرم الطبيعية بمحافظة مسقط



قطاع الإسكان

مؤشرات الإسكان في عام ٢٠١٧ م

تعمل وزارة الإسكان على تخطيط وتوزيع الأراضي بمختلف استعمالاتها وعلى حفظ وتسجيل العقار وفق النظام العيني من خلال أمانة السجل العقاري، والعمل كذلك على تنمية قطاع العقار عبر بوابة التطوير العقاري إلى جانب مسؤوليتها المتمثلة في برامج الإسكان الاجتماعي.



تخطيط المدن والمساحة

- إعداد مجموعة من المخططات والجيوب التخطيطية وفرت أكثر من (٦٦) ألف قطعة أرض بمختلف الاستعمالات.

توزيع الأراضي

- توزيع أكثر من (٣٦) ألف قطعة أرض بمختلف محافظات السلطنة.
- شكلت الأراضي السكنية النسبة الأعلى بإجمالي (٣٠٩٩٥) قطعة أرض.
- بلغ عدد قطع الأراضي التجارية الموزعة (٤٩٧) قطعة أرض أغلبها في محافظة جنوب الباطنة.
- بلغ عدد الأراضي السكنية - التجارية الموزعة (١٥٣٣) قطعة أرض أغلبها بمحافظة البريمي.

السجل العقاري

- سجل النشاط العقاري أكثر من (١١٨) ألف معاملة عقارية تركز أغلبها في محافظة مسقط.
- بلغت قيمة النشاط العقاري خلال عام ٢٠١٧ م حوالي (٢,٦) مليار ريال عماني.
- بلغ عدد الأراضي المسجلة لأول مرة (٥٨٥١٥) قطعة أرض.
- بلغ عدد الأراضي السكنية المسجلة لأول مرة (٤٨٣٧٣) قطعة أرض.
- بلغ إجمالي عدد الملكيات الصادرة أكثر من (٢٢٥) ألفاً.
- بلغ عدد الملكيات الصادرة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٢١٠).

الإسكان الاجتماعي

- اعتماد مبلغ (١٠) ملايين ريال عماني لبرنامج المساعدات السكنية لعام ٢٠١٧ م.
- بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية (٢٤٢) أسرة.

استراتيجية التخطيط تهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية وإعداد المخططات التفصيلية وتحديد استعمالات الأراضي

البلديات الإقليمية

تعزيز الخدمات البلدية

تعمل وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه على تعزيز خدماتها البلدية باتساع أرجاء الوطن، وقامت خلال عام ٢٠١٧ م بتنفيذ عدد من مشاريع تطوير المدن وتحسين وإنشاء الأسواق والحدائق والمتنزهات والمسالك والحفاظ على الصحة العامة وجودة الغذاء.



تكثيف أنشطة الرقابة والتفتيش الصحي على المنشآت والمحلات والمصانع الغذائية والمهنية.

إصدار (٣٢٤٣٦) ترخيصاً بلدياً للمنشآت الغذائية والصناعية والتجارية والمهنية.

فحص (١٩٧٢٤) عينة بمركز مختبرات الأغذية والمياه والمختبرات الفرعية التابعة للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية المعتمدة.

رصف (١١٠) كم من الطرق الداخلية.

تركيب (١٠٢٧) عمود إنارة على الطرق الداخلية التي تشرف عليها الوزارة.

تنفيذ (٨١) مشروعاً في مجال التطوير والتجميل.

إصدار (٢٢٩٨٠) إباحة بناء كبرى من بينها (١٦٧٨٣) إباحة بناء كبرى في القطاع السكني.

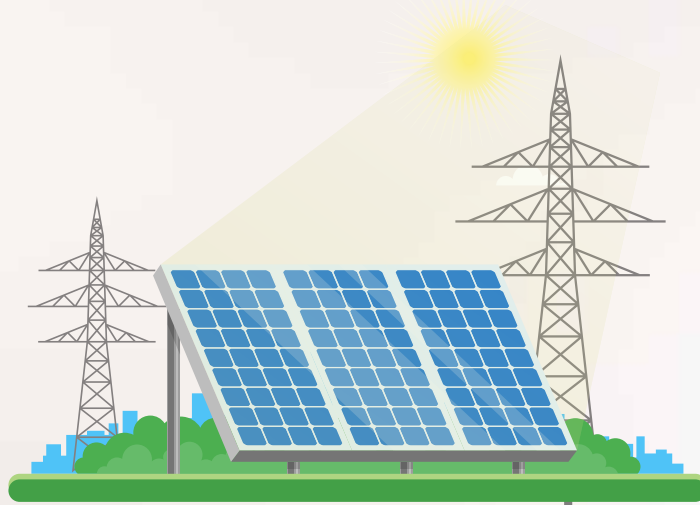
قطاع الكهرباء

يشهد قطاع الكهرباء تطوراً مستمراً لمواكبة الطلب المتزايد نتيجة للتوسع العمراني وازدياد أعداد السكان، وقد ارتفع إجمالي إنتاج السلطنة من الكهرباء في عام ٢٠١٧م بنسبة (٥%) ليبلغ (٣٥٩٤١) جيغاواط في الساعة مقابل (٣٤٢١٤) جيغاواط في الساعة في عام ٢٠١٦م.

وتعمل السلطنة على مواكبة النمو في الطلب على الكهرباء من خلال إنشاء محطات جديدة لإنتاج الكهرباء في مختلف محافظات السلطنة، والاستفادة من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وقد تم في شهر ديسمبر ٢٠١٧م الإعلان عن أول مشروع لإنشاء محطة كهرباء مستقلة بالطاقة الشمسية بسعة (٥٠٠) ميغاواط، وستقام المحطة بولاية عبري باستثمار من القطاع الخاص.

وتم في شهر فبراير ٢٠١٨م افتتاح محطة «مرآة» لتوليد البخار بالطاقة الشمسية بحقل أمل النفطي، وستصبح المحطة - فور إكمالها - من بين أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو (٦٠٠)

المليون دولار، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية لأول أربع مجموعات من البيوت الزجاجية (١١٢) ميغاواط توفر (٦٦٠) طناً من البخار يوميا، الأمر الذي يحقق وفورات كبيرة في الغاز، ومع اكتمال المشروع ستكون المحطة من (٣٦) مجموعة من البيوت الزجاجية مبنية بالتسلسل، وسترتفع طاقة المحطة إلى (١) جيغاواط، وعلى خلاف ألواح الطاقة الشمسية التي تولد الكهرباء تستخدم المحطة مرايا ضخمة لتركيز أشعة الشمس بهدف غلي مياه حقول النفط وتحويلها مباشرة إلى بخار يُستخدم في استخراج النفط الثقيل ليحل محل البخار المُولد باستخدام الغاز الطبيعي.



أول محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية

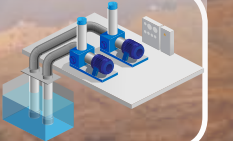


تطوير مستمر لقطاع
الكهرباء لمواكبة النمو
في الطلب المتزايد
نتيجة للتوسع العمراني
(محطة مرآة لتوليد
البخار بالطاقة
الشمسية)

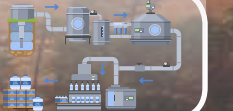
قطاع المياه

قامت السلطنة خلال السنوات الماضية بوضع استراتيجيات مستقبلية لضمان الأمن المائي تركّز على تنويع مصادر المياه لتشمل مياه التحلية ومياه التنقية والمياه الجوفية، كما تركّز على توفير شبكة مياه عالية الكفاءة وتغطية (٩٨%) من سكان السلطنة بخدمة مياه الشرب ذات الجودة العالية بحلول عام ٢٠٤٠م.

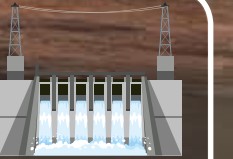
تعد محطات تحلية مياه البحر من المشاريع الكبيرة التي تسهم في تحقيق الأمن المائي للسلطنة، وتعمل الهيئة العامة للكهرباء والمياه على وضع الخطط الرامية للتوسع في محطات تحلية المياه القائمة وإنشاء محطات تحلية جديدة لتغطية الطلب المتزايد.



بلغ إجمالي المياه المنتجة في السلطنة خلال عام ٢٠١٧م حوالي (٣٩٩) مليون متر مكعب مقارنة بـ (٣٧٨) مليون متر مكعب في عام ٢٠١٦م.



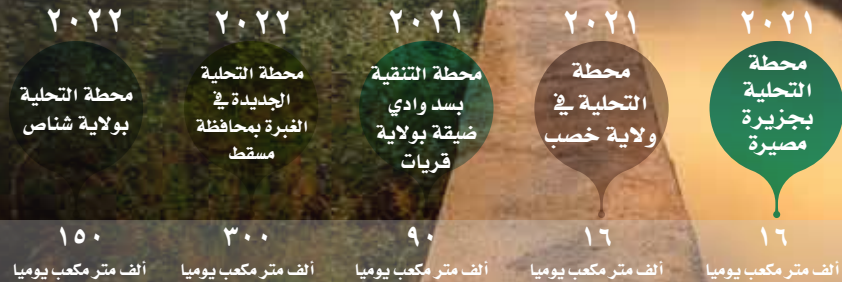
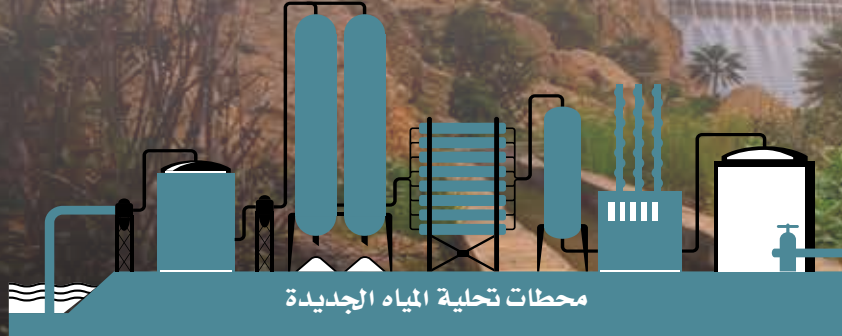
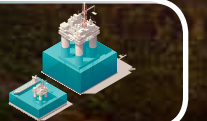
قامت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه حتى نهاية عام ٢٠١٧م بتنفيذ (١٥٦) سدا بهدف التغذية الجوفية والتخزين السطحي والحماية من مخاطر الفيضانات، من بينها (٤٦) سدا للتغذية الجوفية و(١٠٧) سدود للتخزين السطحي و(٣) سدود للحماية من مخاطر الفيضانات.



- احتجزت هذه السدود خلال عام ٢٠١٧م حوالي (٢٣) مليون متر مكعب من المياه.

- في عام ٢٠١٧م تم إنجاز السد الرئيسي في منظومة الحماية من مخاطر الفيضانات بمدينة صور بمحافظة جنوب الشرقية بسعة إجمالية تبلغ (٢٢) مليون متر مكعب.

تنفيذ (٧٠) مشروعا خلال عام ٢٠١٧م لتأهيل وصيانة الأفلاج وحفر الآبار المساعدة لها.



الاتصالات

يسهم قطاع الاتصالات في تعزيز إمكانيات القطاع اللوجستي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يوفره من خدمات متنوعة، وقد ارتفع إجمالي عدد خطوط الهاتف الثابت بنهاية عام ٢٠١٧م إلى (٤٩٧) ألف خط مسجلاً نمواً بنسبة (١٧,٨%) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٦م والبالغ (٤٢٢) ألف خط، وسجل إجمالي عدد المشتركين في الهواتف المتنقلة خلال عام ٢٠١٧م زيادة بنسبة (١,١%) ليصعد إلى (٦,٩) مليون مشترك مقابل (٦,٨) مليون مشترك في نهاية عام ٢٠١٦م.

وارتفع عدد المشتركين النشطين في الانترنت
في النطاق العريض بالهاتف المتنقل بنسبة
(١٠٪) ليبلغ (٤,٣) مليون مشترك مقابل
(٣,٩) مليون مشترك بنهاية عام ٢٠١٦م،
كما ارتفع عدد اشتراكات الانترنت في خدمة
النطاق العريض الثابتة بنهاية عام ٢٠١٧م
إلى حوالي (٣٤٩) ألف مشترك مقابل نحو



قطاع الاتصالات
شهد مجموعة من
الإنجازات الرامية إلى
تطوير أدائه والارتقاء
بجودة الخدمات
المقدمة

تقنية المعلومات

تعمل هيئة تقنية المعلومات على تنفيذ استراتيجية «عمان الرقمية» التي تتضمن مجموعة من المشاريع والآليات التي تهدف إلى رفع مستوى كفاءة وفاعلية الخدمات الحكومية، وتعزيز قطاع الأعمال، وتزويد المواطنين بالمهارات والمعارف اللازمة للتفاعل مع الخدمات الإلكترونية.

وتعد الهيئة هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية «عمان الرقمية» من خلال قيامها بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعمان الرقمية. وترتكز استراتيجية «عمان الرقمية» على ٧ محاور رئيسية من أبرزها: البنى الأساسية



استراتيجية «عمان الرقمية»، تهدف إلى رفع مستوى كفاءة وفاعلية الخدمات الحكومية وتعزيز قطاع الأعمال

لاستضافة بياناتهم، ويحتضن المركز حالياً أنظمة وبيانات أكثر من (٣٨) مؤسسة حكومية.

كما قامت الهيئة بإطلاق مشروع السحابة الحكومية، وإنشاء المركز الوطني للتصديق الإلكتروني، وإنشاء الشبكة الحكومية الموحدة، وبوابة الدفع الإلكتروني.

حققت السلطنة المركز الـ (٦٣) عالمياً في مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة (UNDESA) لعام ٢٠١٨ م متقدمة (٣) مراكز عن المركز الـ (٦٦) على مستوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها (١٩٢) دولة.

حصلت السلطنة على المركز السادس عربياً في مؤشر المشاركة الإلكترونية والمرتبة الثانية عربياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية ضمن مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٨ م.

جاءت السلطنة ضمن أفضل عشر دول على مستوى العالم في مؤشر الأمن السيبراني ضمن مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٨ م.

حصلت السلطنة ممثلة في وزارة التربية والتعليم على جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٨ م عن فئة «الوصول إلى المعلومات والمعرفة»، وذلك عن تطبيق «ولي الأمر».

حصلت السلطنة على جائزتين في مجال القطاع الحكومي كأفضل المشاريع التقنية في الوطن العربي وذلك في جائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية في دورتها السابعة عشرة التي أقيمت في نوفمبر ٢٠١٧ م بدولة الكويت، كانت الجائزة الأولى لوزارة القوى العاملة عن مشروع «أنظمة القوى العاملة المتقدمة»، والثانية لهيئة تقنية المعلومات عن مشروع «السحابة الحكومية».

ارتفاع تصنيف السلطنة في التقارير الدولية في مجال تقنية المعلومات

قطاع السياحة

ارتفع عدد السياح القادمين إلى السلطنة في عام ٢٠١٧م إلى (٣,٣) مليون زائر مسجلاً نمواً بنسبة (٣,٥٪) عن مستواه في عام ٢٠١٦م، وارتفع عدد الزوار على متن السفن السياحية من (٢١٧) ألف زائر إلى (٢٢٢) ألف زائر مسجلاً نمواً بنسبة (٢,٣٪).

وسجلت المنشآت الفندقية المرخصة نمواً بنسبة (٨,٩٪) لتبلغ (٣٦٧) منشأة مقارنة بـ (٣٣٧) منشأة في عام ٢٠١٦م، وارتفع عدد الغرف الفندقية من (١٨٨٢٥) غرفة في عام ٢٠١٦م إلى (٢٠٥٨١) غرفة في عام ٢٠١٧م بزيادة بلغت نسبتها (٩,٣٪)، وارتفع عدد الأسرة الفندقية من (٢٩٥٣٨) سريراً في عام ٢٠١٦م إلى (٣١٧٧٤) سريراً في عام ٢٠١٧م بنسبة زيادة بلغت (٧,٦٪).

وتأتي هذه التطورات الإيجابية لتعزيز سياسات التنوع الاقتصادي التي تنتهجها

السلطنة والنهوض بالقطاع السياحي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني وتوفير المنشآت الفندقية الملائمة للسياح.

ويبلغ عدد المشاريع المتوقعة افتتاحها في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م حوالي (٥٥) فندقاً من بينها (٣) فنادق من فئة (٥) نجوم و(٥) فنادق من فئة (٤) نجوم و(١٦) فندقاً من فئة (٣) نجوم و(١٩) فندقاً من فئة نجمتين و(١٢) فندقاً من فئة النجمة الواحدة، ومن المتوقع أن تضيف الفنادق الجديدة حوالي (٤٧٦٠) غرفة فندقية، في حين بلغ عدد الشقق الفندقية المتوقعة افتتاحها في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م حوالي (٢٧) شقة فندقية من المتوقع أن تضيف (٨٨٣) شقة فندقية، وهناك (٤) مخيمات من المتوقع افتتاحها في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م ستوفر (٧٥) غرفة فندقية.

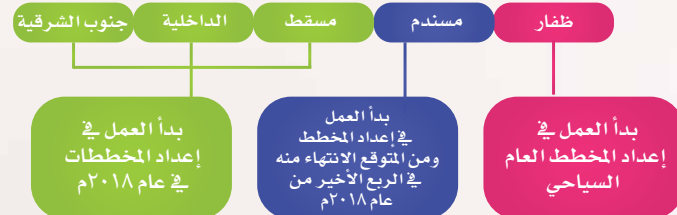
الاستراتيجية العمانية للسياحة

تم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية العمانية للسياحة في نهاية عام ٢٠١٥م، وبدأت وزارة السياحة في تنفيذ عدد من مخرجاتها وتوصياتها.

أوصت الاستراتيجية بتطوير (١٤) تجمعاً سياحياً في مختلف محافظات السلطنة، وتم تحديد أولويات تطويرها بحسب خطط خمسية.

المرحلة الأولى (٢٠١٦م - ٢٠٢٠م)

تمت التوصية بتطوير (٥) محافظات هي:



وذلك بناءً على عدة معايير من أهمها:

- مدى تمركز مقومات الجذب السياحي.
- جاهزيتها من حيث البنية الأساسية.

على أن يتم تطويرها عن طريق تنفيذ مخطط عام سياحي لكل تجمع سياحي.

أوصت الاستراتيجية بتحديث وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي للسياحة، ووفقاً لهذه التوصية تم تحديث اللائحة التنفيذية لقانون السياحة وإصدار لائحة جديدة تواكب التطور السياحي كما تم تحديث الهيكل التنظيمي للوزارة بما يتواءم مع مخرجات الاستراتيجية العمانية للسياحة.



السلطنة تزخر بمقومات سياحية عديدة تعزز دور القطاع السياحي وتشجيع الاستثمارات (ولاية خصب)

مهرجان مسقط



انطلق المهرجان في ١٨ يناير واستمر حتى ١٠ فبراير ٢٠١٨ م مقدما العديد من الفعاليات المتنوعة التي أقيمت تحت شعار «لنحتفل معا».

تعددت مواقع إقامة الفعاليات لتشمل: متنزه العمارات العام، ومتنزه النسيم العام، ونادي عُمان للسيارات، ومسرح المدينة، ومركز عمان للمؤتمرات والمعارض، وعددا من القاعات والأندية الثقافية.



الفعاليات الثقافية :

تضمن المهرجان فعاليات ثقافية متجددة منها :

المحاضرات ، والأمسيات الفنية ، والمسرحيات.

تم تنظيم عدد من الفعاليات التي ساهمت في إثراء الساحة الثقافية والأدبية من خلال المحاضرات والندوات الفكرية والأمسيات الأدبية والشعرية التي استضافت أبرز المفكرين والمنتقذين والأدباء من داخل السلطنة والدول العربية من خلال تقديم ندوات فكرية وأمسيات أدبية وشعرية.

تنظيم المؤتمر الدولي «الفكر ودوره في بناء الوعي بمنطقة الخليج العربي».

تدشين جائزة سالم بهوان للأفلام الروائية القصيرة.

ندوة بعنوان «الاستثمار في سوق الكتب».

ملتقى عمان للتصوير الضوئي الذي شارك فيه نخبة من المصورين الضوئيين من السلطنة وخارجها، وتضمن معرضا فنيا للمشاركين ورحلات تصويرية وأمسية فوتوغرافية ومحاضرة حول الأبعاد الحضارية للأفلاج العمانية.

مسابقة أفلام «الأنيميشن» والأفلام ثلاثية الأبعاد.

الفعاليات المتخصصة مثل :

معرض عروس عُمان ٢٠١٨ م وعروض الأزياء والمسرحيات والحفلات الفنية.

الفعاليات الرياضية :

رياضة السيارات: تنظيم ١٣ فعالية متنوعة خاصة برياضة السيارات من بينها: اكتشاف جمال عمان وبطولة عمان للرايات وكأس مهرجان مسقط لسباقات السرعة.

طواف عمان الذي شارك فيه نخبة من أفضل الدراجين العالميين وأقيم على ست مراحل، ويصنف ضمن أفضل عشرة سباقات للدراجات الهوائية على مستوى العالم.

تصفيات نهائيات البطولة العالمية لخماسيات كرة القدم للهواة.



مهرجان مسقط
ساهم في التعريف
بموروث وأصالة
المجتمع العماني
وثقافات العالم

مهرجان صلالة السياحي

تشهد محافظة ظفار خلال شهري يوليو وأغسطس من كل عام موسما استثنائيا تبلغ فيه درجات الحرارة حوالي ٢٥ درجة مئوية وتنخفض في بعض المناطق الجبلية إلى ما دون ذلك؛ مستقطبة آلاف الزوار من السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والأجنبية.

ويتم خلال الموسم السياحي الذي تشهده المحافظة تنظيم مهرجان صلالة السياحي الذي استطاع خلال السنوات الماضية ترسيخ مكانته بين زوار المحافظة باعتباره حدثا اقتصاديا وسياحيا وترفيهيا مميزا.

وأقيم مهرجان عام ٢٠١٨م خلال الفترة من ١٠ يوليو وحتى ٢٥ أغسطس ٢٠١٨م، وشهد

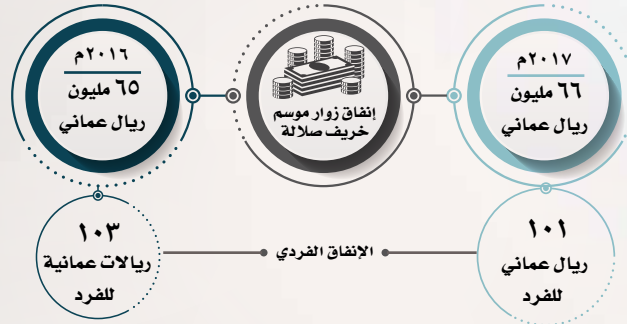
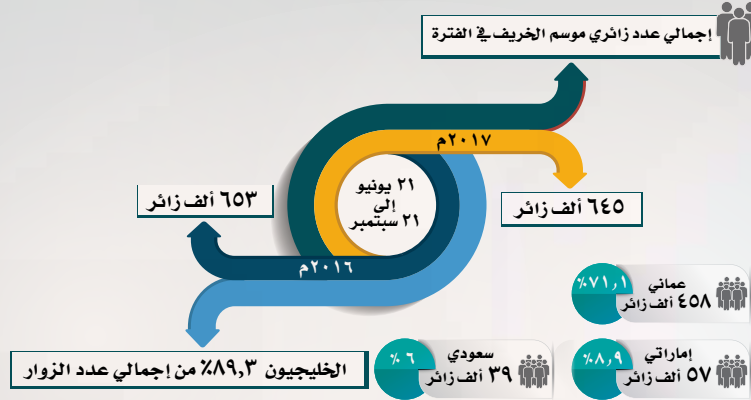
تنظيم حوالي (٥٠٠) فعالية متنوعة، وقدمت (١٠) ولايات من مختلف محافظات السلطنة عروضاً فنية وتراثية متنوعة، وشاركت في المهرجان (٥٠) فرقة فنية عمانية تقليدية، كما تم تجسيد البيئات الحضرية والريفية والبداوية والبحرية، وتنظيم معارض تراثية متنوعة، و(٦) حفلات غنائية، ومسرحيات، ومسابقات متنوعة، والعديد من الفعاليات الأخرى.

ويسهم مهرجان صلالة السياحي في تنشيط السياحة في موسم الخريف الذي يستقطب السياحة العالمية من كافة محافظات السلطنة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



فعاليات متنوعة
لمهرجان صلالة
السياحي تواكب
التدفق السياحي على
محافظة ظفار

الإقبال على موسم صلالة السياحي ٢٠١٧م



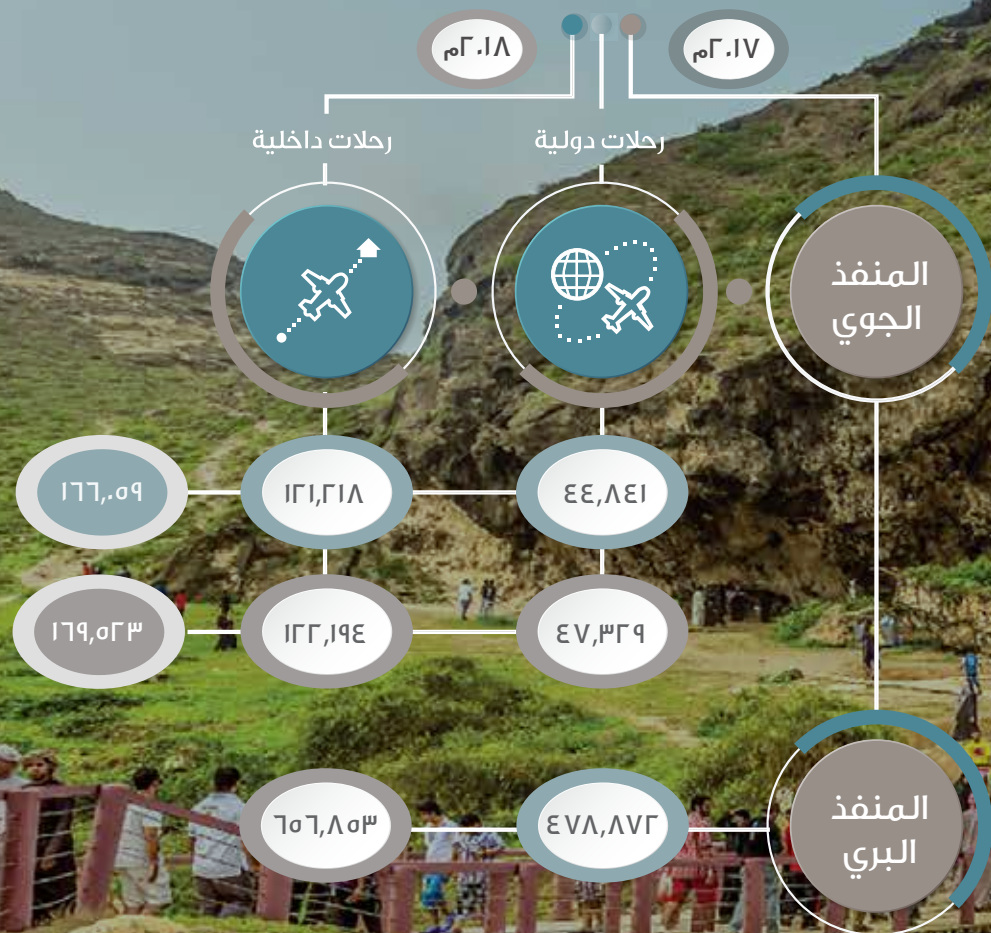
استحوذت الإقامة على ما نسبته ٣٥,٣% من إجمالي الإنفاق السياحي بينما بلغت نسبة الإنفاق على التسوق والتنقل والترفيه ٢٢,٤% والطعام والشراب ٢٢,٦%.

شكلت السياحة الترفيهية ٩٠,٨% أو ما يقدر بـ ٦٠ مليون ريال عماني من إجمالي الإنفاق السياحي في ٢٠١٧م، أما سياحة الأعمال فتمثلت ٥,٢% من مجموع النفقات.

النوع المفضل من السكن كان الشقق والمنازل المفروشة ليتجاوز إجمالي الإنفاق على هذا النوع من السكن ٤٨ مليون ريال عماني أي ما نسبته ٧٣% من إجمالي الإنفاق على السكن.

بلغ عدد الليالي التي قضاها زوار موسم الخريف ٤ ملايين و٣٥٠ ألف ليلة مقارنة بـ ٤ ملايين و٣٩٦ ألف ليلة خلال موسم ٢٠١٦م.

عدد زوار موسم صلالة السياحي حسب الجنسيات ٢٠١٧م - ٢٠١٨م



عدد زوار موسم صلالة السياحي حسب الجنسيات ٢٠١٧م - ٢٠١٨م



وادي نحيز



عين كور



عين اثوم



وادي عين



عين رزات

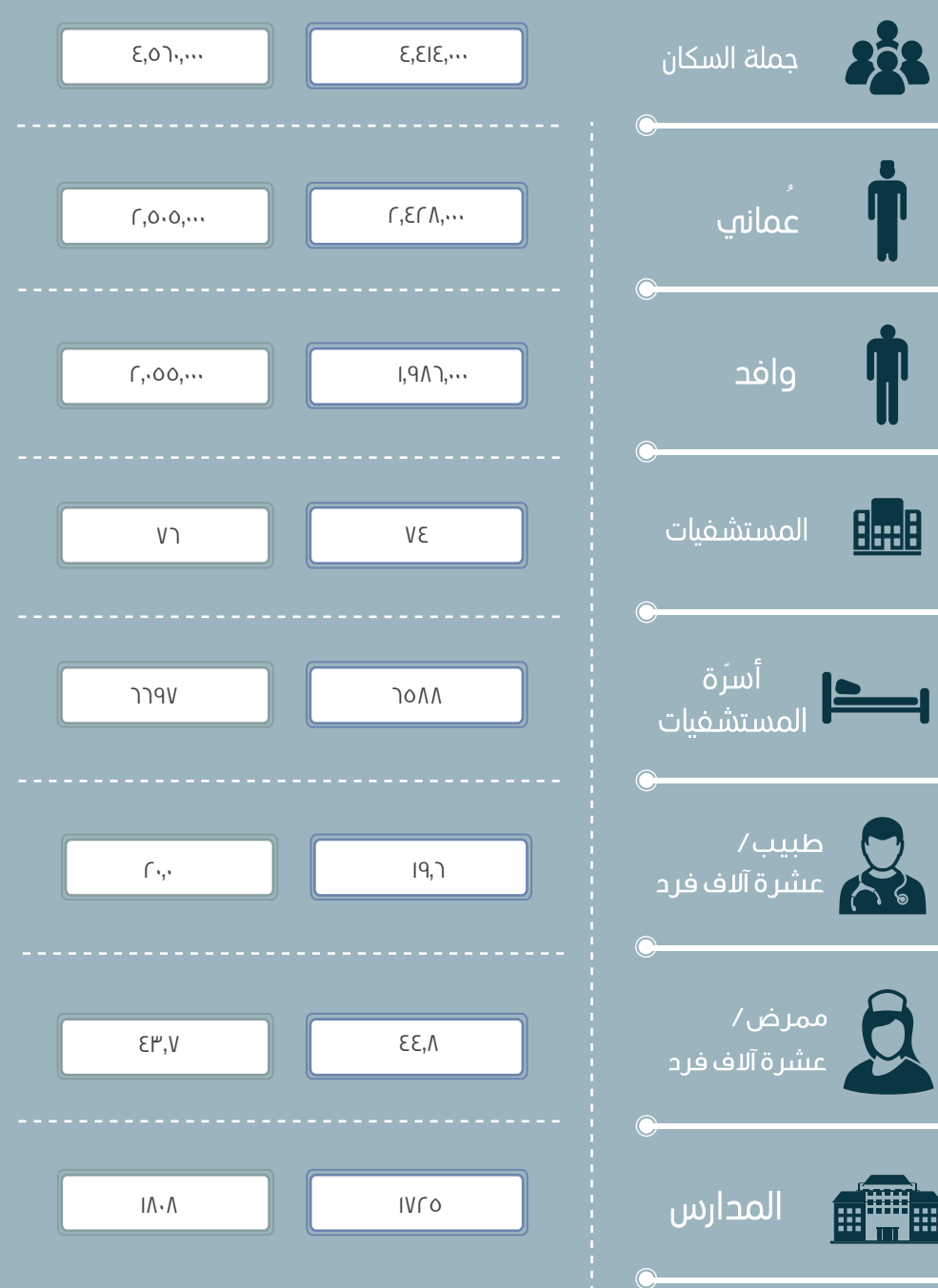
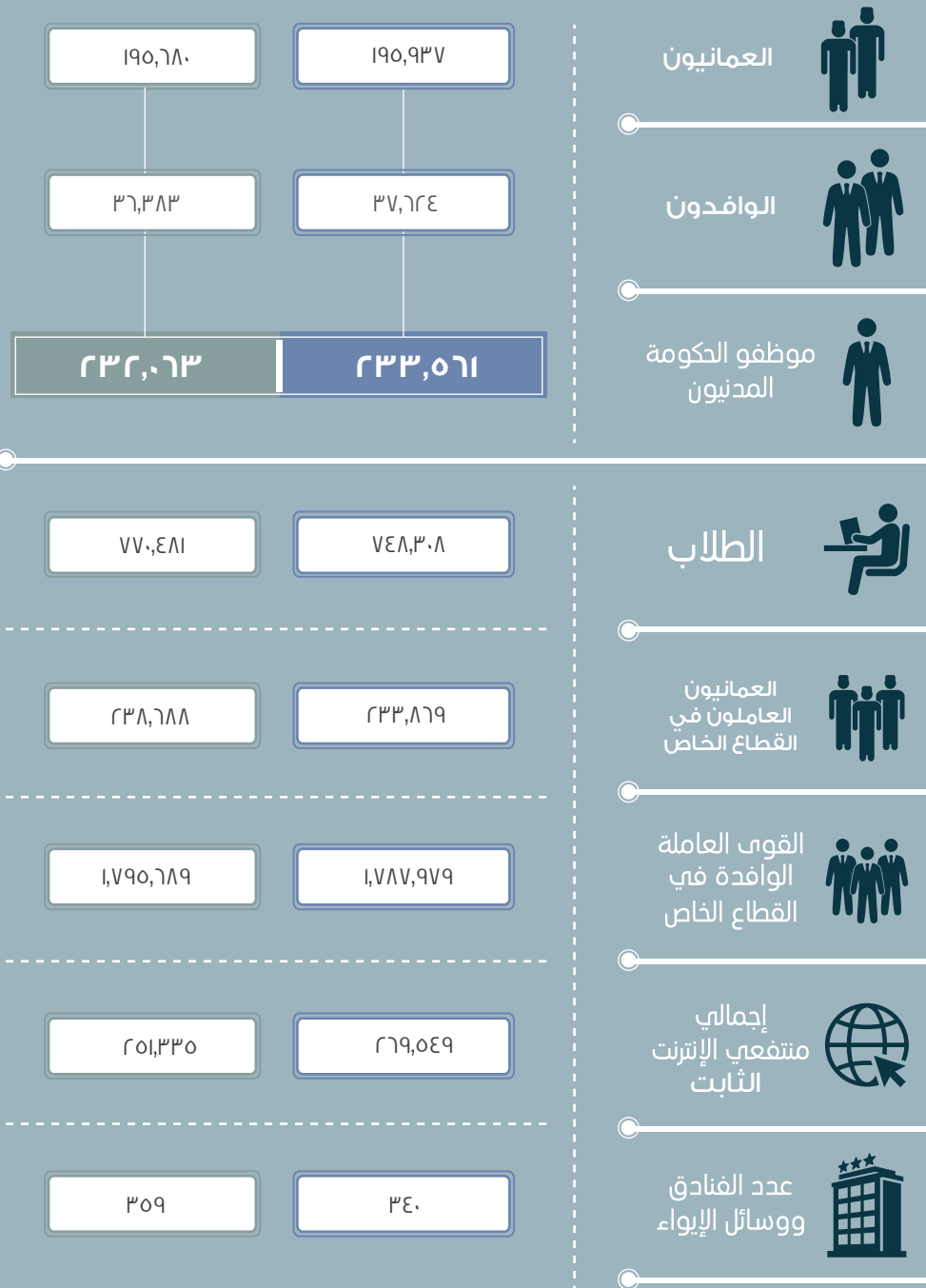


شلال وادي دربات

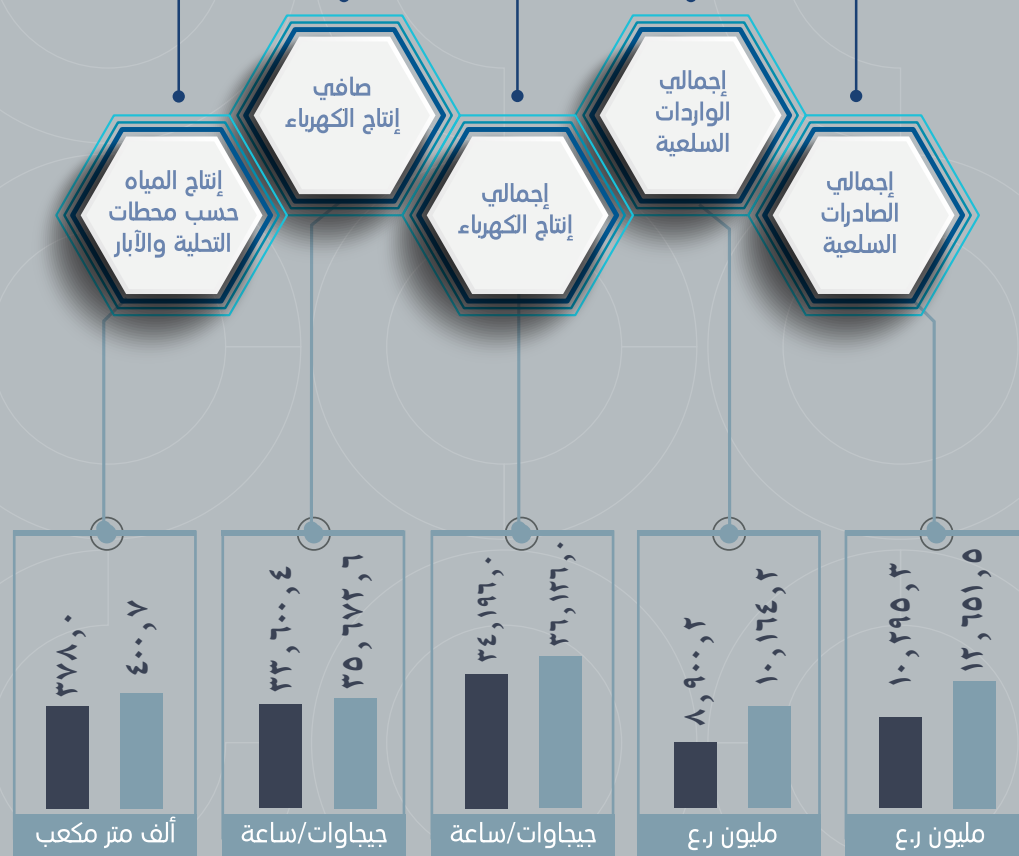


المؤشرات الاجتماعية ٢٠١٦ • ٢٠١٧

المؤشرات الاجتماعية ٢٠١٦ • ٢٠١٧



المؤشرات الاقتصادية ٢٠١٦ - ٢٠١٧



٢٠١٧ ٢٠١٦

المؤشرات الاقتصادية ٢٠١٦ - ٢٠١٧



٢٠١٧ ٢٠١٦

الإشراف العام

علي بن خلفان الجابري
وكيل وزارة الإعلام

المتابعة والتنفيذ

بدر بن يحيى الراشدي
حسن بن علي الوهيبي
فهد بن سالم الغافري
بدرية بنت عبدالله المجينية
كريمة بنت ناصر المسعودية

الإعداد

خلفان بن حمد الزبيدي
محمد بن أحمد الشيزاوي

التصميم والتحرير الفني

الأجاويد للتصميم **U&Z design**

المراجعة اللغوية

فهد بن سالم الغافري

صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم

من تصوير/ محمد مصطفى - سالم الهاشلي



omaninfo1



@omaninfo1



omaninfo.om

د. محمد الفيلاني
هيثم الشكري
جلال الضوياني
ظاهر القاسمي
يونس النانوي
عبد الفتاح الغافري
فيصل العوفي
عبدالله العبري
سلطان الرواحي
هيثم الفارسي
طالب المقبالي
عبدالله المقبالي

مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية
مجلس الدولة
مجلس الشورى
الهيئة العامة للدفاع المدني والاسعاف
الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون
مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم
مكتب حفظ البيئة
الجمعية العمانية للتصوير الضوئي
سالم الشكري
سالم الحجري
www.vAlbum.net

وزارة الدفاع
وزارة التربية والتعليم
شرطة عمان السلطانية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
وزارة القوى العاملة
وزارة الصحة
وزارة التنمية الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
وزارة النقل والاتصالات
وزارة العمل

جميع الحقوق محفوظة لوزارة الإعلام ،
ولايجوز طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تصويره أو نسخه
بأية وسيلة كانت آلية أو إلكترونية أو خلافها وذلك دون
الحصول على إذن خطي مسبق



رقم الإيداع: ٢٠١٨/٥٧٩
رقم الإيداع الدولي (ISBN):
٩٧٨ - ٩٩٩٦٩ - ٣ - ١٣٠ - ٧

